

حل ولا يكون وقال لا يكون ولا اوضح كما في الحزنة وغيره وفي الاكتفاء وفي اكل الاكل والبقول والنعيم
 المحللة والذباحة المحللة الا انه مكره كراهة التنزيه كما انزل الله في الشف فنجس الاكل اربعين
 يوما والبقول ثلثين يوما والغنم سبعة والذباحة ثلثة وقيل الغنم ثلثة والذباحة يوما كما في
 النظم والمختار في الاولين عشرة والغنم اربعة والذباحة ثلثة كما في الكبرى والاصح ان نجس
 الى ان يذوق الذباحة المستفزة كذا في المحيط والى ان حل الغد وذو الذكر والاشيان والاشان
 والعصان اللذان في العنق والمرارة والتصيد الا انه مكره كراهة تنزيه كما في بحر المحيط وكذا الدم
 الذي يخرج من اللحم والكبد والطحال دون الدم المسفوح فانه حرام قطع بالنص ولا حوان مائى
 اى ما يكون تولد ومعاشه في الماء سوى سمك ايطف بضم الفاء اى لم يعمل الماء ومات فيه بلا فتر
 من الطفو وهو العلو ولما مات باقة وهو الكافي في كل كما اذا هلك لضيق المكان وانزل اكم
 اولد حية او صابرا حديكة او اكل ولم يلق في الماء او وجد بطن كلب وهو صحيح او وجد على وجهه
 وظهر من فوق او انحصر الماء عنه فلو قتل جر الماء او برده لم يوكل عنه خلافا لمحمد وهذا اوفق كما في الحزنة
 وحل البراد بالواحدة وان مات خف انفسه وكان يحى الاصل يحى المعاش كما قيل ان بيض السمك اذا تحشيره
 الماء يصير جرادا كما في المبسوط وانواع السمك كالارماهي والجريت وغيره ولعل الاطلاق قول الشيخين
 فان انواعه حلل سواء عند محمد كما في المضرب وما قيل ان الجريت من المسوخات باطل لا تنسل لما في
 اذ لا يبيح بعد ثلثة ايام بلا ذكوة فانه لو صاد محرمه جرادا او سمكا او ترك سدا للتسمية على الجراد كما في
 المحيط وغيره وغراب الذبح ويقال غراب زيتون ابيض وهو طائر صغير الجثث اكل الرجل سودا للذبح
 وايدى برغاب لم ياكل الا الحب سواء كان ابيض او سودا او افا وتعلمه في الذخيرة والعنق وهو
 طويل الذنب فيه سودا ويبيض يقال بالفارسية عكر وعن ابي يوسف انه يكون لان غالب اكل الجيف
 كما في الزاهد وعن محمد اذا اكل الجيف يكره واذا انقبت الحب لا يكره كما في المحيط ولا ريب للذكر
 الا اننى مذكورة في جميع النسخ ومن تركه فقد سى وانما خص بالذكر لانه روى انها كانت لم تزل لا تقبل
 من الحيض فسخت كما في اكرمانى معها اى تركوه وانما ذكر هذه الحال ليدفع التوهم الناشئ من اشتراك
 العطفين في القيد وهو ان هذه الثلثة تحمل بلا ذكوة وانما ذكر تركوه ليكون دالا على انها ليست
 من القطع مع الدال على المصاحبة اشارة الى حتم الكتاب وانضمام كتاب اخر اليه كتاب الاضي يعقب
 به الذبايح لانها كالمقدمة لاذ بها يعرف الشخص اى الذبح من ايام الاضي هي بضم الهمزة وكسر هاء على
 القول فاعل كرى وقيل انها منسوبة الى الاضي وفيه ان الجواب على هذا ان يقع الشخص لان الالف الثالثة

او الرابعة اذا كانت مقبولة فقلب واو او في النسبة كما نقر ولا بعد ان يقال انها منسوبة الى اصحى
 لحذف الواو زيد الالف على خلاف ويولد اخر ما في الاختيار انها من اصحى يعني اذا دخل في الصحى
 للمفاتيح وقت الصحى في الواجب باسم وقتته متى ما يلزم يوم الاصحى من الحيوان المخصوص
 والتخية بعد وقت في العنوان كما مر في الذبايح او الاصحى بمعنى التخية كما في الكرماني والمفاتيح
 ويولد وصفهم بالوجوب في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انها سنة وعن الطرفين فوضحة كما
 في قس وذكر الطحاوي انها واجبة عنده سنة عندهما وهو اختيار الامام رحمه الدين المشهور
 كما في الاختيار والصحيح انها واجبة كما في المضمرات الا ان وجوبها دون كفارة اليمين وقد سبق ان
 وجوبها دون وجوب صدقة الفطر كما في الذخيرة وبشط لريسا الفطرة وريها يوم ترك المحل عليه
 بالوجوب بها واجبة على من وجب عليه الفطرة لا غير وليس كذلك فانه مسلم حرمه مقيم فلا يجب على
 المسافر الحاج اذا كان محرمًا ولو من اهل مكة كما في شرح الطحاوي لكن في المبسوط ان على اهل مكة
 التخية وان يجوز ومنه فان يعلم ان مجرد خروج المسافر عن الوطن مسقط للتخية كما في صدقة
 المسافر من الزاهد والمقيم متناول لمن اقام في المنابر والسواد والقرى والبوادي من اهل الكفا
 وغيرهم كما في المضمرات وهي عبادة شريفة في الخلاصة لوصفي باخية مشربة بعنف دهرهم فواو من
 الصدق بالف درهم شاة اسم جنس شامل للمضان الذكر الكباش والانثى النعجة والمعر التيس
 والذكر منها افضل اذا كان حضيًا لان لحمه اطيب وانفع والمتبادر ان يكون اهلية وتوحشها غير
 مانع فلو كانت وحشية لا يجوز واذا كانت بينهما فالعبرة للام كما في المحيط لكونه في النظم لو كانت
 من الظف فلا رواية في الاصول وقال عامة العلماء يجوز وقيل يجوز ان شاة الام والخاتمة لو كانت
 من الكلب قال عامة العلماء لا يجوز ان شاة الشاة وكره ذبح المعسر للديك والدجاجة لتبينها
 بالمضحين وفي التنكير اشعار بان لوصفي بالكثير من واحد فالواجب واحد الا ان المختار وجوب الكل
 كما في الخاتمة وذكر في النظم ان الزايد على الواحدة تطوع عند العامة وقيل ان لحم لا يصير النطوع اخية
 وبانه لو اشترى سبعة سبع شياه على ان يكون لكل واحدة لا بعينها ففحقوا بها جاز وذا بل خلاف كما
 في المحيط من فرد لا غير ولو عظيمة في النظم قال بعضهم يجوز لشاة عن سبعة ولا خذبه وبقرة
 نوع منها الجاموش فيجوز عن سبعة على المختار كما في المضمرات والتاء للوحدة فجاز الذكر والانثى
 وهي افضل كما في الخاتمة ويعلم من جنس والانثى افضل وفيما ذكر من تاء الى الاصل فان الاصل
 البعير ثم البقرة ثم الصان ثم المعز ثم الكبد لنا واسمن واكر سنًا وكل ما كان اكر ثمنًا فافضل وقال

الخياري افضل لاهل البادية اهل القرى البعيدة البقرة واهل الامصار الكس كافي النظم قيل
 شاء افضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة وسبع شياه افضل من بقرة كافي المحيط وقيل البقرة
 افضل تعظيما للشعائر وقيل يعتبر بالاحب عندهم من اكل منها مجري من فريدها عند عامة العلماء
 وقيل سبعة اشعة والباقى قطع كافي النظم والفتوى على الاول كافي قضا وفي التنكير شعاريان لو حكي
 اربعة عشر ثوبين مشتركين بينهم جاز كافي المنية الى سبعة هذا عند عامة العلماء وقيل يجوز البعير
 عن عشرة كافي النظم ان لم يكن لغيرهم اقل من سبع حتى لو كان اقل منه لم يجز وصار كافي لو كان نصيب
 الكل او لبعض سباعا او اكثر جاز عنهم جميعا وان كان بين اثنين نصفين جاز على الاصح ان نصف السبع
 تابع لثلاثة اسباع كافي المولية وكذا جاز على الاصح لو كان بين ثلاثة وخمسة او ستة كافي الاخذ وفي
 الكلام اشعار بان لو حكي عنه وعن سبعة من اولاده وجعل الكل سباعا جاز الا انه عظماء الرواية وعن الشعبي
 ان كان العلف صفارا او كبادا او فعلا بامرهم يجوز وان فعل بغير امر الكل او البعض لا يجوز عن احدا نقا
 وعند الحسن لو حكي عن نفسه وعن خمسة من اولاده الصفاد وام ولدك ولو بامر هالم يجوز عن احده وقال
 ابو القاسم يجوز عن نفسه فقط واعلم ان اذا لم يجد الاضحية الابغين فاحش قال نجم ائمة لا يلزمه
 شراها ولو لم يجد في وطنه ايضا قال يلزمه المشتط لهما الى موضع يشقون اليه لشاة عادة
 وقال غيره يلزمه المشتط الى موضع يجد فيه الشاة وان كان بعيدا لم يلزمه على مكة السفر والا والشبه
 بالصواب كافي المنية ويقسم اللحم اى يجمع قسمته بين الشراء ويزن بالنهاج لا يقسم جزافا لاحتمال
 الربوا وتحليل بعضهم ههنا لم يجز لانه هبة مشاع قسم الا اذا ضم معه اى اللحم شئ من شئ اللحم
 جمع كرام هو مبادون الكعب من الدواب او حلك او اسد او شجر فيقسم جزافا لا يضره في الحقيقة
 خلافة فلو كانوا سبعة وجعلوا اللحم سبعة والراس مع قسم واحد والا كارع مع اربعة والجلد مع اثنين
 جاز كافي النظر في بشرط التحليل كافي قضا وفيه اشعار بان لو اخذ بعضهم اللحم والسقط وبعضهم
 اكثر من السبع جاز لان الزيادة بازاء السقط كافي الغنوصم في ظر الرواية للحاجة اليه وعن ابي بصير
 لا يصح اشتراك ستة غنية او فقيرة حلة او متفرقة في بقرة او سبع شياه شريفة موصولة باللسان او لا لا تحية
 اى بضيعة الشاة كافي قضا وهذا الاشتراك قبل الشراء اى شراها الغنوة او الفقيرة احب احراز عن الحارث بن
 الاشتراك بعد قيل لم يجز من الفقر لانه اوجبها بالشر فخص حصته الشراء وقيل الغنوة اذا شارك
 بالثمن لان ما زاد على السبع غير واجب عليه وبالشراء قد وجبه على نفسه وعن ابي حنيفة ان الاشتراك بعه
 مكره كافي الاختيار ونصحي الاب او الوصي على الاصح من مال طفل عنه وقال محمد بن قران الاب نصحي من مال

نفس كما في الهداية وقيل لا يضحى على الأصح مثال الصلح بالإجماع لأنه غير مخاطب والصحيح لا يضحى
 على ما قال القندوزي والجد كالأب عند عدمه كما في الاختيار والكلام مشعر بأنه لا يجب عليه أن
 يضحى عنه وقيل يضحى عند الشيخين لا عند محمد ونزفركا في المحيط والفتوى على الأول كما في الكفاية
 وعنه ينبغي أن يضحى عن ولد ولد ولد ذكر أو أنثى ولا يضحى عن رقيقة وأم ولد بالانقضاء كما
 في النظم فبالكل الطفل ما سكن من الضحية وبما يقع من الكرم من اللحم وغيره ببدل ما يتبع بعينه كالشوب لا
 بالاستمالة كالأب أو ربي سياتي وفيه من ذلك ما لا يتصدق الوضوء من الضحية والأرضين كما في الخلاصة
 وإلى أن لا يأكل ولا يبدل بالمطعم لكن يفجأ مع الصغار الأب الوصي أو الجد يطعم الجبة وعباءة وغطاء
 ويأكل الأبوان منه ويجوز أن يشترى بذلك اللحم مطعوما للجبة كالحزبان يضحى من بال نفسه فهو
 كضحية وأول وقتها أي الضحية بعد صلاة العيد وفيه إشارة إلى أنه لا يضحى قبل ما قعد الامام وكذا بعده
 قبل السلام في ظ الأصول وإلى أنه يضحى بعد سلام واحد وعن الحسن ينبغي أن لا يضحى قبل الخطبة وإلى
 أنه لو كان الامام محمدا أو جبا حاز الضحية وإن أعيد الصلوة لأنها معتبرة عند الشافعي كما في
 النظم وإلى أنه لو فاتت الضلوة لغتته أو عجزت بعد الطلوع وهو المختار لأنه صريح كالسواد كما في
 الوقفات وذكر في المحيط أنها لا يجرى في اليوم الأول الأبعد الأول وإما في اليوم الثاني والثالث
 جازت قبل ما لا يصل فيها على وجه القضاء ولو شك في اليوم الاضحى فاجبان لا يؤخر إلى اليوم
 الثالث والأفاجبان يتصدق كلان ذبح في محل ذلك الصلوة على أهله ولو قد تمت أحتمل التثنية
 عن الصلوة ثم العدة مكان الضحية فلو كانت في السواد والضحى في المصحات قبل الصلوة وبما
 أمير إذا بعثت إلى ما يباح القصر في يضحى بها بعد الطلوع لما من أن العدة مكانها وهذا حيلة
 للضحى قبل الصلوة كما في الهداية وغيره وأول وقتها بعد طلوع في يوم الفري العاشر من ذي الحجة
 أن ذبح في يوم أي غير المص من الفري والرباطات والبوادي لكن في النظم وغيره أن أهل البوادي
 لا يضحون إلا بعد صلاة قريب ليلة منهم وفي المحيط أن الوقت المستحب لأهل المص بعد الخطبة وغيره
 بعد طلوع الشمس وأعلم أن في المص ساعة إذا انقضت عبادته لا يختلف وقتها بالمص وغيره بل أثرها
 فأول وقتها في حق المص والفري طلوع الفري إلا أنه بشرط لأهل المص تقديم الصلوة عليها فعدم
 الجواز لفقد الشرط لا لعدم الوقت كما في السوط والذبيحة في الهداية وغيره ولعل إشارة إلى ما إذا
 بعضهم أن وقت الحرب في حق المص بعد الصلوة أو بعد ضحى وقتها إذا لم يصلا بعد الصلاة كما ذكرنا
 كما في الزاهد وآخر أي وقت الضحية أن ذبح في مصر وغيره قبل غروب الشمس من اليوم الثالث

الثاني عشر لما شرا الان العاشر افضل ثم الحادي عشر ثم الثاني عشر كما في الرحمة وفيه شعار بين
 التخيبة يجوز في الليلتين الاخيرتين لا الاولى اذ الليل في كل وقت تابع لها مستقبل الا في ايام الا
 فان تابع لها رماض كما في المضرب وغيره وفيه شكل لان ليلة الرابع لم يكن وقتا لها بل خلاف الا
 يقال المراء فيما بين ايام الاضحية واعتبر الاخرى اخر وقتها للفقير وضء الغنى فلو استغنى في احد
 الاولين وانفرد في الآخر واستغنى النصاب بالبرقة او الانفاق او غيرها سقط الاضحية ولو افتقر ثم استغنى
 وجبت له ضحية واحدة فغير ثم استغنى اعاد على الختان كما في المضرب وقيل لا يعيد فيه فخذ كما في
 الذخيرة وغيره والودعة والموت فلو ولد في اليوم الاخر فعلا بية الاضحية كما مر ولو مات في الاخر
 حتى لم يجب عليه الا يصام ولو مات بعد الاخر فبالعكس والموت واسلم فانه لا يشتري مقيم فيه اضحية فاشترى
 في الاخر جان معها لانها لم يجب عليه كما في المحيط ولو سلم الكافر في الاخر وبلغ الجسد او اقام المساكن
 كما في الميتة ولو قدم سائر بلدته وغرم الاقامة فيه خمسة عشر يوما ربه الاضحية وصلاة العيدين و
 الجمعة على ما قال قص في اماليه كما في بحر المحيط ولو اعتق فيه او اريد سقطت كما في اوهامه وكرو
 الذبح كرامة تنزيه في الليل اي في كل ليل تقفل بين هذه الايام لاحتمال فقد شرط الذبح وغيره فيجب
 في النهار ويقضى اذا مضى ايام الغر ولم يضع الغنى او الفقير السا ذللا اضحية بان قال فذبت ان احجى
 شاة او اضحية ولم يسم شيئا فانه يقع على الشاة كما في الخلاصة او قال فيما ملكه اضحية به ابو علي ان اضحية الله
 على ان احجى كما في الكفاية ويقضى بغير شيء للاضحية بان لوي عند الشراء ان يضحي به فاللام متعلق
 بالماذ وشري جميعا تصدقها اي يقضى بتصدق في الاضحية الواجبة بالنذر او الميتة عند الشري لم
 يتصدق على امته وزوجه ولا زوجته كما في الميتة والاطلاق مشير الى ان القليل والكثر سوي في
 ذلك فلو وجب على نفسه عشر اضحيات لزمه لكل على المختار وقيل اثنان كما في المضرب حيث كان المال
 اما عرفت فنية في زباني مخصوص وهذا بيان الافضية كما في الخلاصة فان تصدق بقيمة الجزاء
 فالتصدق بها كالتصدق بالعين فيها هو المقصود كما في الذخيرة وان ذبحها وتصدق بلحمها اجاز
 كان قيمتها بحيث اكثر تصدق بالفضل ولو اكل منها شيئا غرم قيمته وان باعها بما يتعاب الناس تصدق
 بنمها وما لا يتعاب بالفضل كما في المحيط واعلم ان الاضحية وجب اخرى عند ايمته بخلاف
 وكذا عند غيرهم ان لم تكن معتبة ولا فلا شئ وعليه فان اشترى اخرى فوجد الاولى بالافضل عند
 ان يضحي افضلها ويضحي بالافضل عند ايمته بخلاف ان كان غنيا ولا ذبا لكل كما في النظم وغيره ويقضى الغنى
 غير لانه الاضحية تصدق قيمتها اي قيمة ما يصلح للاضحية كما في الخلاصة او قيمة شاة وسط كما في الزكاة

والنظم شئى الاضحية والايشى وانما اشترى الى اضافة العهد لان شراء المعنى مع النية غير
عند اكثر من وذكر المراهى انه لو لم يصححه معنى الابام فلا شئ عليه وروى ان يصدق بقيمة
شاة ولعلم ان وجوب الاضحية بالشراء فصل اختلف فيه الرويات والمشايع فقال بعضهم ان كلام
الزيادات دال على ان شراء اللوم والمعرى واجب لها وكلام الوارد على انه غير واجب على ما روى عن النبي
وذكر شيخ الاسلام ان شراء اللوم غير واجب بالتفريق الروايات وشراء المعسر واجب في ظاهر الرواية وروى
الزعفراني ان غير واجب وهو المختار عند النجاشي وذكر الحلواني ان شراء المعسر غير واجب في ظاهر الرواية
وذكر الحلواني ان غير واجب كما في الاضحية وذكره المشايخ ان اشترى شاة فعتبت بالنية عند الحلواني
وامتنعين عند الجمهور لان بقوله على ان اضحى بها او اضحى بها والمختار ما في المتن على ما دل عليه كلام
الفتنين وصح الجرح مفتحين وهو في اللغة من جنس الضان مات له سنة ومن المعر ما دخل في السنة
الثانية والبقرة الثالثة والابل الخامسة وقيل غير ذلك كما قال ابن الاثير وفي الشريعة ما في عليه اكثر الحول
عند اكثر كذا في الكافي ومصر اكثر في المحيط بما دخل في الشهر الثامن وفي الحاشية ما في عليه ستة اشهر
وشئى وانما يجوز اذا كان عظم الجسم اما اذا كان صغيرا فلا يجوز الا اذا دخل في السنة الثانية وفي المحيط
معنى كونه عظيما انه اذا راه انسان بطنة شبا وفي المراهى هو عند الفقهاء ما تم له سنة اشهر وذكر
الزعفراني انه ما يكون ابن سبعة اشهر وعنه ثمانية او تسعة او ما دونها حمل وانما قال من الضان لانه
لا يجوز من المعر وغيره لا خلاف كما في البسوط ونحوه لكن في الخلاصة العنود من المعر كالجرح ما في
عليه اكثر جمع التني كالكرم وهو ما لا يشبه بالكسر والسكون هي الاخراس الاربع التي في مقدم الغنم
فصاعدا الى ذنب السن حال كونها ذابدة على التني من غير اى الضان وهو اى التني ابن حولى
الضان والمعر الاخص من الغنم والاحسن جمع الجرح وهو من الضان ابن ستة اشهر ومن المعر الجرح وابن
حولى من البقر وعند جمهور الفقهاء هو ما دخل منه في الثالث وابن خمس من الاحول من الابل وهكذا
نظم التنايا ابن حولى وابن ضعف وابن خمس من ذوى ظلف وخف لكن في كتب اللغة وهو من ذى
ظلف ما دخل في السنة الثالثة ومن ذى خف في السادسة وهكذا في المحيط الا انه قال هو من الغنم ما دخل
في الثانية ثم قال هذا كله قول الفقهاء فهم يوافقون اهل اللغة في اكثر وفي المراهى من الابل ما دخل
من الخامسة والاولى اصح وفي الاكتفاء اشعار بان لا يدبج الجردى والحمل والحمل والفصيل كما في المعر
والوحش اما ذكرنا في الذبايح ويدبج للاضحية التولاء بالفتح التي جنت من الشاة وغيرها
وكذا الجرباء لان الجرب في الجلد وانما يدبجان اذا كانا سميتين كما في الكافى ولقائل ان يقول باستثناء

القيد بالجناء والجاء التي لا قرن لها خلقه وكذا العظماء التي ذهب بعض قريتها بالكسر وغير
 فان بلغ الكسر الى المنح يجوز وكذا الغار الحة لا اسنان لها يعتلف وهذا في ظاهر رواية الاصول وعن
 ابي يوسف ذهب اكثر ما لم يجوز وعنه ان ذهب اكثر من النصف جائزا في النظم ويلزم مقطوعه بالنسبة
 المعتلفة وقال ابن زيدي انها الشاة لا البقرة لانه باخذ العلف باللسان والشاة بالسنان كما في المنيعة
 والخض بالنسبة فيلزم لعاجزة عن الجاء والمصغرة لا ينسب وكذا التي بها الكلى والتعال كما في النظم
 واعلم ان الكل لا يجوز عن عيب والسحب ان يكون سليما عن العيوب لظاهره فاجوز ههنا جواز كونه
 كما في المضطرب لا ينجح عفا لا يخفى في عظمها من الضل كما في النظم ولا بأس بالممنوعة اذا كان لها بعض النعم
 كما في المحيط وقال المغيرة اذا تشار شعر الشاة او البقرة في غروقتها او كان في بعضها خبز وعنه بعض
 المشايخ لا يمنع الخنثى لانه لا يطبخ لحمها كما في المنيعة وعنه جواز ما يشبه برجلها العجاء الى المنسك اي المنح
 فلو شئت ثلث فوام وضعت الرابعة وضعا خفيفا على الارض واستعان بها بقاء ياجز ذكره شيخ الاسلام
 كما في اكثر ما في واعلم انه لا يمنع عظم لم يكن احد الحكمين او ذهب بأقوة وما في البدنة فلا يمنع اذا
 ذهب كلتاها كما في الخاصة ولا يجوز الجلالة التي لا تاكل الا الجوف كما في الظهيرة ولا يمنع عندهما
 ذهب من الاضحية اكثر من ثلث اذنيها او اذنيها او عتبها او ايتها الوحلعت اذ لا ذكر حكم الكل وعنه
 ان الربع مانع وعنه ان الثلث وعنه ان الزيادة على النصف وهو قولها وفي النصف عنها روايتان
 واختار ابو الليث ان اذا اتى اكثر منها ومن نحوها جاز وعنه الفتوى كما في الزهري وذكره فاذ في الفتاوى
 ان كل عيب مانع لها ان كان اكثر من النصف لا يجوز بالاجماع وان كان اقل منه يجوز بالاجماع وان كان بقدر
 الثلث يجوز في الرواية وعنه لا يجوز وهكذا في النظم وطريق معرفة المقدار في غير العين ظاهر وما
 فيها فقد قالوا شدة المعيبة بعد منع الحلف يوما او يومين ثم يقرب العلف منها قليلا فاذا رآه من
 موضع اعلم به ثم يشد الصحيحة ويقرب لعلف هكذا فالتفاوت بين الموضوعين ان ثلثا فالذهب
 ثلث وان نصف فنصف وعنه هذا كما ذكره الزهري والكلام منير الى انه لا يلزم للذهب ليس لها اذان
 او احدها وعن الطرفين انها اذا خلقت بلا اذنين جاز كما في المحيط والى ان لا يجمع ما ذهب من اذنيها
 على ما قال ابو علي الرازي وقال ابن سماعة ان يجمع كما في المنيعة والى ان لا يجمع العباء والعون امر للفقهاء
 الائمة والذنب فلو خلقت بلا ذنب فمن ابي يوسف انه لا يجوز كما في المحيط والمراد من الذنب العظم الذي
 فالشعر لم تعبر الا عند حمر الوبري فانما منه كما في المنيعة والاصول العيوب علماء قال بعضهم ان كل ما
 ينزل المنفعة على الكمال والجمال على الداء فهو مانع كما في المحيط وهذا كله اذا كان معيبا عند الشر وما اذا

الروافض وفي الهداية ان يجعل الفض الى باطن كفيده بخلاف النساء لانه زينة في حجبهن وفي الاختيار
 سنة لما يحتاج اليه كالسلطان والفاخر وغيره ترك الفضل وفي الكرماني نهي الحلو عن بعض تلامذته
 عنه وقال اذا صحت فاحسنا فحتم وفي البستان عن بعض التابعين لا يتختم الاثنية امير وكاتب او
 والا استعمال المنطقة حلقا مسماها بكس الليم وفتح الظاء وقيل ان كان كثير فيكم كما في المنية وفيه شعور
 بانها لو كان الكل او اكثر منها يكره كما في الظهيرة وحلية سيف اي استعمال سيف على منهاى الفضة
 وفي قزم لا لباس حلية المنطقة والسلاح وحامل السيف بالفضة في قولهم ويكره ذلك بالذهب عند
 البعض وهذا اذا غلب منه الفضة او الذهب والا فلا لباس به عند الكل ولا استعمال سمارى وتذنه
 وسط فض خاتم من ذهب الخاتم لا يتابع ولا يتختم بحديد وصفه لى لا يحل ويحرم على الرجل والمرأة
 ان يجعل حلقة خاتم من نحو حديد وصفه وشبهه فان الختم اكثر من كونه كالماء وغيره وحجر مثل
 بلور وغيره ونحوه وقوت وشب بالياء وقيل بالفاء وقيل بالميم وقيل ان الشب ليس بحجر فلا لباس
 وهو الاصح كما في الخلاصة ويستثنى من العقيق فانه قال صلى الله عليه وسلم من ختم بالعقيق فانه
 لم يزل يبركه ويسره وكما في الزهدى ومن الناس من اباح بالذهب والحديد والحجر كما في التمرقا
 ولا يلبس رجل اى لا يحل لبس في جميع الاحوال عندك حرير اى ثوبا يكون سدا للحمه ابريما وان كان
 في الاصل ابريسم المطبوخ وقال لا يكره في غير الحرب وقال لا يباح لايكره عند هافى الحرب ذاك ما صنعنا
 للبدع مضرة السلاح وقيل لا يكره في جميع الاحوال وهذا اذا لم يكن ضرورة والا فلا لباس به اتفاقا
 كما في المحيط وعن محمد بالباس للجندى اذا تاهب للحرب لبس الحرير وان يحضر العد ولكن لا يلبس
 فيه الا ان يخاف العد وفيه إشارة الى انه لو تركه الا برسم تفرقه وعمله ونحوه ثوب لم يلبس
 والى انه لو حط على عبادة من الا برسم لم يكره فان الحرام هو اللبس اما الانتفاع بسيار الرجوع فليس
 بحرام كما في صانع الجواهر والى ان لا يلبس وان لم يتصل بحلده وقال صاحب المحيط انما اذا لم يتصل به
 لم يكن عند مجيئة الا ان الاول هو الصحيح وقيل ان حرام على النساء ايضا وعامة الفقهاء انما حلل ان
 حرم عليهم والى انه جاز ان يكون عرف القمص ونحوه حريرا كالعلم في الثوب والى ان لا لباس ان
 يشد ثوبا اسودس الحرير على العين الزامدة او الناظرة الى الشئ وان يكون التكة حريرا كما في
 النية الا قد اربعة اصابع كما هي وقيل مضمة وقيل منشورة في العوض دون الطول فان القليل
 منه يعفو كما في الزهدى واطلاقه مشعر بان يجمع المتفرق والظاهر ان لا يجمع كل في المنية ويتولد
 ويغشيه اى يجوز عند الرجل ان يجعل الحرير تحت راسه وجنبه ويكون عند ما يراه خلاكة الشئ كما في

الكرماني وعلى هذا الخلاف تعليق الحرير على الجذير والاداب كما في الهداية وفيه إشارة الى ان لباس الرجل
 على اساطير الحرير كما في الحرارة والى ان لا يكون الاستناد الى وسادة من ديباج هو منقش من الحرير وكذا
 وضع ملأ الحرير على هذا الصنيع وتلبس الرجل في الحرب وغيره بالكرهنا جماعا ماسدا بالفتح اي
 ماسد من الثوب بالفتاوية ثمان وثانرا برسيم بكسر الهمزة وسكون الباء وكسر الراء وفتحها وحركات
 السين المهملة عزي او معرب كما في الصحاح والقاموس وتحتج بالضم ما ادخل بين السدي بالفتاوية
 بافت ولودغيره سواء كان مغلوبا او غالبا او مساويا للحرير كالقطن والكتان والصوف فان المختار
 لآخر الوصفين وقيل لا يلبس الا اذا غلب الحرير والصحيح الاول كما في المحيط وقد نظم
 ثانرا برسيم بوزن غير ياف مرثيا شايده كبريتدي خلاف ويلبس بالاجماع عكساي بالحمزة
 وعلا غير في حرب فقط فلا يلبس في غير الحرب جماعا وكره لباس الصبي رها او حريرا ليليا يغتفر
 والاثم على اللبس لان الفعل مضاف اليه وفيه بانه كل لباس خلاف السنة والسحب ان يكون
 من القطن او الكتان او الصوف عا وفاق السنة بان يكون دليل القيمة الى انصاف الساق ونحو
 الكم الى روس الاصابع وفيه شبه كما في التنف واجبالوان البياض ولبس الخضر منه كما في
 الشعة ولبس الاسود مستحب كما في الخلاصة ولا بأس بالثوب الاحمر كما في الزاهد ويظهر الرجل
 الى اي عضو من اعضاء الرجل او بعضه فيكون من اسما كما في غير موضع من الكشف والنظر كما يتعدى
 بنفسه تعدي بالي كما في الاساس والاولى شكبه الرجل ليليا يتوهم ان الثاني عين الاول وكذا الكلام
 فيما بعد وفيه شعاع بانه لباس بالنظر الى الامر الصليح الوجه وكذا الخلق ولذا لم يورد في القاموس
 كما في التجنيس وذكر الزاهد ان لا ينظر الى عورة غيره باذنهم ليأتم في نظر المرأة حرة وامه سلة
 او كافرة من المرأة ومن الرجل الاجنبى سواء ما كان بين السرقة وغيرها حال كونهما منبهة الى الركبة فخاف
 المقطوع العاطف على قوله تعالى لا تفرق بين احد واحد لان يقتضيه التعدد كما في باب الخلاف
 من المعنى والغاية داخل تحت المعيار لان الصلح متناول لها فالركبة عورة والسرقة خلافها كما في
 عصمة المروزي من اصحابنا ولهذا لو كشفت لا ينكر عليها بالرفق بخلاف العورة الغليظة فان يورد
 ان لم يجمع عليه وما دون السرقة الى العانة عورة خلافا للفضل كما في الكافي وغيره وينبغي ان ينكر
 على كاشفه وفيه فانه مجتهد فيه لا ترى ان في كاشفه ينكر على كاشف الفخذ بعنف ولا يورد لانه
 ليس بعورة عند اصحاب الظواهر وفي الهذلية عن ابى جعفر ان المرأة تنظر الى المرأة كالرجل الى اللحم
 حتى لا يباح للنظر الى ظفرها وخطمها وجنبها وينظر الرجل من محرمه نسبا او رضاعا او مصاهرة بالكلية

وكذا بالسفاح على الأصح كما في الترمذية ومن أمته غير ولو كانت أو مذبة أو امر ولد أو معتق
 البعض عند المأوى إما الظهر والبطن والخصع ما يتبعها من نحو الجبين والوجين ولايتين
 والركبتين فينظر إلى الشغل الرأس والوجه والأذن والعين والصدر واليد والكف والعضد
 والساعد والساق والقدم وينظر عند ابن مقاتل من أمته الغير إلى ما سوى السرة إلى الركبة كما
 المحيط وينظر الرجلين الحرة الأجنبية وهذا في زناهم وإما في زنا نافع من الشابة وينظر العبد
 من السيرة إلى الوجه فالعبد كالأجنبي وقيل كالحرة كما في الترمذية وفيه إشارة إلى أنه ينظر
 إلى وجه الأجنبية إلا أنه مكره كما في إيمان الولوالجي وهذا إذا لم يكن عن شهوة ولا فحشاء كما في
 نادرة الفتاوى والكفان تغليب الكف والقدم وينظر إلى ذراعها في رواية كما في الحزانة
 والإطلاق ناظر إلى أن المنفصل كالمفصل والأصل في أن كل عضو لا ينظر إليه قبل الانفصال لا ينظر
 بعد كسر راسها وقلائد رجلها وعظم ذراعها وساقها كما في الزايد وفي المرة والامته إشارة إلى
 أنه ينظر إلى الصغيرتين منها كما فصل كذا في الذخيرة والكلام يشير إلى أن الخلو كالنظر وإن كان معها
 غيرها كما في حج الهداية ويدخل العبد على سيده بلا إزارها بالاجماع كما في التتمة وإلى أنه لا ينظر إلى
 ثيابها الرقيقة التي تصفها كما في الشارع وإلى أنه لا بأس بأن يتكلم مع المرأة والامته لا يحتاج اليه كما في
 صيد البسوط وشرط محل النظر إليها واليأس بطريق الیقين عن شهوة أي ميل النفس إلى الفرج
 منها أو منه أو السهل أو لمع النظر بحيث يدرك الفرق بين العبد واليهين والمتاع الجاني قليل
 إلى التيسير فوق الشهوة المحرمة وكذا قال السلف اللوطيون أصناف صنف ينظرون وصنف
 يصلحون وصنف يعلمون وفيه إشارة إلى أنه لو علم منه الشهوة أو ظن أو شك حرم النظر كما في المحيط
 وغيره وفي الراجحة لا ينظر امرأة إلى بطن امرأة عن شهوة إلا عند الضرورة فإنه ينظر إلى الوجه وغيره
 لو عن شهوة كالفقهاء أي حكم القاضي عليها ولها كما في الشارع أو الشهادة أي إداها عليها أو
 أو قتلها وذكر شيخ الإسلام الأصح أنه لا يباح عند التحمل إذا قد يوجد من لا يشتهي وفيه إشارة إلى أنه
 ينبغي أن يتصل القاضي أو الشاهد قضاء الشهوة بلا محذور الحكم وإلزام الشهادة وتحميها كما في المحيط
 وإلى أن التحمل لم يصح بدون النظر ولو شهد شاهد أنها فلانة كما في العماد وذكر في النية إذا سمع
 صوتها أو خرب به ساء عندهما ووفق بذلك لأن يشهد وهو المختار وأرادة الكفاح فح لا بأس
 بالنظر إليها ولو عن شهوة عملاً بالسنة لا قضاء للشهوة كما في المصنف ولادة الشيء للمجارية
 فإنه ينظر منها ولو عن شهوة لأنه مضطر ليعلم مقدارها وأرادة المداواة كالاختقان والاقتصاد

الاجنبية كالحرم فيه ويدخل فيه معالجة القابلة عند الولادة واستكشاف العنة والبكارة وينظر الى
 الى موضع المرض بقدر الضرورة بان يستعاض بالوضع او بعض بصره او نحو ذلك وينبغي ان تعلم
 امراة فلا يراها لان نظرها بعد من الفتنة والاختيان ليس بضرورة ولذا قيل يخفى الكبير نفس ان كان
 والا لم يفعل الا اذا امكنا النكاح او شرابا حارة والظن ان يخفى وكان ابو حنيفة يرى لصاحب العلم ان ينظر
 وكذا قيل يباح كشف الفخذين في الحمام فيكون في ملأ الناس كما في الزاهدى والخصة الذى قطع عصابه
 ونحوه كالمجرب والخث الماتون يرى النساء والمتشبهين في محلة الوطى وتبين الكلام عن اختيار
 كالفعل في الامتناع عن النظر لان الخصة قد يجمع وقيل هو استدراجا والمجرب يستحق وينزل والخث
 فاسق وفيه اشعار يمنع محالطة هؤلاء في الكبرى من جوارح العلم فمن قلة التجرب والديانة وينظر الى
 كل اعضاء من يحل بينها الوطى ينظر من روجه وملوكته وبالعكس لاجمع البدن من الفرق الى القدم
 ولعن شهوة لان النظر دون الوطى الحلال وعن ابن عمر النظر وقت الرقاع ابلغ في تحصيل المذمة
 وفيه اشارات الى جوارحه والوطى في بيت وفيه يجوز ذلك اذا كان البيت صغيرا لم يكن اكثر من شرفة
 اذ خرج كما في المسئلة والى ان المظاهر لا ينظر الى فرج المظاهر منها عاقل ابو حنيفة وابو يوسف كل من نظر
 الى الشعر والظهر والصدرة منها كما في قصصه الى ان لا ينظر الى امته المحوسبة والوشية والمرصعة والمكاتبه والكثرة
 فانهم كالا جنبيات كما في الزاهدى ويشكل بالمنقضة فانه لا يجل وطها وينظر اليها والى ان لكل من ينظر
 الى عورة نفسه ولا يرى ان لا ينظر قال علي رضي الله عنه من اكثر النظر الى عورة عوبق بالسيان وقد
 من شيايل الصديق رضي الله عنه انه لا ينظر الى عورة قط كما في اكرمانى وما حال نظره اى كل عضو حل
 نظره من حريمها الوطى اليه حرامته فحارس كل عضو الاخر فلا باس من الزوج فرجها والمرور فرجها
 ليخترت فلان فيه جوارح عظيم على ما قال ابو حنيفة كما في الزاهدى وغيره ويقال ولكل من حل بينها
 من عضو منه لكان مغنيا عن الجملة السابقة ايضا لان المس فوق النظر ولو كان الضمير للرجل كالاذهب
 اليه الساطون في الاحتياج الى قيد عدم الشهوة والضرورة لاخراج الفاحش والشاهد والسامع وغيرهم
 اشكل من وجه الاجنبية وكما وان جاز صالحة يجوز غير شهوة وفي رواية بشرط ان يكون الرجل البصر
 شتمى كما في اكرمانى ولا يمس جارية عند ليطها وقال المشايخ ان يباح بلا شهوة وجار من الرجل ما ينظر
 من الرجل والحرم وعن ابن مقاتل لا باس بان يطلع عورة غيره بالنور كالاختان الا انه يفض بصره وقيل
 اذا كان الاذن كشافا حائضا من فوقه وباحذ الحلو لى والاحتياط تركه وامس ماتحت الاذن على ما
 يعتاد الجملة في الحمام حرام كما في الزاهدى واذا حلت لك ملكة ملكة رقيقة وبلا بشر او هبة او حرم

عنها او خلع او كناية او عتق عبدا وصدقة او وصية او ميراث او سبي او فتح بيع ارفع
بجناية او بخذلك واحتج محمد بن الملقا بالملك عما اذا رجعت الابقة او ردت الغصبة او فكت المهر
او عجزت المكاتب او انقضت الاجارة او نحو ذلك فانه لا استبراء عليها بل خلاف كما في المحيط وملك
الامة اعم من ان يكون كالا او بعضا حتى لو اشترى نصيب سكر منهن وقد حاضت عندها ما راها
يشتري كما في النظم ولو كانت بكر او شربة من لا يبطا اصلا مثل المرأة والصبي والعبد والمجنون
او شرعيا كالحرم وصناعا او مصاهرة او نحو ذلك وعن ابي يوسف اذا اتقن بفراخ وجهان ماء البائع
لم يشتره كما في النصف حرم على المالك وطبها ووداعيه كالقبلة والمعانقة والنظر الى وجهها بشهوة
وغيرها وعن محمد لا يجوز في المسينة وادعها كما في الكبرى حتى يشتره المالك والامة اذا بنى للمنفق
اي يطلب براءة وجهان الحمل فلا استبراء واجب لو انكره عند بعضهم للاجماع على وجوبه كما لو انكر
المعرفين من الصحابة رضوا وقال عامة العلماء انه لا يكفر بشهوة بغير الواحد كما في النظم وسببه
الملك كما ذكره المص وغيره وهو المراد بما ذكره المص في خيار النظم من ان الاستبراء واجب بالاعتقال لا
من ملك الى ملك وظن بعض ان القولين منه فاسدان مستلزاما قال قضا ان البيع اذا انفسخ بعيب
بعد القبض استرى وقبله لا يشتري فان الاول يدل على فساد قوله الاول والثاني على الثاني وهذا
فاسد فان في الاول وجب حدوث الملك وفي الثاني لم يوجد منها لان القبض يتم للبيع كما لا يخفى
وقال غير الاسلام ان سببا لردة الوطى وقال صاحب الخلاصة ان علته احداث حل الوطى بملك اليدين
في فرج فارغ من جهة الغيرة شرط حقيقة الشغل كما في الجسد او توهبه كما في الحايضة وحكمة صيانة ما به
عن الخطباء الغيرة ولا يجوز ان يكون الحكم موجبة مستعقبة بخلاف السبب فانه سابق كما في الكرمات
بحيضة كاملة بعد القبض من البائع او وكيله فلو وضعت لشرقة في يد عدل حتى ينعقد الشئ
عاضة عنه لم يحتسب كما في الخيانة فلا علة لحيضة واقعة في انشاء الملك كالمشترى او في انشاء القبض
او بعد قبض الاجارة في بيع الفضولي وقبل التصحيح في البيع الفاسد كما في الهبات وهذا رافق
الاصول وقال الفقيه انه قول الطرفين ورواه عن ابي يوسف وعنه انها كافية عنه كما في النظم
فليس يقض فلو اشترى مستحاة لا يعلم حيضا يدعيها من اول الشهر عشرة ايام كما في المحيط ولا بد
حيضا قبل انقضاء ايامه بتركه حتى استبان انها غير حامل في الوصول وقيل هذا قول الشيخين
وقيل قولهما لا يقرب منها ستين وقيل اربعة اشهر او ثلثة اشهر وقال ابو مطيع تسعة اشهر وعن
محمد اربعة اشهر وعشرة ايام وعند نصفه كما في النظم وعليه عمل الناس اليوم كما في الخيانة وهو الرافق

بالناس والاحوط سنان كما في الكرياني ويستبرى بشهر تام بعد القبض كما في كفاية الشيخ وينبغي ان
 يكون فيه خلافا بيوسف فلو حافظ في انهاء الشهر انتقل الى الحيضة كالعادة في ذات شهر اى صغير او
 ليس لقيام الشهر مقام الحيضة ويوضع الحمل بعد القبض في الحامل ولون الزنا فان وضعت قبل القبض اخرج
 بعد انقاس اذا المعطوفات يشكون في القيد في الظن ان الاحسن تقديم قوله بعد القبض على قوله في الحيضة
 وخص حيلة اسقاط الحمل بغيره وفيه اشعار بان الغيرة ترك الحيلة وكذا اقل حمل انها تكسر مطلقا
 لا بيوسف والمأخوذ قول ان علم المشتري عدم وطى بايع ما في هذا الطهر الذي نوحده سبب للملك
 وقول محمد ان علم وطئيه كما في الهداية وقبل التفصيل قول محمد ولما عندها ما حيلة تباع مطلقا
 كما في الخلاصة واما قيد عدم الوطى لانه لو وطئها فدم باع قبل الحيض لم يخرج من محال القول على ذلك
 لا يحل لرجلين يونسان بالله واليوم الآخر ان يجتمعا في امرأة في طهر واحد كما في التجنيس وبالطهر لانه
 ظاهر حال المسلم فلو وطئ في الحيض لم يكن الحيلة وهي اى الحيلة ان تكن تحت اى المشتري حرق ان يكتمها
 اى يكتم المشتري الامتة بالنكاح البايع ثم اى بعد النكاح يشترطها النكاح ولا يلزم الاستبراء لان بالنكاح
 ينبت له الفلش لذلك شرعا على فراغ الرحم ولم يحدث بالبيع الامتة الرقبة وذكر في المشتري ان عند ما
 عند بيوسف فالاستبراء واجب ولما عند محمد فخص وفيه اشعار بان لا يشترط القبض والدفع قبل
 الشراء كما قال الخجيه وقال الحلواني يشترط القبض لئلا يدخل القبض في فساد النكاح فانه لا يفتق
 مع ملك الامين وقال المرغباني بشرط الدخول لتصرفه لانه بعد فساد النكاح فانه اذا لم يدخلها لم يكن
 عند الشراء منكوحة ولا معتدة لان فساد النكاح سابق على الشراء فعليه الاستبراء بدو والدخول الحق
 سببه كما في الظهير وما ذكرنا ظاهر ان المختار عند المم قول الخجيه الذي هو الامام فلا عليه بتركه اختيار
 قوله الحلواني كما ظن وهو ان كانت تحت حرق لان نكاحه لم يخرج ان يتكتمها قبل البيع او القبض والرجل الاخر
 الذي لم يكن تحت حرق بالنكاح البايع او المشتري على ان يكون امها بيدا المشتري في الخطيقتين وهذه
 حيلة لدفع ان لا يطلها انه يشتري المشتري ان انكح البايع او قبض ان انكح المشتري ثم اى بعد الشراء
 او بعد القبض بلا دخول يطلق الاخر قبل قبض المشتري او بعد فاسد النكاح الى بيان روايتين بلا ترجيح
 احدهما على الاخرى فانه اشار الى ان وقت وجوب الاستبراء وقت الشراء وهو رواية الحيل ثم اشار الى
 ان وقته وقت القبض وهو رواية الامس فلو طئها قبل قبض المشتري لم يشتري على رواية الحيل واستبراء على
 رواية الاصل بخلاف ما لو طئها بعد قبضه فانه لم يشتري على الروايتين جميعا في الظن ان رواية الاصل
 اصح وكلامه يدل عليه واما قيد بلا دخول لانه لو طلق بعد الدخول كان عليه احضان فيطرد للامانة

فلا يحصل غرض الشري وانما يجب الاستبراء في هاتين الصورتين لانه لم يحدث بالبيع الاملاك الرقبة
فالباقي الاول في يد الزوج وفي الثانية في يد البائع وبشرط للاستبراء حل وث ملك الرقبة واليد
جميعا كما مر فاستقام صانعهم وجوب الاستبراء على ما ذكره المصنف قوله اذا حدث اه ولم يجمع الى قيود
آخر ذكرنا في انشاء الكلام كما ظن ومن فعل يشبهه احدى دولي كالتعبد والتمس وغيرهما ولم
يلزمه الوحي لان كتاب النكاح قد اغناها عنه باستلزامه اجتماع نكاحا كاختين او بنت وامها نسبيا
او رضاعا والجملة حال الاصفه بجذف اللتين فانه ما اختلف فيه ولم يجوز البصر بغيره عليه ويطهها بالزنا
اي وعلى كل منها مع دواعيه حتى يصير احديهما بالانفراج عن ملكه كالغشاق والبيع كلا او بعضا او الهبة
او الكسابة او النكاح الصحيح او غيرها في حل وعلى الاخرى بالدواعي لكن المستحب ان لا يمسها حتى يحق
حيضة على المحرمة بالانفراج عن الملك وهذا احد انواع الاستبراء المستحب ان لا يطهها الا بعد الاستبراء
وقبل هذا عنده وامامه محمد فلا يطه الا بعد الاستبراء وكذا الجواب في ام الولد والمدر اذا زوجها
قبل العتق ومنها ما اذا ارى امراته او مترا ان تزني ولم يقبل فلو حبلت لا يطهر حتى تضع الحمل ومنها ما
اذا زني باخت امراته او بعتها او خالتهما او بنت اخيهما بلا شبهة فان الافضل ان لا يطعم
امراته حتى تستري المنة بحضرة فلو تزني بها بشبهة وجب عليها العدة فلا يطهر امراته حتى تنقض
عدة المنة ومنها ما اذا ارى امراته ان تزني فتم زوجها فافضل ان يستري وهذا عنده وامامه
محمد فلا يطهر الا بعد الاستبراء الكل في النظم وكذا اي جرم تقبيل الرجل فم رجل او يده او عضوا من هذا
قول الطوفين وقال ابو يوسف لا باس بكافي الهلابة ويدخل بالمتبوعة تقبيل المرأة ثم امرأة او خذها فانه
مكره عند الفقهاء والدواعي كما في المنة وهذا اذا كان عن شهوة اما على وجوبه في غير ذلك الكافي
فهم ومن بعض المشايخ لا باس به اذا قصد البر ولم يفت شهوة كما في الاختيار والمقام يشير الى انه لو
قبل وجف فيه او عالم او ناهل عزرا للدين فلا باس به كما لو قبل يد السلطان عادل لاعدل ويد غريم
لنظيم اسلامه واكرامه فلو قبل لنيل الدنيا فكم كما لو قبل يد نفسه كما في المحيط وقال الصدر الشهيد
ان تقبيل يد الغير لا يبرخص على المختار كما في الكرواني وقال شرف الامة لو طلب من عالم او ناهل ان
يدفع اليه ليدقبل لم يجبه وقيل جابه كما في المنة لان الصحابة رضي الله عنهم يقبلون اطراف الناس
على الله عليه وسلم كما في الاختيار وقال الفقهاء ان القبلة ختم تحية لتقبيل بعضنا بعضا على اليد
كتقبيل الوالد على الخد وشقفة كتقبيل الولد باه على الراس ومودة كتقبيل الاخ على الجبهة وشق
كتقبيل الزوج زوجته على الفم كما في البستان ومن القبلة قبلة الديانة كتقبيل البحر والمحصف وقد قبله

وعثمان رضي الله عنهما كل غداة وقيل لها بعدة كما في الميتة والكلام يشير إلى من قبل الأرض
بين يدي سلطان أو أمير ويحذف لثبوت الحقيقة لا يجوز فإنه كبيرة كما في المحيط وذكره أكره
البوطان من جدد غير الله على وجه التعظيم كقوله في الظهيرة أنه يكفر بالبحر مطلقا وفي الزاهد
الإيمان في السلام قريب الركوع كالبحر وفي المحيط أنه يكفر الانحناء للسلطان وغيره ويكره عند الطهر
لا عند بيوسف عتاقه بالكسر جعل كل من الرجلين يده في عنق الآخر في أزار سائر ما بين السرة والركبة
واحد احتراز عما إذا كان معه قيسل رغبة أو غيرها فإن كلا كان له ولم يكنه بالإجماع وهو الصحيح
وقال الإمام أبو منصور إن المكر منه ما على وجه الشهوة وما على وجه الكرامة تجازي كما في الكافي وفي
الاكتفاء إشارة إلى أن المصافحة لم تكن بل هي سنة قد عمت متواترة وقال صلى الله عليه وسلم من صالح أخاه
المسلم وحرز يده تناثر في ذنوبه وهي الصاق صفحة الكلف بالكف واقبال الوجه بالوجه كما قال ابن
الأثير فأخذ الأصابع ليس بمصافحة خلافا للروافض كما في الصلوة السعودية والسنة فيها أن تكون
بكلتا يديه كما في الميتة وغير جليل من ثوب وغيره كما في الخزانة وعند القيام بعد السلام كما في الزعزعة
وإن يأخذ الإبهام قال صلى الله عليه عليه إذا صاحتهم فخذوا الإبهام فإن فيه عرقا ينشعب منه المحبة وإلى
أن القيام لغیر لم يكن والمكر من المحبة القيام من قيام له كما في شكل الآثار وعن أبي القاسم الحلي
أنه يقوم للأغنياء للفقراء وكان صلى الله عليه وسلم يكن القيام لتعظيم الغير كما في النهاية وذكر
في الزاهد لا يكن أن يقوم لآخر في المسجد تعظيما له وكذا لو قام القاري في خلعة قرأه تعظيما له وفي
الظهير لا يجوز أن يقوم القاري إلا لعالم ولا به أو استاده العلم وفي ذكر العباد لا يقوم لآخر في المسجد
فإن قال صلى الله عليه وسلم لا تعظموا في بيتي ولما ذكره السلف لتلازم ذلك أن لا يقوموا
في المسجد إذا درسوا وفيه إشارة إلى جوار ما تعارف في زماننا من قيامهم في غير المسجد عند تمام الدرس
وكرهه وبطلان العذرة بفتح العين وكسر الهمزة الغايطة وكذا يبع ما انفصل عن الأذى كالشر والظفر
فإنه جزء الأذى ولذا وجب دفنه كما في التمر ثأته وغيره خالصة غير مخلوطة وصح بيعها بغير إيجاب
يجعل إليها نحو التراب أو الزبد ونحو العكس فإن حمل الفحش منوع هذا أطلق المخلوط كذا في
والاختيار لكن في موضع من المحيط والكافي والظهير تنزه صح إذا كان غيره غالبا في إيمان يحمل المطلق
على المقيد أو يحمل على الروايتين أو على الرخصة والاحتسان على ما علم من غلبة الهداية وصحة
وفي زيادات العتافي أن المطلق يجري على إطلاقه إلا إذا قام دليل التقييد دس أو لا فاحتمل
فإنه للفقير حروري وصح الاستئذان بما أي العذرة المخلوطة فلا ينبغي بالخالصة على الصحيح كما في الفتا

المحيط و

فلو نقلت الى الضياع بنية تطير السلك ثم تخلط بالتراب فتقعى الارض بهجوز ولو نقلت بنية
تقوى بها جرم كما في النبتة وبيع الرقيق بالكسر مع سكرين بالغش لا ينفع به لاستكثار الربح وان
كان نجسا وكذا بيع ما انفصل من غير الادنى كما في الكفاية ويكون بيع طين الارض وخاتم الحديد
الصفر ونحوه كما في القنية وبيع خصاء البهايم بالكسرى نزع خصه الحيوانات كالسنور والفرس
ونكر شئ الاسلام ان خصاء الفرس حرام وما خصاء غيره فلا بأس به ان كان فيه منفعة والافحام كما في
المحيط لا يصح ويحرم خصاء الادنى بالاتفاق لانه قطع النسل فلا منفعة ويؤخذ عذرة الحامل البكر
عند الولادة ببيعضة او درهم ولو مات الحامل والولد حي شق بطنها من الجانب الايسر ولو عكس قطع
الولد او ارباها ولا يجوز اسقاط ولد مضمونة شئ فيها الروح من مائة وعشرين يوما واما قبلها فبعضها
فقد كره عند بعض المشايخ وحل عند بعض كما في المحيط ويعالج الجراحات المخوفة والخصاء في المائتة
الاذا قبل لا يجوز اصلا ولا بأس بشق اذن الطفل من البنات كما في الظهير وذكره في فقه ان احد
الابرار ان قطع اصبعها من اليد لم يضره لانه معالجته وبيع اناء الخمر الحار يرد اللام الى
الجس والامرأة برهنا يد على الخيل الاحسن الفرس لان الخيل اسم جمع يستوي فيه الذكر والانثى
وفيه اشعار بانها لم يصر انما الفرس على الحار وقله كما في شرح الطحاوي وبيع سفرة لامة ثلثة وام ولد
مستدركه بالامة بلام محرم وكره سفرها في زماننا لغلبة الفساد وعليه الفتوى كما في السراجية وفيه
اشارة الى انها لا تعالج غير الحرم في الانزال والاركاب وقيل عولجت عند الامن من الشهوة والآن
الحرم ابيع ان سافر ثلثة ايام بلا حرم واختلف فيما دون الثلث وقيل انها تسافر مع الصالحين
والهوى والمستور غير محرمين كما في المحيط وبيع عندها ببيع العيصى العصور المتخرج من لبنات
من شئها اي من علم ان يتخذ حرم كبيع الحريين وحل احتمال ان يلبس امرأته كما في الكرماني والافاضل
ان لا يبيعه وقيل انما لا يكره عندك اذا باع من ذى لا يشترط مسلم ولا كرهه بالاتفاق كما في الحاشية
وغيره وفي الحرم عن العيون ان لا يبيع من الجوس واسمن المسام فيكره لانه عاترة على المعصية وفيه
اشارة الى انه لو لم يعلم ان يتخذ الحرم لم يكره بلام خلافه والآن بيع العنب والكره منه لم يكره بلام خلاف
كما في المحيط كره في بيع الخمر ان يبيع العنب على الخلاف وكره استعمال الخمر في استعمال الخصى
بلغ خمسة عشر سنة في الدخول في الحرم واما قبلها فلا بأس به كما في الكرماني وغيره وكره اقراض بقال
كحمار وغيره من البراء والدرهم لخوف ان يهلك لو كان في يده مثلا بشرط ان يأخذ منه اي البقال
ما شاء مما يحتاج اليه بحسب حاجته يستوفي ما يقابل قرض جزية نفعها وهو الاخذ من حلاله لا من حرامه

ثم ياخذ منه لم يكن الا انه لوضع هلك عليه كما في الكافي فلو نقله منها قبل الاوان ان يعطيه
 دهرها ياخذ منه متفرقا ثم افرض لم يكن بلا خلاف كما في المحيط واليه اشار كلامه الا ان التخصيص
 بالافاض غرظ فانه لو قال اشترت ما يتناس الخبز وجعل ياخذ منه كل يوم خمسة املاء فبيعه فاسد
 واكلمه بكونه كما في الكبرى والتصحيح ان يبيع من الخبز خاتمة مثلا بمقدار الخبز المذكور ووضع
 يصير بنا في الذمة وسلم الخاتم ثم اشترى منه بما اراد ان يدفع اليه بنحو ان يكون كما في الخبر تركه وجرم
 اللعب بكسر اللام وسكون العين وفتح اللام وكالعين وسكون ما صعد لعب بالكسر واللام اللعب
 بالضم ما يلعب به كما في القاموس فاللعب بالافايد فيلصدا كما في الكشف بالفتح هو اسم معرب
 يقال الذرير يلعب بفتح الدال وكسر السين والثير اسم ملك وضع له الذرير كما في المهمات وفي زهير
 العرب قيل ان الثير هاء الحلو وفيه قالوا هو من موضوعا يشاويون اذ يشرب ثاني ملوك الساسانية
 حرام مسقط للعدالة بالاجماع فانه كثيرة والسطح بكسر السين المهملة من المعجم لم يفتح لعبة كما في القاموس
 معرب شديد يعني ان من اشتغل به ذهب عنه الدينوى وجاه العناء الاخرى به فهو حرام وكثير
 عندنا وفي اباحه الشيطان على الاسلام والمسلمين كما في الكافي وذكر في التختيس والمريد وغيره لو قال
 ان هذا اللعب لتهذيب لهم غير محرر ولو حرر من الكتاب والسنة والقياس فانه ثلث طائفتين وقع الظاهر
 لانه حرر بالاثار والقياس وفي التوار الشافعي انه مكره غير محرر الا اذا كان على شكل جوارح الاقارب
 قمارا ونش او اخرج صلوة عن وقتها عملا وفي احيائه ان لا يصار كيرة وفي عدمه لا يرد شهادتان
 لعب به في الاحاديث مرة وفي روضتين دوام على اللعب بالسطح ردت شهادته بلا اعتبار
 شيء موجب للتحريم والوجوه لم يربطوا بالسلام عليهم لشغلهم عن ذلك وقالوا يكره اهانته واختصاصه
 لهم وكره وجوه الغناء بالكسر اسم من التعنية في الجملة يعني تعنية وغناء وبالقاسية سرقة
 كما في اجازة الكرماني وعرفنا تديدا للصوت بالالحان في الشعر مع انضمام التصفيق المناسب لها
 فلم يحقق الغناء بفقدان قيدين الثلثة كون الالحان في الشعر وانضمام التصفيق بالالحان
 مناسبة للتصفيق لها فهو من انواع اللعب وكيرة في جميع الاديان حتى يمنع المشركون عن ذلك
 كما في الاختار وغيره وفي المصنف من اباح الغناء يكون فاسقا وفي شرح كبير اللسان المرحوم
 كان صلى الله عليه وسلم يكره دفع الصوت عند قراءة القرآن والوعظ فاما يفعل الذين يدعون الوجد
 والمحبة بكونه لا اصل له في الدين ويمنع الصوفية ما يعتادون من دفع الصوت فان ذلك مكره
 في الدين عند قراءة القرآن والوعظ فاما عند سماع الغناء وفي الجواهر ان السماع والرقص والله

يفعل المتصوفة في زمانا حرام لا يجوز القصد والجلوس اليه وهو الغناء والمزمار سواد
 مشايخ قدام فعلوا غير ما فعلوا في العوارف سماع الغناء من الذنوب وما بالبحر الا نقر قليل
 من الفقهاء ومن اباهم يراعلانه في المساجد والبقاع الشريفة وقال عليه السلام كان ابليس اول
 من تغنى وما نقل عنه خط الله عليه وسلم انه سمع الشعر لا يدل على اباحة الغناء وكان النظر يادى كثير
 الولوح بالسماع فغويت في ذلك فقال هو خير من ان تقعد وتغتاب الناس فقال ابو عمر
 وغيره من اخوانه هيهات يا ابا القاسم ولت السماع شتم كذا وكذا سنة تغتاب الناس وقال
 الذي شرط التواجد في زعمته ان يبلغ الى حد لوضرب وجهه بالسيف لا يشعر فيه رجوع ومارك
 عنه خط الله عليهم من حديثك لتواجد فقد تكلم اصحاب الحديث في محضته وتحتاج الى سرعة انه غير
 صحيح وفي الحقايق ان مجرد الغناء والسماع اليه معصية وكذا قرأ القرآن بالالحان حتى قال
 مشايخنا التالى والسماع اثمان وعشر الرغبات من قال مثل هذا القارى احسنت فقد كفر
 والاطلاق شعري ان النغمة للناس ولنفسه كلاهما ممنوع وفي شهادات الذخيرة ان النغمة
 للسماع الغير مكره عند عامة المشايخ وفي المحيط من الناس من جرد ذلك في العرس والوليمة
 للاعلان ومنهم من قال اذا تغنى يستفيد نظم الشعرا في ويصير فصيح اللسان لا باس به وقال
 بعضهم النغمة لنفسه دفعا للوحشة لا يكره وذكر شيخ الاسلام ان جميع ذلك مكره عند علمائنا
 وجل ما ورد من الاحاديث على انشاء الشعر المباح الشتمل على الحكمة والوعظ وفي الضمير من
 اباح الشعر كان فاسقا ولفظ الغناء يشعري ان النظر في كتب الاشعار ولا تحريك اللسان لا باس
 على ما قالوا كما في قضا وفيه اشارة الى ان مجرد النظر مكره عند بعضهم ولما خص الغناء بالذكر
 مع النعيم فيما بعد امتاما بالمنع اذ هو شائع بين الناس وكذا الجرف في بعض الاطباء وكل هو
 اى لعب وعبت فالتكثير يجمع كما في نزع التاويلات والاطلاق شامل لنفس الفعل واستماعه ^{لنفسه}
 كالرقص والخمر وتواضع التضييق والتقليص وضرب الاوتار من الطنبور والبربط والرباب والقانون
 والمزمار والصنج والربابة والبوق وما يقال بالفارسية سيفيده فان كلها مكرهة لانها في الكفار
 وكذلك ضربا لينة للتفاخر والمباحة فلو ضرب للتشبيه فلا باس به كما اذا ضرب في تلكه اوقات
 لتذكير تلك فحاش من الصور المناسبة بينها فبعضها لعصر اشارة الى نغمة الترفع وبعضها لعشاء الى نغمة
 الموت وبعضها نصف الليل الى نغمة البعث كذا في الملاعب للامام البرزوي وينبغي ان يكون ^{في}
 الحمام يجرى كضرب لينة وفي الاختيار لا يكره ضرب الدف في عجل العرس نظير المرأة للجهد في غير الفتوة

وعن الحسن لا بأس في العرس ليشتهر وفي الرجعة هذا إذا لم يكن لرجل اجل ولا يضرب عاهة ^{نظيف}
وقال التوريشي في الخفنة ارجام عاقلا كثر المشايخ وما ورس ضربا لفسخ العرس كناية
عن الاعلان وقامة في السنان ويكون على الشعوذة والنظر اليه كافي المضرب ولا بأس بحال الطيور
والرجح في بيته ولكن يعلفها وهو خير من اربابها في السكك ولما اساء الحمامات في ربحها فأكروا
اذا اضرب الناس وقال ابن سنان يجب على صاحبها ان يحفظها ويعلفها وفي ربح السير ليجتنب ان قال
صلى الله عليه وسلم لا يحضر الملا بكهنياس الملاهي سوى الصال والدهان اى المسابقة بالرمي والقوس
والابل والارجل وفي الكهني يجوز للمسابقة لو كان البدل من جانب فاذا كان من الجانبين حرام لانه
بقار الا اذا دخل محلا وفيه يسبق فقال كل منهما ان سبقته فلان سبقته فليكن وان سبق
فلما شئ لم ينجح يجوز ويحل ان اعطاه فلا يستحق وفي الملاعب لو شرط المحلل ان ان سبقها اعطاه
احدهما او كل منهما شيئا جاز وفي الكافي ان المتفقة عند اختلاف الجواب كالراعي ولا يجوز في الجوز
البغل لكن في الاختيار ان يجوز وفي الملقط من لعب بالصويجان يريد الفوز ببيتة يجوز وفي الجوارق
جاء الاثر في رخصة المصارعة لتحصيل القدمة على المنافاة دون التلهي فانه مكروه واما الاستماع
فكاستماع ضرب لدف والمزمار والغناء ومجوز ذلك فانه حرام ان سمع بغتة يكون معذورا ويجب ان
يجتهد ان لا يسمع لقوله صلى الله عليه وسلم استماع صوت الملاهي محسنة والحلوس عليها فاسق و
التلذذ بهما من الكفر وهذا اما التقاطع الذنب كما في الاختيار والاحتلال كما في البهائم ويكون من الوا ^{عظ}
الذما لم وضرب الرجل المنبر والقيام والقيود والنزول والصعود عليه وسط الكلام كما في ذبيحة الفان
ولوا ذكر مقتل الحسين ينبغي ان يذكر او لا يقتل سائر الهنانية ليلاليس ابرو افصح كافي العيون وكره
جعل الفل على الطوق من الحديد الجاع للبدن الى لعن المانع عن تحرك الراس فعن عبد الله لانه
عمرة اهل النار وقال الفقيه في زماننا جرت العادة بذلك اذا خيف من الاذى كما في الكرامين
بخلاف التقييد فانه محرم لانه سنة المسلمين في التبردين وكون احتقار لغة احتساب ليشتهر بالنظر
الغلامية والاسم المحكم بالضم والسكون كافي القاموس وزعموا ان شر صعام ونحوه وجس في الغلام
او يعان لونه وقيل نه او قيل اكثر من سنة وهذا المقادير للبيع والتعزير لا للامانة فانه يتفاوت
بمقدار حبس قوت البشر اى ما يقوم به من الرزق كالبقر والنعير والذرة والدخن والتمر دون
العسل والسم كافي التحسين وغيره وقوت البهائم كالنمل والقت وهذا عند الفرائض وعلم الفقه
وقال ابو يوسف نرجس كل ما يضرب بالعلمة ولو ذهب او فضة او ثوبا او غيره كافي الكافي وشرط بعضهم

الاشرار وقت الغلام ينتظر زيادة ثمنه كما في الاختيار فلو اشترى في الرخص لا يضر بالناس لم يكن
 كما في الترتيب في بلدان ما في حكمه كالرستاق والقرية يضر الاختيار باهلها بان كان صغيرا يضر
 وكان كبيرا يكره لانه حبس ما لم يملكه لو اشترى في غير البلد ولو قربا منه وجلبه اليه وجسده ^{هنا}
 عنده وفي رواية عن ابي يوسف واما عند محمد فيكره ان كان قريبا منه وعن ابي يوسف يكره
 ان اشترى من نصف ميل كما في المحيط والاصل قول صلوات الله عليه وسلم المختار ملعون اي بعد عن دونه
 الا بادر ولا يراو المخذ الثاني وهو الا بعد عن رحمة الله فنع لانه لا يكون الذي حق الكفار اذا العبد ليخرج
 عن الايمان بارتكاب الكبيرة كما في الكرماني لا يكره جنس علة ارضه بالخلاف اذ لم يتعلق بها حق العانة
 ثم صرح بالشارع السابق فقال لا غلة لمخلو اي جعلها للملك الى بلد من بلد آخر ولو قربا منه
 لتعلق حق العانة بالجمع في البلد وقد بينا الخلاف ويستحب ان يبيعه فانه لا ينج عن كراهة
 كما في الترتيب وكره لتسليم الحاكم اي تقدير الامام او القاضي الثمن للطعام وغيره للناس اي ارباب
 القوتان ولو مختارين فياخر بيع ما فضل عن قوته وقوت عياله على اعتبار السعة في ذلك
 بمثل القيمة او بعين يبيعان باع فيها والامر مرة اخرى ووعظ وهذا فان قبلوا اجبسه وعذرا
 على ما يرى فلو سعى فباع للثوب لم يجل المشتري لقوله عليه السلام لا يجل ما امرى سلم الاطبيب
 نفس من الا اذا تعدي الابواب اي تجاوزا صاحب القوتين عن قيمته اي قيمة ذلك القوتين
 تعديا فاحش بان يبيعوا بضعف القيمة كما اذا اشترى بالمحسين وباعوا بمائة فلان باس ان
 يسع لثمنها بمشقة اهل الراي فان باع بكثر مما سعى جاز وبضائه القاطع وان لم يبعه اصلا
 باع الحاكم عندهم وهو الصحيح وتامة في الترتيب والمحيط وغيرها وفيه اشارة الى ان السعي
 القوتين لا يغير وجه العتاي والحساي وغيرها لكنه اذا تعدي ارباب غير القوتين وظلم
 على العانة فسعى عليهم الحاكم بناء على ما قال ابو يوسف ينبغي ان يجوز والله اعلم وقبلت هذه الاحكام
 بلا مشارة قوله في اي خبر واحد مذكور كيف ما كان ذلك الفرح كان او عبدا ذكرا او انثى مسلما او
 كافرا عذرا او فاسقا وما في كيفية كما اذا ما وقدر وفيه اشعار بانه يترجح بزيادة العدة لانه خبر بخلاف
 الشهادة فانه انما لا يترجح في المعاملات جمع المعاملات بالفتن العلة فعل يتعلق به قصدا وهو
 حق العدة عرقا للمعاملات خمسة المعاوضات المالية والمناكحات والمخصصات والامانات والتركات
 فلو قال احلها لهما باع زيد بن عمرو بن نفيل او ادعى عليه او ادعى او رث قبل قوله ولم ينكح ولم يشتر ديانة
 فان قالوا خبر كافرا خدام المسلمين شريفة لهم المعهود من مسلم او كفايا قبل قوله في حق الترتيب من حل الكلمة

بالبيعة لانه خبر صادر عن عاقل قبح الكذب عنده لان قبحه عظيم وان قال ذلك الكافر شره من
 مجوس قبل حرم الكذب وفيه اشارة الى ان ملك خفي لم يعلم ان الرجوع كما لو اشتهر واخبره احد
 فيخرج حتى والى ان تحكيم الراي لا يشترط فيه الفاسق وليس كذلك فانه لو قال اني قد شربت هذه
 الجارية من فلان وهي بالى او تصدق بها عيا او كلني بها ولكن رايه ان كاذب لم يقبل قوله كما لو اشتهر
 الوجهان كما في الكشف وغيره والى انه اما يقبل قوله الفرياذم ان يكون له منازع فلوراي رجل جارية
 في يد رجل يدعي انها ملكه ثم رهاها في يد آخر يدعي ان هذا الرجل ظلمه وغصبها عنه لا ينبغي ان
 يشترطها لانه قد ثبت له منازع هو الغاصب باقراره كما في المحيط وقبل قول فرد بلا منازع قد شرط
 العدل اي عدل اي كونه من جملة اهل البيت في الدنيا فان جمع الدبائنه بالسرعة دين وادب
 وعرف الله تعالى وهو عاقل قبح عبادات خمسة الصلوة والذكر والصوم والحج والجماد ومن لم يحسن
 من جملة قتل النفس ومن جملة اخذ المال ومن جملة هتك السترة ومن جملة تلعب العصى ومن جملة خلع البضعة كالخبر
 عن نجاسة الماء فانه يقبل ولو لم يصبه الماء فلم يشرب ولم يتوضأ به بل يتم ولا اجزاء من الخل والتمر
 اذا لم يكن فيه زوال الملك ولا اجزاء عن روية هلال رمضان ولا فناء ورواية الاحاديث والاشياء كما
 في الزاهد ولا ينبغي ان يصلح ان يكون مثلاً لجميع اقسام البيانات وقبله شعاره بان قبول قوله المتغير
 العدل لم يجب وشكل بما في الفقيه ان في رواية والفقيه عنده يشترط الحفظ من وقت السماع والروية
 الى حين الرواية وعندها لا يشترط ذلك وفي خبر الفاسق ليجاسة الماء ونحوه وهو المسلم الذي صدقته
 كبيرة ولو لم يصبه ما صغير والمستوى الذي لم يدر عدلته فستقر حتى وفي رواية الحسن عن ان المستور
 كالعدل لكن الاصح هو الاول فان كان اكبر رايه انه صادق يتم فلو توضأ به بخر وان اراقه فاحوط
 العكس توضأ كما في خبر الكافر وان وقع في قلبه ان الكافر صادق فان اراقه فاجب والصبر والعق
 اي لناقص العقل الكافر في اهل الاهواء تفصيل تام في الكشف وختم على الحق اشارة الى ان طلب
 كتابا اخر لشرح فيه كما لا يخفى واعلم ان جعل الحق متعدد كما لمعتلر اثبت للعالم الجار من كل
 ما بهواه ومن جعل واحدا لعالميا الزعم للعالم اما واحدا كما في الكشف فلما اخذ من كل مذهب
 مباح صار فاسقا تاما كما في شرح الطحاوي للمفقيه سعيد بن مسعود فيجب المذهب للصلاة اي
 اعتقاد كونه حقا وصوابا كما في الجواهر وشايعنا قالوا ان مذهبنا صوابا يحتمل الخطا ومذهب خطا
 يحتمل الصواب كما في المحققين والاحتجاج اليقظة الفهم من الفقه فوضع وتعلم نحو السنن
 مستحب ويكره التعلم للمباحات ومنه الكلام وراء قوله الحاجة كما في خزنة المفتين وذكر في العان ان من

اشتغل به نسب الى البدعة وتعلم المنطق كشرى الجرو في قوت القلوب جعل الجهال اصحاب المنطق
 علماء وفي الجواهر ان الاشتغال بعلم الجد انضبط العروة في البستان ان في التعليم والتعلم للغة
 اجزا وفي تحفة المسترشدين ان لا يجوز ان يعلم ويتعلم ويستمع ويكتب كل علم ضد السنة كالبحر
 ونقص للدين كاقاويل ينفرد بها الفاسقة او تغير للدين الباطل والمعتقد الفاسد وفي الظهور فلا
 يحمل النظر في كتب المعتزلة ولا اسمائها وفي ان اهدى الكتب اذا خرجت عن الانشراح بها محي عنها
 اسم الله ورسوله والملائكة ثم يحرق الباقي وان القاها في الماء الجاري كما هي وفيها فلا لباس به
 ويدفن المحقق وفي المنية لا يجوز ان يحمل القرآن بالمحرف ولو استعمل الرماحون كواحد من الجواهر
 التعليقات في المحقق وكتب التفسير والفقه فلا لباس به ولو استعمل في كتب النجوم والادب كبر
 وفي الحقة اخذ الفلاس من المحقق مكره وفي الحرة لو خرج لطلب العلم بلا اذن البويع لم يكن علقا
 وفي الحقة كبر ليس كان شعارا لمخالفة الدين ويستحب الدعوة الا اذا كان منك في بدنه او طريقه
 او ما غير جلال او قصده بهاء وفي ان اهدى يستحب ان يقدم اظفانه ويقص شاربه ويعلق اعانته
 ويغلف بدنه في كل اسبوع مرة ويوم الجمعة افضل ثم في خمسة عشر يوما والزيد عاود عيون اثم وفي
 السعودية يتنزه في تقليم اليد بسجدة اليمن ويغتم باهامها والرجل ينحصر اليمن ويغتم بخنجر اليسر
 وفي التهذيب قض الشارب ان يوارى حرف الشفة العليا وفي السراجة لا لباس ان يواخذ طرف
 اللحية اذا طالت ويكره الجلوس للصبي ثلثة ايام او اقل في المسجد وما في غير فرضة للرجال
 ومنع الفراء عنه ولا يعطى لم شئ كما في المنية ويكره اتخاذ الضيافة في هذه الايام وكذلك كما في
 حيرة الفتاوى ويستحب زيارة القبر فيقوم بخلاء الوجه قريبا ويعد كما في الحيق ويقول عليكم السلام
 ويدعو مستقبل القبلة وقيل الدعاء قايما وفي وقال الشيخ لا لباس بالزيارة للنساء على الاصح
 كما في الحرة وذكر في المحيط ان زيارتها وان لم تكن الا ان الاولى هو الترتيب ^{الاشربة} او ربه
 الكراهية لانها اقرب من الحرام بخلاف الاشربة جمع الشارب اسم من الشرب اي ما يشرب ماما
 او غير حلالا او غير وفي الشربة ما حرم منه وهو اكثر من عشرة عند بعض اصحابنا والمطافح
 اي شرب الاشربة واصولها الثمار كالعنب والتمر والزبيب والحبوبات كالبر والذرة والدخن
 والحلاوة كالسكر والفانيد والعسل والالبان كلبن الابل والارماك والمختر من العنب خمسة
 اوسنة ومن التمر ثلثة ومن الذبيب اثنان ومن كل البواقي واحد وكل منها على نوعين في مطبخ
 سياتي تفصيله ثم الحرام في القرآن من الدلائل العشرة سلكها في عدد الاوثان والنسبة بالرجس

والكون من عمل الشيطان والامر بالاجتناب وتعليق الملاح به وابتغاء العداوة والبغضاء والصدا
عن ذكر الله والمصدق من الصلوة والتهنئة بصيغة الاستفهام الموصى بالتهنئة يد التشد يد ولذلك سمي
بالاسم شربت لانه حتى ضل عقله كذلك الاثم يذهب بالعقول والجمر لانه ما خورقة من الخمر بالعلم
مادة العجين واصله وهي لم الخبايا بالنقض في البسوط قال صلى الله عليه وسلم اذا وضع الرجل يده
من خمر على يده لعنه ملائكة السموات والارض فان شربها لم يقبل صلوة اربعين ليلة وان دأب
عليها فهو كعابد لوثن والاولى تاخير وليلا يلزم الاستئذان وتقديم حكم الشيء على نفسه وهو في
الخمر فانها من الوثائق الساعية الواجبة التائيد والاولى للاغراض بدليل ان الوصلية التي بكر
الفن وسكون الياء والهمزة يحوز التشديد على القلب والادغام اي غير النسخ كما في المعرف النسخ
ليس يجر فلو طخت لم يبق خمر وفيه خلاف كما اثير في الهداية من قال انه لم يبق خمر لم يجد باكله
الا اذا سكر وعلى هذا ينبغي ان لا يجد شارب لوق ما لم يسكر ولا يحت في يمينه من قال والله لا اشر
الخمر وشرب لوق على ان يضا الايمان على العرف ومن قال انه بقى خمر افقد انعكس الحكم والمير ذهاب
السحر وعلى الفتوى كما في تمة الفتاوى ونقل الزاهد عن البسوط انه لو صحت فيها سكر وان
حتى صار حلال لزال مرارته وفيه شعابا لانه لمرارة الخمر بالطبع كما في المنية من ما عتبر الخمر
عن غير اللعب فلو اخرج من ثقل بعد عصم كان بمنزلة النقيع كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم ان
الخمر حتى يجد شارب فطر منه كما في الام غلا اي ارتفع اسفله اذا صلا الارتفاع كما في المقاييس وشبه ذلك
قوى بحيث يميز سكر وفلف بالزبد بالتحريك اي رماه بحيث ايقظ فيه شئ من الزيادة فهو
ورق فلو لم يقذف رجل عند الكل عند بعضهم في النظم والاعضاء ان جعل عندك لم يجعل عندك اقبل ان
المختار لا يجوز الاشتداد بحد ولا يحد بدون التدفيع احتياطا كما في النهاية وان قلت بل الخمر
حرمت حال كونها قليلة احترازا عما قال بعض المعتزلة ان الحرام هو الكثرة المسكرة القليلة فان حرام بالاجماع
كذلك في الذخيرة ولو ترك القيد الاولين الكفارة بما ياتي من قول اذا شئت واشتدت وذكر القيد
الاخيرين فم كان افيد واحصر كما لظلام بالذ والكسرة فانه حرام وان قل فالقسم من التشبيه في الجمع هذا
الوصف لا البالغة حتى يلزم ان يكون التشبيه اقوى واشهر وفي التشبيه نسخ والمعطف احسن كالحظ
وهو ماء عنب خالص كما هو المتبادر ولا تشمل النجس ولا الجوهري كما يساق طبع قبل الغليان بالندار
او الشمس فيذهب اقل من ثلثه وقيل اذا ذهب بالطبخ ثلثه فطلام ونصفه ونصفه وادنى شئ منه
بازوق والكل حرام كما في الاختار وغيره والباقي بغير المثال وفتحها كما في القاموس معرب باده وهو

كان بعده فقد منع في حق الموسر العسر في ولاية الى سليمان واما ولاية الى حفص فغير مانع اصلا
 كما في النظم وغيره وان مات قبل الفرح احد سبعة ما اشترى كما في بدنه وقال ورثته وهم كبار كسرة الباقية
 اشترى بها عنه اى عن الميت وعلمهم عندهم استحقاقا وعن الى خيفة انه صرح وتصدق للورثة
 حصته الميت وذكر الزعفراني انه صرح عند الطوفين واما عند بيوسف فالميت اوجيها بعينها اجر الورثة
 على النخبة عنه ولا فلا وفيه اشعار بان له لو اشترى للاختية ولو لم يصح ههنا مات كان ميراثا عنه فالورثة
 ان كانوا سبعة فمضى ابيها عن انفسهم جاز كما في النظم كبقية ذبيحها ثلثة عن الاختية ومنعة وقران في
 الحج فان يصح وكذا لو خرج سبعة عن تلك وعن الاحصار وخزائ الصيد والحلق والعقيقة والتطوع فانه
 يصح في ذل الاصول وعن ابي يوسف لا فصل ان يكون من جنس واحد فلو كانوا مختلفين وكل واحد استتر
 جاز وعن ابى خيفة انه يكون كما في النظم وان كان احدهم اى الشركاء في هذه الصورة او غيرها كالا واما
 اللهم لا يصح ويكون الكل لحالة لو لم يمتقرب وفيه اشعار بان لو كان بعضهم مقطوعا وبعضهم بقا فلهذا
 العام المانع جاز عنهم وكان القاطع مستطوع في تصديق للقضاء بقيمة ثلثة وسط كما في النظم وبأكل
 الغنم غير الموجب على نفسه للاختية كما هو المتبادر منها اى من تلك الاختية فلا يأكل الغنم الموجب بالذ
 او غيره وكذا الفقير الناذر والاطلاق دال على انه لو صحى عن ميت بغرامه من مال نفسه جاز اكل المصحى هو
 المحتا ولا للمالك والثواب للميت وكذا لو صحى عنه بامر من ماله والمحتا وان لا يأكل لانها ملك الميت
 فتصدق كما في المضرت وغيره ويؤكل اى يطعم الغنم المذكور من يشاء استحبها او يجب من يشاء فقرا
 او غنيا اسلما او ذميا ما شاء ويذهب التصديق بتلتيها على الفقراء واتخاذ الضيافة بذلك آخر الاقار
 ولا اذ حار ثلث كالاتي والشيم للعيال ههنا هو السنة والدرجة للمقتضدين واما درجة السابقين فان
 يأكل منه بقدر ما يظفون ثم يتصدق بالباقي ولا يحج ان يأكل ويدخر كله للعيال وهذا درجة العوام
 كما في كفاية الشيخ وفيه اشعار بان لا ينقص عن الثلث وهو مستحب كما في الاختيار ويحج ان يأكل منها
 المصحى كما في الذخيرة وينبغي ان يصر في فقرها المستحق ان كان الاختية فيه فان المعبر كانها كما في
 الخلاصة وقارب ترك اى ذلك التصديق ويجوز ان يرجع الى الذب لذى عيال اى من عليه نفقة
 جماعة نظف ذب توسعة عليهم اى العيال وفيه اشعار بان لو كان عليه نفقة واحد لم يكن الترتيب ذبا
 وذبا لذبح بيده ان احسن اى النخبة اى علم بشرابطها وقد علم ذلك ولا يحسن امر غيره وفيه من
 خفي الى انه يستحب ان يحضر النخبة بنفسه لانه عقر له باول فطرة من دمها بالتي ومن الادب ان ينوي بها
 التقرب ويوطأ قبل ايام الفرح فان فيلج اعظيها ويحتمل في اسماها واستعظامها ويقدرها ويحلمها

وان يكون المذبح طاهرا كما في الزاهد في تقية الادب في الذبايح وكوم ذبح كذا في اخصية لا ينفق في وط
 ذبح جان مختلف الجوع ويتصدق بصدقه لا يجرها او يعلم انه يستعملها كالحرب والنقل والغالب او
 يتخذ في الوكساء او خفا او نطعا او غير فلو عمل حرايا واجرم لم يجر وعليه تصدق الاجرة كما في الظهيرة
 او يبدله اي يبيع الجلد بما ينفع به باقيا كقوب يلبسه وقد يطبخ به وقيل لا يجوز بيعه بالشيب كما في
 قم فان بيع الجلد بغير ذلك ما ينفع به لا بعد الاستهلاك كالداهم والمطعمات يتصدق بمقتضى
 لان القربة انتقلت اليه وفيه شعائر هذه البيع وبانه لا يبدل اللحم بما يقى والصحيح انه كالجمل فلو اشتراه
 به جاز ولو اشترى ما لا ينفع به لا بعد استهلاكه لم يجر وقيل لو اشترى به طعاما جاز كما في الكرماني
 وذكره الزاهد في انه قول الطرفين واما قول ابي يوسف فالبيع باطل لانه كالوقوف وفي المحيط باب اس
 بيعه بالذبح لم يتصدق به وليس ان يبيعه بها لينفقها على نفسه ولو فعل ذلك تصدق بها وفي
 الميتة لو اشترى بغير الاخصية شيئا ما كولا فأكله قال ابن عطاء بن احمد لم يجب عليه التصديق بمقتضى ما رواه
 ايض اذ دفع اللحم الى فقير فبذره الزكوة حسب الزكوة وقال صاحب المحيط لا يجب في هذه الرواية لكن لو
 دفعه ان غنم دفع اليه بنية ما يجب واعلم انه لا يحل ان يجر صوفيا خفية ولا ان يجلب لبنها وان
 فعل تصدق بذلك ولا يافع جلدها وراسها اجرة القصاب ولا يحل ان يركب ولا ان يجل عليها فان
 فعل ذلك ونقصها تصدق به وكذلك ان اجرها كما في السراجية ولو غلط انسان ودفع كل منهما شاة صاحبه
 باذنه دالة جمع عن كل منهما واخذ كل سلو من صاحبه بل اعز فلو اكلنا ثم علمنا فليجل كل واحدنا شاة
 بعد ذلك ضمن كل صاحب قيمة شاة ويتصدق كل بثلث القيمة ان دفعه الايام وجمع التضحية لنفسه
 لشاة الغصب من ولده الصغير والكبير او عبده الماذون المستغرق الدين او غير لان العاصي عليه
 بسابق الغصب اي ملكها بالضيان تستند الى وجه الغصب السابق فكان التضحية فيه له على ملكه وقيل
 انما يجوز اذا ادعى الضمان في ايام الفروع عن ابي يوسف وفيه فانه لا يبيع كما في الكرماني وفيها ذكر من اراد
 الهدية ظهر ان ليس بنية وبين ما في الكافي من انه ملكه عند اداء الضمان شيء من اقباني كما ظن فانه
 اعتمد على ما حقوق الغصب كما اعتدلت في عليه وذكر الاداء فقط فتدبر وفيه شاة الى من يجره بقر
 من احد عن ابي يوسف لم يبيع كما في انظم لا يبيع التضحية بشاة الذبيحة في العارية والمضاعة والضيان
 والزوج والروحة والرهن والمكبل بالشر لا يحفظ كما في انظم لانه ذبح ملك الغير فانه يملك الا بعد الذبح
 وقيل يبيع بالوديعة كما في الظهيرة واليه اشار شيخ الاسلام كما في الذخيرة فقال المصنف متواردا ينبغي ان يبيع
 اذ يصير غاصبا بمقدامات الذبح كاصحاح وشدا رجل فالذبح وارده على الملك وفي منع الغصب لم وان

يكون نحو الاجتماع للفظ ولو سلم كان الذبح واردا على الغاصب لا الوديعة ولا يفتقر ان غير موجه لكونه
 منعاً عن السند ولو سلم منع لكونه سنداً في رد بيان المراد الاجتماع بينة الذبح كما صرح به الظاهرية وإن
 الذبح وارد على الوديعة على الوديعة صورة والملك المستند معني ما ذهب إليه المصنف لم يتم بكل
 ما ذكره بما تقتضيه ان الملك في الغصب لا يثبت بدون التغير ولا ينتفع به بلا تحوّل الضمان وفي
 ثبوت كلام وضمنهما أي المغصوبة والوديعة اتفاقاً والضمان الدال على قطع الخصومة لطافه من
 الاختتام بلا شك لمن لا يذوق الكلام **كتاب الصيد** عقب به الاختصاص لانها واجبة وفيما سبغ الاذا
 كان للتلقي فيكون مكرهاً وهو مصلد صا كضرب وعلم اذا اخذ فهو صايد وذالك مصيد ويشي
 الصيد صيداً وهو على ما قال المازني حيوان متمتع متوحش طبعاً لا يمكن اخذه الا بحيلة عنه بالنم
 مثل الدجاج والبط اذا لم يدر ان يكون له قوائم او جناحان يملك عليهما ويقدر على الفرار من جمعهما و
 بالمتوحش مثل الحمام اذ معناه ان لا يالف الناس لئلا يربوا ويطبعوا ما توحش من اهليات ودخل
 به متوحش في الف كالغبي لا يمكن اخذه الا بحيلة اي لا يمكنه احده في القاموس وغيره الصيد متمتع لا مال له
 فالصيد اعم من السلالة فيشكل ما قال ابن الاثير قيل لا يقيم للشيء صيد حتى يكون متمتعاً حالاً لا مال له لم
 من المأكول صيداً للملك ان اب وتعالى وكلام الكرماني ناظر الى انه يطلق على الأثر حقيقة
 واذا ركت فصيداً البطل أي التبعان وسببه النشاط وحكمه الملك عند الاخذ ولو حكما تم الصيد
 بشيئين بالحيوان والسهم فاشارة الى الاول فقال يحل صيد كل ذي ناب كالكلب والذئب والذئب والاسد
 وابن عرس والذئب والخنزير وغيرها وفيه غلب كالصقر والباري والباشق والحللة وغيرها و
 فيه شعار بان مالاً ناب لم يخلط لحيته بل لا يذبح لانه يخرج كافي الكرماني والمخرج الاثني
 عن التفصيل فالأداء صيد كل سبع واربعة اصناف بالناب والمخيل دون ماله ناب ومخيل كامر
 في الذبائح بشرط علمها أي علم كل ذي ناب وكل ذي مخيل هذا الصيد يطبق الشرع فكل ما ذكرنا من
 السباع ان علم حل صيدها وعن ابي يوسف انه يستثنى من الخنزير لكونه نجس العين وكذا الاسد و
 الذئب لانها لا يعمل ان للغير للمنهة والحساسة وقد ينجى الحلالة بالذئب الكلبة المضرب وغيره
 ظا الرواية ان يمكن تعليم الكلب فتطرأ العلم لم يخرج الاسد والذئب والحللة كما نحن وقال السعفي ان
 الاسد والذئب لا يصور فيهما التعليم فقال في البع خلافه والخنزير عند الحقيقة ليس نجس العين
 عما في التبريد وغيره ان الكلب نجس العين عند بعضهم وقد حل صيده بالاتفاق او الباء
 متعلق بعمل وفيه شعار بان الصيد بملك باخذ من وان يعلم كافي المنافع والاولى توحيد الصيغ

اى قطع السبعين جزءا من الصيد ليحقق ذكوة الاضطرار فلو خفا او جلسا على احد هتقتل ليجل
 قيل هذا عند محمد واما عندهما فيجل والفتوى على الاول كما في الذخيرة ويستثنى منه البازي والصقور
 لو قتلاه حتما او خفاهما بالانفاق كما في النظم ثانيا فم ان الجرح شرط ومقتول البازي حلال ولم
 يجل احدهما على الاثرين والآخر على غيره كما ظن والاكتفاء مشير الى ان الاماء ليس شرط ومنهم من ان شرطه
 ان كانت الجرح صغيرا كما في المحيط وغيره بشرط ارسال المسلم او كتابي السبعين فلو انقلبت من محاسن
 فاخذ صيدا وقتله لم يوكل كما لو قتل بلا علم بارسال احد لانهم يقطع بوجود الشرط كما في الصغيرى
 حال ما يضاف اليه الارسال فيشرط اقتران التسمية فلو تركها عمل عند الارسال ثم رجع معها فانه يجل
 وقتله لم يوكل وفيه نكاح لما من ان شرط شرط الربط الذبح فلو ارسل مجوسى ومزينا وجبه لم يعقل ليرك
 بخلاف الاخرى كما في المحيط وغيره على تنوع بالقوائم والجناحين متوحش اى متفرأى على صيد ليرك
 صفة اخرى فيشرط الارسال على الصيد ولو غير عيان فلو ارسل على صيد واخذ صيد اكله اكله مادام
 على وجه الارسال كما في قصم بشرط ان لا يشارك في جرح البيع المعلم بفتح اللام المشددة ما لا يجل صيده
 من سبع غير معلم غير رسل او تارك التسمية عمدا ونحوه فلو ارسل البيع المعلم وشاركه غير المعلم في جرح
 صيد لم يوكل لانه اجتمع فيه البيع والحرم والاحترار عنه ممكن في جرح المعلم احتياطا ولو شارك في اخذه
 دون الجرح كره كراهة فخرى على الصحيح كما في المحيط وفيه شعار بانه لو رده عليه ذمى او مجوسى واداره
 حل كما في الاختيار لكن بشرط ان لا يشارك في الردين الا بجل صيده كالمجوسى والحرى وبشرط ان لا يسلط
 للاسراحة وقفته اى توقف المعلم بعد الارسال فلو كان واستخفى الفهد ارساله احتياطا لاصيد وقتله
 اكل وكذا الكلب لو فعل مثله ولو ارسل البازي فكذلك ساع على الكلبين ثم اتبع الصيد وقتل فلاباس
 باكله ولو اكل خبزا بعد الارسال او بال لم يوكل كما في المحيط فالاولى ان لا يشغل بعمل اخر بعد الارسال كما
 في النظم وغيره على ان علم الطول المر غير مضبوط والحاصل ان شرط هذه الجائز خمسة العلم والجرح
 والارسال وعدم المشاركة وعدم الاشتغال بالغير وكان عليه ذكر شرط سادس هو ان لا يقعد عن
 طلبه بعد الارسال كما في النظم وغيره ويعلم المعلم بضم الياء والميم بترك اكل الكلب من ذمى اناب هو
 في الاصل اكل سبع عقور غلب على السباع كما في القاموس فيشرط فيه ترك اكل دون سائر السباع كالفهد
 وغيره كما ظن لانه شرط فيه الترك والاجابة واعيا ومسلما جميعا لان عادة الافتراس والبعاد كما في
 الاختيار والكرمان وغيرهما وذكر في النظم وغيره ان الفهد مستثنى منهن فان كان الكلب فلا يجعله يترك
 الغنم ترك اكل السبع الكثير الاستعمال وهو الكلب والفهد لا غير ولذا لم يتعرض لحكم البواقي ثلث مرات

متواليات لانه معتبر في كثير من الاحكام ولم يعتد الاقل لاحتمال ان الترك للشبع او الخوف الضرب فيحل في الرابع
وهذا ظاهر الرواية عن الصحابين ورواية عنه واما روايته في علم السبعين فالتقويض فيه الى
راى المعلم او الصيادين اذا التقاض لم تعرف اجتماعا واما قال اكل لانه لو شرب من دم الصيد لم يضرنا
تركه مفعول بجمع الجلد والعظم والجنح والظفر وغيرها كما في قضم وغيره وجوز الباري بعبارة يعلم
علم في الخلب عندها يرجع الى صاحب بعبارة اياه والاحسن اجابة الصفة لا عينا ورسلا فان كلاهما
شرط كما في الكرمات وغيره والصق كل ما يصيد من طائر والبارى بالتحفيف والتشديد نوع من الصق
كما في القاسوس وغيره فان اكل الكلب في حالة الاصطاد شيئا من خواص اللحم بعد تركه اى لا اكل ثلثا من المرات
تبين جهله اى ظهر انه لم يصبر معلما واما تركه الاكل لا للعلم فلا يوكل ما قد صاد ذلك الكلب قبله
سواء قلد او لا وقيل اكل منه ما صاد قبله ثلثة ايام او اكثر كما في النظم وقد بقى في ملكه في البيت او
الغارة والوضع الاخص فيجر ما يقبضه ولا يجر عندهما والاول الصحيح كما في الزاد وفيه اشعار بانه لا
يجوز اكل اكل الحكم بالحرمة لا يتصور الا في محل قايه وقد فات الحل بالاكل كما في الكرمات واليه اشار في الحاشية
وغيره ومنها اشكال بان الحكم بالمشى لا يقتضيه الوجود الا ترى ان الحكم بحرية لانه الميتة عند دعوى الولد
حرمتها ولا يوكل ما يصيد بعده حتى يعلم بتركه الاكل ثلثا او يحكم المفوض على المذهبين فلو عرف الباري
من صاحبه ثم صاد ولم يوكل لانه جاهل ثم اشار الى بيان الثاني من الشيين فقال وشرط الحل بالبارى
اى روى المسلم او الكتاب في السهم لا يمنع متوحش يوكل التسمية عند الرى في شرطه ايضا بشرط الذبح فلا
رى جسد او جنون لم يعقل او مجوسى مسميا او قتل صيدا لم يوكل بشرط الجمع فلو قد راسهم لم يوكل فقد
الوكاة وعلم شرط الادماء مع الخلاء فالابوت في النظم وشرط ان لا يقبل الرأى واما موه عن طلبه
المرى اليه ان عاب عن بصيرته فحاشا له اى جاملا اياه وقد توهم من نسب المص الى الوهم في ذلك بطن
ان القائل بمعه غير وورد فان بابا المجاز الشايع مفتوح وهو ملزم لمعه القائل الذى هو التكلف
في الطائر واما ادبج حمل السهم في وقت ذبحه في الاسلام الراى اذ لم يشتغل بعمل واتبع اثر الصيد فوجه
وفيه سهم ولا يكون به اربع اكل استحسانا واما شرط القائل ليتقن ان الجرح بالرى لا بسبب آخر ووقعه
على حجر حتى لو علم يقينا ان الجرح بوميده اكل وان لم يحاط كما في الكرمات وتام التفصيل في المحيط وفيه
اشعار بانه لو وقع عنه ثم وجده ميتا لم يوكل وبان مدة الطلب غير مقدرة وقد قال ابو حنيفة انها
مقدرة بنصف يوم اوليلة فان طلبه اكثر منه لم يوكل وفي الزيادات ان طلبه قل من يوم اكل كما في
المضمرات طاف من بيان حكم المرسى اليه والمرى اليه ميتين شرع في حكمها فقال وان ادركه اى الصياد المرسى

او الرأفة الاصطاد بالسبع او السم حال كون الصيد حيا ذكاه فان تركها اى التذكية عملا حرم وهذا
 اذا تمكن من ذبحه بان يكون في الوقت سعد ومعه آلة الذبح فاذا لم يتمكن منه بان لا يجد الالة اصلا او يجد لكن
 لا يفتي من الوقت ما يتمكن من تحصيل الالة والاستعداد للذبح لم يؤكل في ظاهر رواية وعن الجعفي انه يحل
 هذا اذا كان فيمن الحيوة اكثرهما في الذبوح بعد الذبح واما الاكلان مثلا فهو ميت حكما فيحل اجماعا كما في
 الهلالية وغيره والكلام مشير الى انه لو مات قبل وصول الذبح او مع وصوله او بعد وصوله بفصل او بغيره
 كما في النظم كما اذا قتله اى مثل حرمته قتله معارض بعرضه لانه لا يغرق الجليدة الاغلب والاحل كما في الاختيار والمعارض
 كالحجاب اسم لا اربع قلذنه فاق فاذا رمى باعرضه كما في المقاييس او سم بلا ريش رقيق الطرفين غليظ الوسط
 يصيب بعضه دون حده كما في القاموس او يندقة بضم الياء والذال طينة مد وهو يرى بها ثقيلة ذات حدة
 وان جرحته لاحتمال ان يكون بثقله وفيه شعاريانه لو كانت خفيفة ذات حدة حل لانه قتل بالحرق والحل
 ان الموتان كان بالمرح يقينيا يحل وان كان بالثقل لا يحل كما لو وقع الشك احتياطا فان ناله سيف
 سكين فخرج به بالحد يحل وان اصابه القضا والمقبض لا يحل الكل في الاختيار او رمى صيدا برياء يحل
 وجره فوقع الصيد فالله لا احتمال الموت بالماء او وقع بلامهلة بعد الرمي على سطح او نحو وما يطعم
 وقع على الارض لانه مرمى والاصل انه متى دخل على الصيد غشه لا يؤكل وهناك من قال لا يجوز ان ينفل
 النردى والسقوط فلو وقع من الهواء على السطح او الارض او الاجر المتوسط ومات حل وبغيره المحل
 الحرة الزجر اى الاغراء بالصباح على نحو كلب او فهد لانه كالارسال فيما لم يرسل منه فلو انبعث احداهما
 بنفسه على صيد فانزجر وزاد طلبه بنجر مسلم حل ونزجر محسوس لم يحل وكما اذا لم ينزجر ولم اجتمع اى
 الزجر والارسال من مسلم او كثنى ومجوسى او وثنى او مرتكزا ومجوسى او ثارنا التسمية يعبر الى ان لا تؤثر
 من الزجر فلو ارسل مجوسى لم يؤكل وان نجره مسلم بخلاف العكس وهذا اذا نجره المجوسى في ذهابه فلو
 وقف ثم نجره لم يؤكل كما في الذخيرة وان اخذ من سل غير ما ارسل اليه من الصيد حل لوجود الارسال ولا
 يشترط التعيين كما هو وفيه شعاريانه لو اصاب غير ما رماه حل كما في قسم ولذا لو رمى صيدا فاصاب غيره
 اصاب اخر ثم وثم حل الكل كما في النظم كصيد رمى السهم والسكين اليه فقطع عضو من كلالية وثم
 فانه حل المقطوع من الصيد لا العضة المقطوع منه بالحجر وفيه شعاريانه لو رمى الى سمك حل المقطوع
 ايضا لان سمته حلال وبان العضوان بقائمة وتعلق بجملته فهو ميت لا يلبثم بالعلاج والاحل الكل
 تنكير العضو فاذا لم يزل يثقل بحيث يتوهم بقاء الصيد به وانه فان لم يتوهم حل الكل وعلا هذا الاصل يترك
 السائل كما في الذخيرة فان قطع الصيد اكلانا واكثره اى ثلثاه مع عظمه وثلثه مع راسه وقطع نصف

راسه او اكثر او اى ارس او قد اى شق طولا بنصفين اكل كل اى المقطوع منه والمقطوع لانه لا يعيش
 ج وفيه اشعار بان لا يقطع عرضا بنصفين حل الكل بالطريق الاولى لان الاقواس من القلب الى الدرع
 كما هو ظاهر صايد صيدا وما صايد اخر فقتله الآخر فان الصيد يجوز ان يسلم بعد الرمي ^{الاول} ويؤى
 الصيد للاول لانه لقتله وفيه ريز الى افعال الرمي معا او احدها بعد الآخر قبل اصابه الاول فقتله
 كان لما معا كما في النهاية والى لوعلم ان القتل بالاول ملكه بالطريق الاولى اذ القتل يضاف اليه وقما
 في النهاية وحرر عليه مكان القتل بالثاني وضمن بالثاني وضمن الثاني له اى الاول قيمته اى الصيد
 الا ان كان جرحا من الاصابة لاجال من النصف اليكلا ان كان الاول اشحن اى اخرج عن جرحا
 جرحا ما يدل عليه من موضعين والاكبر الاول اخذ بان يبقى متعاقبا والثاني فقتله فلثاني لانه اخذ
 وحل الحق الذكاه ويصاد جازا اما يول كل من الحيوان وما لا يول كل الذئب والخنزير لدفع الشر عن الغنم و
 الذرع واما آخر مسلة الصيد سيما صيد غير المأكول اشعارا بعبارة حسن الاختتام فانه قال على عدم البقاء
 كتاب المقيط واللقطة والابق عقب بالصيد لانه في الغالب سلم منه ملكا وجبا لجمع الترتيب
 بالابق والمعنى لفظا للقيط واللقطة والابق فاللقط اسم مفعول من اللفظ كالنظر
 اخذ شئ من الارض فله رايته ولم ترد وقد يكون عن ارادة وقصد كما في المقاييس فهو شئ ما خرد
 الارض وشرعا طفل لم يعرف نسب بطرح في الطريق وغير خوف من الفقر والزنا واللقطة بضم اللام ونفع
 القاف سماعا بالغة الفاعل ويسكونا قياسا بالغة المفعول كما في الطلبة وقال الفرعي لم اسمها بالسكون
 غير اللبث كما في المغرب واما قيل بالفتح مجاز الجعل كالنداء الى الالتقاط وقيل انه اسم للملحظ و
 بالسكون للملحوظ والاول صح كما في الاختتام وذكر في القاموس انها بالضم والفتح او السكون ونفتح
 اسم مفعول من الالتقاط وكان النام للنقل منى لغة الاخذ او الماخوذ وشرعا مال بلا حافظ لم يغير
 ملكه سواء كان من الحيوان او العروس والحيوان والابق صفة من ابق العبد كسمع وضرب ومنع
 ابقاوا باقا وذهب بلا خوف ولاكد عمل او اتخف ثم ذهب كما في القاموس وشرعا مملوك من البشر
 فمن ملكه لم يولد ثم شرع في بيان احكام كل مرتبة ابتداء بالاول فقال رفعه اى اللقيط ان لم
 هلكه احب وافضل لما فيه من الرحمة وان خيف هلكه كان وجبه في الماء او بين يدي سمع يجب رفعه
 ويغرض وفي قمه ان يستحب لوعلم عدم الهلاك ويغرض لوعلم الهلاك لا محالة كاللقطة فان اخذها بلا
 خوف نحت ومع الخوف يجب وذكر في النخبة ان اخذها فرض ان خاف الهلاك ومباح ان لم يخف ولابلا
 خلاف وظاهر الرواية ان اخذها افضل وقيل التركة وقيل الاخذ من ^{الغلبة} افضل وفي الشارع قيل ان اخذها افضل

في الحيوان والترك في غريم وقيل الاخذه الغنم والترك في الابل والبق وفي المضارب الاول اصح وفي
 قنم هو الصحيح سيما في زماننا واللام يشير الى انها نوعان ما لا يطلبها صاحبها كالسواة وقنم ارباب
 والسنايل الباقية في الارض بعد رفع الحصار ويملكها الاخذ على المختار كما في كراهة الزاهد في ما
 يطلب وهو ما يبحث انه لو اخذ ام لا ثم يعرف كما ياتي وهو اي اللقيط حر في جميع الامور المقتضية
 والنكاح والاعتناق والمجاعة والتخذ وهو لا نأذي في الا في وقت الحكم بحجة رقة اي بحجة حد على
 انه رقيق فانح يكون عبدا والحجة بينه اقيمت على الملتقط اذا كان اللقيط صغيرا وبينه على
 اللقيط او تصدق عليه اذا كان كذا كما في النظم ونفقت اي اللقيط بالرفع في بيت المال فلو انفق الملتقط
 بلامر الامام تبرع فيه وبامر رجع على بيت المال اذ مات في صغره وعليه اذ اكبر كما في النظم وفيه شعاع
 بان مجرد الامر بالاتفاق يكفي للرجوع كما قال بعضهم والاصح انه لا يرجع الا ان يامر ويقول على ان يكفي
 ذلك ديننا عليه كما في الكريمان وجنات من الدية ونحوها في بيت المال كما ان دية لو قتل خطا بيت
 المال وفي العهد للامام ان يقتل قاتله وان يصلح على الدية وقال ابو يوسف ليس له الا الصلح كما في
 النظم وادعى اي تركته فان بيت المال ليس من الوارث في شيء كما تقرر في محله لم يثبت له المال لعدم
 الوارث النسب والسبب اذا جعل الامام ولاءه للملتقط فان كان له من العلم ما قال انه لا يصدق ولو
 والى اللقيط الملتقط وغيره بعد البلوغ جاز لا اذا تأكد ولاءه لبيت المال بان يحسن عقله عن بيت
 المال فانه لا يجوز كما في المحيط ولا يجوز على اللقيط جبر من اخذه الملتقط لانه سابق اليد فلان يدفع
 الى غيره باختياره فلو دفع اليه لم يأخذه منه لانه بطل حقه بالاختيار كما في قنم وثبت اختصاصا نسبيا مجرد
 الدعوة من يد عبده اي من الملتقط او غير اذ ايدع الملتقط واللقط سمي فاذا مات لم يصدق قاتله
 الا بالحق وفي تخصيص النسب اشار الى انه لو ادعى انه عبده لم يصدق وفي ذلك الفعل اشعار بان المدة
 لو ادعت انها لم تصدق ثم قيل هذا اذا كانت لها زوج والا فقد ثبت نسبها كما في المحيط ولو
 كان من يدعي رجلين حزين او عبيدين دعوتها معا سواء اقامت البيعة والا وسواء وصفا او افا فانه صار
 وليا لما يرضى بها وثان لعدم الاولوية وفيه اشارة الى انه لو ادعت المراتان لم يثبت النسب من واحدة
 كما قالوا ما عنه فيثبت منها لكن عند التعارض لا بد من حجة في مضارب الشهادة في رواية وامرأة في رواية
 فان اقامت البيعة تثبت منها كما في المحيط والى انه لو ادعى اكثر من رجلين لم يثبت سنه وهذا عند ابو يوسف
 ولما عند محمد فقد ثبت من الثالث الاكثر وعن ابى حنيفة تثبت من الاكثر كما في النظم وكان من يدعي
 من يصف منها اي الرجلين حق الاداء الا ان يصف احدهما فان ظاهره ان النسب ثبت منها ولو

احدهما وكون العطف بالواو لا يغني عن الحق شيئا كما ظن علامة ملصقة به أي بجسد اللقيط وفيه
 رمز إلى أنه لو وصف واخطأ ولو في بعض ثبت منها كما في المحيط فمن الظن أن كون الوصف مطابقا
 للواقع محققا يؤكد وإلى أنه لو أقام أحد من المدعيين بغيره ثبت منه بالطريق الأولى كما في المضمرات أو
 كان المدعى عبدا فيكون معطوفا على جليل والفضل ليس بقراح كما ظن وكان اللقيط حر لانه قد
 يلد له الحر فلا يبطل الحرية الظاهرة بالشك كما في الهداية وفيه شعارة بأنه لو ظهر أن زوجته أمة كان
 عبدا كما قال أبو يوسف وأما عند محمد فحق كما في الظهير والكلام مبني إلى أنه لو ادعى عبد وحر فالنسب
 ثبت منه لأن العبد كما في الكافي أو كان المدعى ذميا وكان اللقيط مسلما تبع الدلائل لم يكن أي لم يوجد
 في مفرجه أي الذي بين كحلهم أو قرية ومتعبد كبيت نارا وكيسة وفيه إشارة إلى أنه لو ادعى مسلم وذو الفلب
 من المسلم وإلى أن اسلام اللقيط وكفره باعتبار المكان وهذا ظاهر الرواية وفي رواية اعتبر الواجد لأن
 الدين أقوى وفي رواية الاسلام نظر إلى الصغير كما في الاختيار وإلى أنه لم يعتبر الذم ومنهم من اعتبر ولو كان
 عليه ذم هو الزكوة كان كافرا ولو وجد مسلم في المسجد كما في المحيط ما سئل المال عليه أي اللقيط
 كان له عملا بالظاهر وفيه شعارة بأنه لو شهد على أدائه هو عليه ما كان لكل له وعن محمد كان حاله
 يستمسك عليها كان له ولا فلا كما في المحيط صفة كونه أي حر فالملتقط إلى ما يحتاج اللقيط إليه من
 الطعام والكسوة وغيرها ولا يماثر القاض فانه قيل لا يحتاج إلى امره فان المال له ويصدق في نفقة مثله
 كما في الاختيار والملتقط من الأجدين ويظهر فائدة التقديم قبض هبته وصدقه لانه نفع محض ولا
 يملك امره وصيه وتسلم في حرمة نظر له للجهل كاحه لعدم القارة والسلطنة فأكمل السلطان
 وهو في بيت المال وفي الذخيرة أيامه بالخبرة والاضمن أن هلك وقيل هذا إذا لم يعلم أنه ملتقط ولا
 ضمن ولا تصرف ماله أي تصرف في ماله من التجارة اعتبارا بالام في الكلام تسامح ولا اجازة ترى اللقيط
 ليأخذ الاجرة لنفسه اعتبارا بالعلم بخلاف الام فان لها اجازة وانما أعاد كلمته لرد المال قال القندور
 أن له اجازة ولا ولا صح كما في الاختيار ثم شرع في الثاني من مباحث الكتاب فقال واللقطة المعهودة
 ولو كثر أمانته بالاتفاق لا يضمنها الملتقط إلا بالتعدي أو المنع بعد الطلب أن أشهد عند القندور
 شاهدين على أخيه ليرد على ربه فلو وجدها في طريق أو غيره وليس فيه أحلا شهد عند النظر به
 فإذا ظهر ولم يشهد ضمن إلا إذا تركه الأشهاد لحرف ظلم كما في قصم وقيل إذا اعتقد مع الأشهاد أنه
 يلحقه لنفسه فهو ضامن من ديانة كما في المحيط وكيفية الأشهاد أن يقول أشهد أني أخذتها لرد أو من
 سمعتم أني بطلت شيئا أو لقطة فلو علم أو عدى لقطة كما في الزاهد وغيره ولا يشهد عليه من بعد

الهالك عنده لانه غالب في الاخذ ان يجدها المالك اخذها للوراء انكر قول الملتقط اني اخذتها للوراء لاني
 وقال محمد انهم تضمن لانه امانة على كل حال فالقول له مع اليدين والبر يوسف مع محمد في الاصح والاول
 الصحيح كما في المضمرات وفيه اشارة الى ان البالغ والجيد سواء في الضمان بترك الاشهاد فاشهد اليوم او
 وصيته وعرف ثم تصدق كما في المنيعة والى انه لو صدق المالك ايضاً وفيه الاتفاق كما لو قال ان اخذها
 لنفسه فانه ضامن بالاتفاق والى انه لو ردّها الى مكانها فانه ملك ايضاً قال الحكم هذا اذ لو ردّها قبل ان
 ينتقل عن ذلك المكان والافقضه عن محمد لو شئت تلك خطوات ثم رددي وقيل هذا التفصيل
 فيها اذا اخذها للوراء فلم يضمن اصلها كما في المحيط وعرفت اى وجب تعريف اللقطة التي تبقى كالذهب
 ونحوه كما ذكره المصنفان يتبادر في كل جملة من ضاع لشيء فليطلب عنده كما ان الشراعية في الذخيرة فلو
 الى ذكر جنسها وصفها في مكان وجبت تلك اللقطة فيه فانه اقرب الى الوصول وفي الجامع اى جامع
 الناس كابواب المساجد والاسواق فانه الى وصول الخبر اقرب مدة لا تطيب بعدها اى ما يظن ان
 صاحبها لا يطلب بعك هو المختار كما في الاختيار وغيره وهو الصحيح كما قال المصنف وعليه الفتوى وفي
 ظا الرواية انه عرفها سنة نفيسة او خبيسة وعن اصحابنا ان كان اقل من عشرة دراهم عرفها بقدر ما يثر
 كما في المضمرات وعنه ان عرفه للثنتين واكثر سنة وافل الى عشرة شهر والى ثلثة عشرة والى ثلثة أشهر
 وذاقوا يومها وعن الشيخ انه عرف ما دون درهم يومها وفي نحو فلس نظير بينه ويسر ثم يضعه في كف فقير
 وفي الكرماني وفي نحو ثمة تصدق مكانها او اكلها ان احتاج كما في المضمرات وفي نحو عنب لم يسهل ولو
 غنيا كما في النظم ثم اختلف في التدبيرين قلة المدة بالحول ونحوه فقبل عرف كل جملة وقيل كل شهر
 وقيل ستة اشهر كما في المحيط وقال الحلواني ان يكتفى عن التعريف بالاشهاد ومثله في السير الكبير
 وفي لفظ المجبول اشعار بان له عرفها غير بامر جاز اذا عجز كما في الذخيرة وجاز دفعها الى اليدين وله
 اشهادها وان ملك في يده ايضاً كما في المنيعة وعرف ما لا يقع عن لقطة تطالب الى ان يخاف فساد
 اى الى مدة يظن انها تفسد فيها ولا خلاف في ذلك ولو وجد اللحم او اللبن او الفواكه الرطبة ونحوها
 عرف تلك المدة كما في الاختيار ولم يتناول الثمار الساقطة تحت الاشجار في الامصار والختار فيها اذ لم
 يكن مما يبقى بغير زوال خلاف في ذلك اذا كانت في الراسينق واماع الاشجار فلا يورخ في موضع ولا انشاق
 عن التسامح والكثير الذي في نجر جاز كما في المحيط لكن في النظم لو كانت ملايعة باعها بالمال فانه ثم
 حفظ ثمنها فترى بعد هذه المدة التعريف يتصلق الملتقط بها ان شاء ايصال الحق الى الحق
 بقدر الامكان فان الثواب يحصل اليه الا ان الافضل ان يحفظ ليحياها فان التصديق رخصة والحفظ

غريم كما في الكرماني وفيه شعاريان بعد المدة لم يدفعا الى الامام وفي النوازل يدفع اليه فان قبله
 التصديق ولا قراض عن غريم كما في النخعي فان جاز بها بعد التصديق اجاز وكان المواب لم او
 ضمن الاخذ الملتقط او الفقير اذا هلك فاذا لم يهلك اخذها من الفقير وقال ابو جعفر اذا تصدق بامر
 القاض لم يضمن وليس بصواب فانه لو تصدق القاض ضمن كما في النخعي والاكتفاء مشير الى ان
 على الملتقط الايصاء وان كان يروج وجود المالك وقال شرف الائمة انه يجب عليه كما في المينة والى
 كلاس الملتقط والفقير لم يرجع على الآخر بعد التضمن كما في الكرماني وما انفق الملتقط على ما لا يرجع
 من اللقطه في مدة التعريف بل اذا حكم اى سلطان او قاض تبرع فلا يرجع الى ماله وما انفق
 عليها باذنه فهو دين على ماله الرجوع وهذا ليس من عطف المود ولو سلم فالفصل لم يقدح كما ظن
 وفيه ما يراه الى ان الحاكم انما امر بالانفاق بعد ما تحقق كونه لقطه وذلك بالبينه وان قال لا بينه لى
 فان قال له انفق عليها ان كنت صادقا فخرج له الرجوع والافلا والى ان مجرد امر الحاكم بالانفاق يكتفى بالرجوع
 والاصح انه لا يرجع الا ان يجعله ديناً عليه كما في النهاية واجز القاض ولو حكما كما اذا اذن الملتقط ان يوج
 ماله منفعة وامكن اجارته للمالك في رأى القاض من نحو ايل لقطه وانفق عليها من بدل الاجارة ليقع
 الملك الاول عليه فان ما ذكره كالأبى في ان اجرة القاض وانفق عليه من بدل الاجارة كما في النهاية
 لكن في المحيط انه انفق عليهم بيت المال لانه لو امر القاض بالكسب ابق ثانياً وفي الاختيار الرجوع
 السلطان منه ولم يحى ربه باع وانفق عليهم بيت المال وجعل ديناً عليه وفي ثمنه ولا يرجع خوف
 الابق ويحتمل ان يكون التشبيه الانفاق بالاذن وبلا اذن وهل يصدق القاض الراد ان يبق بلا
 بينه لقطه المشايخ فيه واذا صدق بحسب الطريق المتغير كما في المحيط وما لا منفعة له من لقطه اذن القاض
 للملتقط بالانفاق عليه ان كان الانفاق اصح للمالك من البيع ورجع عليه باذنه ويجعل ديناً وهو
 قالوا انما امر بالانفاق يومين او ثلاثة عاقد ما يرى رجاء ان يظهر امر يبيع ماله ان راق النفقة مستحقة
 فلا نظر في الانفاق مدة مديته كما في النهاية ولا يكن الانفاق اصح لاستغراق النفقة باع القاض ولو
 او ما موم وحفظ الثمن للمالك وفيه ايماء الى المالك اذا جاز لم ينقض البيع ولو بيع بلا امر القاض كان
 لم تنفيذ البيع قائمه وتضمن البائع او الشئ بالثمن هالكه كما في المحيط وللنفق عليها بشرط الرجوع
 او بدل ونجسها اى اللقطه عن ربه اذا جاز لاختلاف النفقة لانه كالباع فان امتنع بيعت كالوهن فان
 هلكت اللقطه في يد الملتقط بعد الحبس سقطت النفقة فلو هلكت قبل الحبس لم تسقط لانها اذا
 فان بين مدعيها علامتها اى وجعل رجل لهما مثلاً او ادعى آخر انها له من وزنها وعدها ووعدها

ويرابط محل الملتقط الدفع الى هذا الدعي وان لم يصدق فانه دفع اليه اخذ منه كفيلا وفيه شعلا به
 على الدفع واختلف فيما اذا لم يصدق وما اذا انصدقه ففي الجمل اختلاف المشايخ ثم لو دفع اليه
 آخر واقام بينة انها له اخذها من الدفع اليه ولو هلك كان له تضمين كل وجه الدعي على
 على المدفع اليه ولم يرجع على الملتقط بلا خلاف تكفي المحيط ولا يجب الدفع الى بين العلامة
 بلا حجة والامتن وجب بحجة ويتنفع الملتقط بها اي بالقطة بعد التعريف حال كونه فقيرا كما يتنفع
 بها فقير آخر يصف اليه والاطلاق شعريانه يتنفع بها بلا امر الحاكم وذكر في النظم وغيره انه لم يتنفع عند
 العامة ويتنفع عند بشر لانه محلو وفي الظهيرية لو باعها الفقير وانفق الشئ على نفسه ثم صار غنيا لم
 يتصدق بمثل على المحتار والابن الملتقط فقير يتصدق بها بعد التعريف ولو بلا اذن الغاف وقد
 من ولو كان تصدقا على الفقير من اصل من الايام والامهات وفرع من البنين والبنات وعمره من الزوا^{جات}
 كما في الكافي وغيره لكن في الكامل وغيره ان مال اللقطان يصف الى اودية المرفح الفقراء ونفقة اللقطه
 وحاشته واكفان الموتي ودفعهم وكفائهم عن الكسب وغيره من مصلح المسلمين لا الى من يرضى له
 نفقة واعلم انه لو اخذت امرأة ملاءمة امرأة تلي ملاءمتها لم يجز للثانية ان تتنفع بها الا اذا انصدقت على
 ابنتها الفقيرة مثلا ثم تنفهم بامتناع تتنفع بها وكذا في المكعب اذا سرق وترك مكعب عمره في هذا الا^ل
 المكعب الثاني مثل الاول او احدهما اذا كان ادون فينتفع به بلا تكلف لانه راض بذلك ومن اتخذ
 برج حمام فما اخذ من يصف الى نفسه فقيرا والى غيره غنيا وحل شراؤه من الفقير كما في الظهيرية ثم شرع في اخذ
 من الباحث فقال وتلد هذا الابن لان فيه جيل لحى الملك بن قري عليه اي قد عا^ه اخذ الابن فلن
 ادعى ابنه عده واقام بينة قبلت والخضم هو القاض عند بعضهم وينصب لخصما عند بعضهم ولا بد فعلا
 الا ان يحلف بالله ما بايعته ولو ادعى بلانية وقر الابن بائنه عده دفع اليه على سبيل الوجوه عند
 بعض المشايخ وعلى سبيل التحير عند بعضهم كما في الذخيرة واخذ منه الكفيل لانه دفع اليه بحجة تجل^ا
 الاول والثاني ولذا في اخذ الكفيل فيه روايتان والاحوط ان ياخذ كما في المحيط ترك الصال وهو
 المملوك الذي لم يجد سبيلا الى منزل ماله قيل احب اي قال بعض المشايخ انه افضل لانه يستوي^ا
 الى ان يجده ماله وقال بعضهم ان اشركه احب لايصل اليه يد الحاني وفيه اشعار بان اخذها و
 يحفظها ولا يدفع الى الامام وقال الامام انه لو اتى له الدفع اليه وقال الشجره ينبغي ان يدفع اليه كما في
 المحيط واعلم ان الصال في النفقة كالابن كما فصلنا الا انه لا يباع كما في التفت وغيره ويجب على المالك
 لراؤه اي الابن فان اراد الاستعمال في الصال من ماله السفر واكثر اربعون درهما الا غير ولو صلح على اخيه

فراشه

لم يجز الزيادة بخلاف الصلح على الأقل كما في المشايخ ولو كان الرادرجلين نصف المبلغ بينهما كما أنه
 لو اشترىه الأبق بين رجلين كان المبلغ عاقبة بضدبها وفيه اشعار بأنه لا شيء للمعين والماد من
 الرادس لا يجب عليهما بحق بل بالحق فلو جاز به سلطان او حافظ طريق او مير قافلة او وصي يتم
 او احد الزوجين او ولد او ابن في عبد الله من الاب والام والابن وغيرهم ليس شيء كما قال الغفران
 وجلة خذ والابق اعم من القن والمدبر وام الولد والكبير الصغير العاقل والمجور والمأذون ورد
 انه مع الرضيع كرهها وليس لراد المكاتب شيء لانه باعتبار ما لديه الكسب وهو حق بكسبه والميتاد
 ان يسلمه الى المولى فلو جاز به ان يصرفه ابق منه قبل التسليم فاخذه رجل وسلمه اليه ليس للمولى شيء
 بخلاف ما اذا جاز به فغصب منه غاصب وسلمه الى المولى فانه اخذه وتكلمة المحيط وان لم تعد لها اى
 يساو قيمة الأبق ان يعاين درهما وهذا عند ابي يوسف واما عند محمد فينقص من قيمته درهم ثم يترك
 الباقي اليه فلو كان قيمته عشرة دراهم وجب تسعة وفيه اشعار وجب الاربعون لو كان هذا قيمته
 عا ما قال ابو يوسف واما عند محمد فينقص درهم كما مر ان اشهدا لراد عند اخذ وقال عند الشافعي
 ان عبد ابق اخذه لرد الى الملك وفيه اشعار بان الاشهاد واجب وهذا عند خلافهما كما في
 المضمرات وشار الى ان في الاختيار الى ان محلا مع ايجبة ولراد من اقل منها اى مدة السفر ^{بقسطه}
 اى بنصيب اقل من مدة السفر فيقسم الاربعون على ثلثة ايام يبلغ كل يوم ثلثة عشر درهما وثلاث
 بدرهم فيقف بذلك ان رده من سيرة يوم وهذا اذا اختصما عند القاضي والافان اصطفا على شيء
 فلهذا لك الاشارة الى الاصل واختران بعض المشايخ وقال بعضهم يفوض الى راي الامام وهو الصحيح
 واظهره بشرا الى انه لا فرق بين ان ياخذ المصروف خارجة عنه لو اخذه المصطفى لشيء كما في
 المضمرات فان ابق الأبق منه اى من اخذ الشهود او مات في يده لم يضمن لانه امانة وهذا اذا
 لم يستعمل الحاجة والافقه ضمن كما في المينة فان لم يشهد اخذ عند اخذ مع التمكن على ذلك فلا
 شيء له كما اشار اليه وضمن عند الطرفين خلافا لابي يوسف لانها صلب ابق منه وعلم كونهما
 فلو انكر المولى فالقول له ولاخذ ضامن اجماعا كما في النخبة وغيره وفي قوله ابق منه الدال على الذم
 وهاهنا حسن الختم **كتاب المفقود** اخر عما سبق ولم يجمع مع المناسبة التامة لقلة وقوعه
 المفقود المفقود هو المفقود المفقود من فقد فقد او فقدنا بالكسر عدمه كما في القاموس ^{يقول}
 فقدته اذا ضلته او طلبته وكلاهما محقق فانه قد ضل اهل وم في طلبه كما في الظهير وشريعتا
 اى بعيد عن اهل ولم يذكر العائبة لانه من الاحكام المشتركة ولم يكن تغليبها كما ظن والالكان مجازا بل اقترنه

لم يدركوا الى لم يعلم حيوة ولا مودة ولا مكانة ثم اشار الى حكمه فقال حتى في حق نفسه اي فيما يتعلق به
 من الاموال وغيرهما الحكم الاستصحاب الذي هو الحكم ببقاء الامر الثابت وهو غير مثبت لكنه واقع فلا
 ينكح عرسه ولا اختها من زوجه اذا النكاح معاود والموت مجهول ولا يقسم بالبرين وريثة ولا يفسخ الجار
 ولو لم يكن له وكيل ويقسم القاض من يقبض حقه اي يعين وكيل لا يقبض غلته ودين اقرب مدونه
 ولزم بعقده فلا يخاصم في الدين المحر الذي يعقده المنقود ولا في نصيبه في عقار او عرض في
 يد رجل لان وكيل القاض بالقبض ليس وكيله بالخصوصة بالاجماع لكن لو قبضه نقد وقائمة المحيط وحفظ
 ماله وبيع القاض ما يخاف فساد ماله كالعرض وانما روي قبل لو قبض عبدا او ارضه بعض الامام جاز
 يبيعه وفيه استعار بانه لا يبيع ماله للنفقة وعن الوري الاول ان لا يبيع وعنه ان باع نقد وعنه ما
 للدين كما اذا علم كون جناحها يباين سنين بل ارجح كفاي الميت ونفق القاض من نفوقه اثم وثن ما جاز
 فساد على ذلك والوبر وعمره وغيرهم من يستحق النفقة في حال حضوره بلا قسار القاض فلا يتفق
 على الانح والاخت والحال وغيرهم من لا يستحقون النفقة الا بقضاء ميت في حق غيرهم اذا الاستصحاب دليل
 ضعيف غير مثبت فلا يرون المنقود من غير لكن لو وقف فسطح من مال مورثة في يد عدل لا يمكن
 حيوة فلو مات رجل وترك بنتين وابنتا مفقودا اعطى نصف التركة لهما ووقف النصف الاخر الى
 تسعين سنة من وقت ولادته كما قال محمد بن الفضل ومحمد بن حامد وعليه الفتوى وعن الجعفة
 الى ثلثين سنة وعن بعضهم الى سنتين وقيل الى سبعين وعن الثلثة الى ثمانين سنة وعليه القاض
 في زماننا وعنها الى مائة وعن الشافعي الى مائة وعشرين سنة الكل في الضرر ولا ظم الاصول
 كما في النظم وعن محمد الى مائة وعشر وعن ابي يوسف الى مائة وخمسين كما في فقه السجدة وعن الجعفة
 الى مائة وسبع كما في المشايخ وفي ظم المذهب الى موت الاقران كما في الهلاية وهذا مروي عن محمد بن
 موت جميع الاقران في جميع البلاد وقيل في بلد وهذا ارفق وقال شيخ الاسلام انما حوط اوقيس كما في
 الذخيرة وقال بعضهم يقوض الى اى القاض كما في السابيع وقال مالك والاوزاعي الى اربع سنين من
 عرسه بعدها كما في النظم فلما في موضع الضرر فيبيعان لا باس بهما طن وثبت مودة باقانة
 البيت على وكيله او من غيره ماله كما في المحيط فان ظهر المنقود حيا بالبينة او غيره فاعاد ذلك الى قسط
 الموقوف من مال مورثة اي وثبت ذلك في ذلك وبعدها اي بعد هذه المدة يحكم بموته في ما كان له
 من الحقوق خلاف يحكم بتموت المدة التسعون خلاف مودة فتعتد عرسه كما تعتد الموت اربعة اشهر
 وعشر اشهر ان حضر او وضع حمل وفي الغاء اشعار بان ابتداء العدة لميل المدة المذكورة وفيه دلالة على

ان يحكم بموت يجرى انقضاه المدة فلا يتوقف على قضاء القاض كما قال ثوري لا يمتنع ونحوه وقال نجم الامتثال
 القاض عبد الرحيم نعم على ان يتوقف على كفا في النية ويقسم ما لم يبرح من يرضه الا ان اى ورضه الموجود
 عند صفه تلك المدة فلا يبرح منه مات قبله ويحكم بموت في مال غير من حين فقده اى المفقود لانه
 حي بالاستصحاب الغير المثلث فيه وما وقف له من القسط الى من يرضه الغير اى ياخذ لا يبرح من ذلك
 الغير لم يبرح عند موت اى ذلك الغير وفيه مع رعاية حسن الاختتام مانطق به الخير من لطافة ان القاض
 في اغلب بيت كما **المقتضى** اخره عاتقهم لان الصلح له غايه لم يدر اثره ولذا قيل انه اعز
 من الكبريت الاحمر والزبد الاخضر وهو ممدود ويقصر وقد كثر ائمة اللغة في معناه وآل اقول جميعهم
 الى ان تمام الشبهة قولنا فعلا وقال ائمة الشرع انه قطع الخصومة او قول من زعم صدر عن ولاية علمه اهل
 اهل الشهادة اى المستحق للشهادة بالاسلام والحرية والعقل والبلوغ مستحق للقضاء بذلك وانما
 جعل على عقولهم بنوا بنوا لئلا ناستعاضا بكبالا لمبالغة في تفسير الى ان القضاء مثل الشهادة في احوالها
 من اشراط شروط الاهلية وكذا في شروط التحمل وهذه المشاهدة والصبط والاداء وفي شروط قبول
 وفي العدالة وغيرها كما في النهاية وغيرها وفي الكرم ان شروط التحمل العقل اى حسن النظر في
 العافية والصبط اى حسن السماع والفهم والحفظ الى وقت الاداء والعدالة اى الاجتناب عن
 مخطورات الدين وفيه روى ان كل شاهد صالح للقضاء ولو جاهلا فلم يوصل غير كان واجبا عليه
 ولو جعل الصلح فخير فيه ولو كان اصح فخير ولو كان غير اصح فخير ولو علم عنه عجزه فخير كما في
 الاختيار وغيره ويصح ان اى بهذا القضاء ويجوز قبول الشهادة من الفاسق اى المسلم الذي اقدم
 عليه اى اصر على صغيف وفيه اشعار بان القضاء المستوعب لا يقيح كافي الكشف وبان العدالة شرط
 الاولوية وملاحظة الرواية وفي النوادر عن اصحابنا انه لا يجوز فضاؤه كافي الاختيار لكن لا يقبله
 الفاسق القضاء وجوبا وفيه اشعار بان الرواية ثم في تقليده كذا ذكره المص والميلان ما في قسمة الهلالية
 من ان القاسم يجب ان يكون عدلا لانه من عمل القضاء والتقليد لغرض جعل القلادة في العتق و
 شرعا حكم والى يكون فلان قاصيا في موضع كذا لا يقبل شهادة اى لا يجب قبولها لكن يجوز كفا
 كشفا لما روي في المص انه يأنم بالقبول فان العدالة شرط لوجوب قبول لا لصحة وفيه إشارة الى
 ان القاض والمفتي اثنان بالرواية المرجوحة كما افاده القاض الامامى والى انه لا يقبل فتوى الفاسق
 للذين الدريانات وقيل يقبل لانه يخرج عن انساب الى الخطا كافي الاختيار ولو فسق العدل اى صار فاسقا
 بالرشق او شرب الخمر او الزنا او غيرها بعد كونه عدلا يبرح اى يجب على الراي غير فلا ينعزل به كما في الظاهر

وغيره وذكر في النهاية والمعنى انه يستخف الغزل يعني يكون يدور او كما في العلامة الكروية على ما
 النهاية وهذا الرواية وعليه من اجلنا كما في الوقاية وهو الصحيح وعليه الفتوى كما في الارتفاعات
 وفيه اشعار بان حكمنا قد بعد الفسق كما قال البرودي وذكر الخصاف فيما ارتقى في خبره وبه اخذ
 الحواشي والشرح كما في العادي وقيل يغزل القاعه لصيرورة فاسقا وهذا روى عن الائمة الثالثة
 ومن اخذ اي القصار بالرشوة مثله اسم من الرشوة بالغفغ كما في المقاييس فهي لغة ما يوصل به الى
 حاجة بالمصانعة اي بان تضع له شيئا ليضع لك شيئا كما قال ابن الاثير وشريعة ما ياخذ الاخذ
 ظلما لجهة يدفع الدافع اليه من هذه الجهة وتما في صلح الكرماني فالمرشاة الاخذ والراشي الدافع
 لا يصير قاضيا على الصحيح فلو قيل في اجتهادهم لم ينفذ فلما خاف ان يجعل كما لو قضى القاضى بالاشغال
 عند بعضهم كما في الفصولين واعلم ان ما دفع للتردد وهو جلال من الجانبين والما لصيرورة قاضيا
 وهو حرام منها وما الخوف على نفسه او باله وهو حرام على الاخذ بلا خلاف طلال الدافع عند اكثرين ولما
 ليسوى امره عند الاولى فان كان ذلك الامر حرام فحرام على الجانبين وان حلالا فحرام على الاخذ ان اشترط
 وحلال للدافع عند بعضهم وحرام عند آخرين الا ان يستاجر منه معلومة بما يدفع اليه فانه حلال للدافع
 وكذا للاخذ عند اكثرين ومكروه عند غيرهم والرشوة لا تملك ولذلك كان له الاسترداد ولو اصبحت امره كما
 في المعنى في النهاية وغيرهما واجتهادهم وان قال بعضهم شرط للاولوية لكن يجب ان يكون على بالغة
 موثوقا به وعن ابى يوسف ان التورع اجبالى من المجتهد وان كونه عالما بالفرق بين كبره وقبيل
 يجوز تقليد الجاهل والاولى ان يكون عالما كما في الاختيار والاجتهاد لغرض فصل الجهد الى الشقة وشقة
 بذل الفقيه تمام طاقت بحيث يحس من نفسه العجز عن الدلالة على التخصيص فنحكم شرعى وشرط ان يكون
 عالما بمعان مقدار خمسة مائة اية وثلاث الاف حديث واردة في الاحكام لغرض بان يعلم معاني المفردات
 والمركبات ومخرجاتها في الافادة فيشرط علم اللغة والعرف والفهم والمعاني والبيان بحيث يعرف
 بذات خطابات العرب وعاداتهم في الاستعمال وشريعة بان يعلم المعاني الموقوفة في الاحكام وان يكون
 عالما باقسامها من الخاص والمشارك والمجمل وغيرها وياقسام سند الحديث وعالما بحال الرواة الا انها
 كما لا يخفى في هذا الزمان لكثرة الوسائط فالاولى الاكتفاء بتعديل امة الشافعي كالطحاوي وغيره و
 عالما بوجوه القياس بشرطها واحكامها واقسامها وعالما بالاجماع ومواقعة للاخترا عن مخالفة
 وهذا اذا اجتهد في جميع الاحكام واما اذا اجتهد في حكم دون حكم وهو جازن عند العامة فشرط العلم
 بوجوه القياس وما يتعلق بذلك ولا بشرط علم الكلام ولا علم الفقه وان حصل به منصب الاجتهاد

في زماننا يجد ممارسته كما في الكشف وغيره ولذا قال الامام السرخسي لو اجتمع حفظ للسوط مع العلم
 بمذهب المتقدمين في احد لكان لهذا النصب كما في شرح ادب القاض وقيل المجتهد من قدر على ان ياتي
 حجة قوية كتابية او فقهية او قياسية لصحة قوله كما في النظم ولا يطلب قضاء اي لا يميل احدا اليه
 بالقلب وفيه اشعار بان لا ينبغي ان يميل اليه باللسان بالطريق الاولى في غاية البيان الطلب بالقلب
 والسؤال باللسان وفي المضرب ان الطلب عن الامام والسؤال عن الناس وكلاهما مكروه وبانه
 لا يميل اليه بالشفعة كما في الخلاصة قال ابن عمر رضي الله عنهما ان يجعل قاضيا وقال النبي
 صلى الله عليه وسلم من كان قاضيا قضه بالعدل فما لم يزل ان ينقلب منه كفوا فاما اجعه بعد ذلك
 وقال عليه التحية من جعل قاضيا عن الناس فقد نجح بغير سكين رواها الترمذي وتاويل بعض المجتهدين
 انه من جعل قاضيا ينبغي ان يموت جميع دواعيه الخبيثة وشهواته الرذيلة مؤكدا لذلك فانه لا يوجد
 المتصف به عند المص واما يدخل فيه اي لا يدخل في القضاء الامن يتق عدله اي يعتمد عليه والاحسن
 بعدله وفيه اشارة الى ان الفاسق لا يدخل فيه وكذا العدل الذي لا يتق بعدله وذكر فض انه يكره عند
 اجتماع شرطيه ولى انه لا باس بالذخولح لانه فرض كفاية لكثير مع ذلك واجبا لتركه كما في الكرام والاكفاء
 مشعر بان جازيلا اجابا خلافا لكثيري والخصاف وغيرهما من علماء العراق وهو اختيار الجنيفة وقد
 امتنع عنه حتى ضرب سوطا ومجدا بانه حقه قيد سنين وخمسين يوما قال مشايخ بلادنا لا باس اذا
 كان صاحب المال انسانا ففسد الجور ومن غير المنع كما في الخلاصة ومن قلد القضاء سال من المعزول
 او واحد من ثقاته والاشان لحوط ديوان اي خبط فيها المحاضر والجدالات والصكوك ونسخ
 نفس القوم وتقدير المنققات وغيرها من دونت الكلمة اي ضبطها اصله وان فسر ديوانه في التقييد
 الى ان لا يوافق استقلا كما في الاذاهير واليه اشير في الصحاح وغيره لكن في القاموس انه مكسور ويصح
 جمع الصحف وكتاب يكتب في اهل الجيش والعطية واول من وضعه عمر رضي الله عنه وقال ابن الاثير
 انه فارس معرب واما اضيف الى قاض قبله لانه ليس ايا في يد الخصم من الديوان اذ لا يبين عليه من
 الزيادة والنقصان واما ساله لانه يحتاج اليه لعل به كما في الاختيار وكما في الخلاصة انهم اجمعوا على انه
 لا يعمل بالاجرة ديوانه وان كان محقوما واما ما في ديوان نفسه فان ذاك هو لتلك الحادثة يعمل به ولا
 وقال يعمل به مطلقا وفيه اشارة الى ان المعزول يجب على دفع الديوان ولو ملكه وفيه خلاف كما في مالكة
 الخصم والصحيح انه يجب في الصورتين ولا خلاف انه يجب اذا كان من بيت المال والى ان السلطان
 على بلاد يبعث الى خيفة انه لا يترك على القضاء اكثر من حول كبل لا ينسى العلم فيقول لا فساد فيك

لكن اخشى عليك نسيان العلم فادرسه ثم عد اليها حتى نقتلك ثانيا كما في شرح ادب القاض وفيما شعل
 بان القاض لا ينبغي ان يشتغل بغير القضاء ولودر ما لا يعمل القاض في حق المحبوس للماطلة وغيرها
 بقوله القاض المعزول فانه صار كشهادة الفرد بل باقرار المحبوس او بيئته المدعي فان لم يكن خصما
 ينادى عليه اذ احبس اليه ايام كشر يرى من يطلب فلانا المحبوس بحق فان حضر جمع بينهما ما ولا ياتخذ
 كفيلا بالنفس ان وجب ولا يخلية كما في شرح ادب القاض وفيه شعاريان شهادة على فعل نفسه
 لو قبل فلان بلان يشهد عا قضايه شاهلان سواء ثم يرضه كما في المبسوط وكذلك يعمل بقوله بل بالاول
 او البيئته في غلة الوقف كما اذا قال ثبت عندي ان ضيعة كذا وقف على كذا وحكت به ووضعها
 على يدى امين وامرته وبانفا دارتعاها الى مصر فها وصلته الامين فان لم يعمل يقول ان محمدا
 او عمارته ولم يقم عليه البيئته كما في المغن وغيره والغلة كل ما يحصل من مخرب ارض او كراياها او اجرة
 غلام كما في المغن والوديعة الا اذا فرز والمبد بالتسليم اي تسليم الوديعة اليه منه اي المعروف وان
 قال دفعت اليه كذا من مال فلان فاقتره او بالرفع وقال لا ادري بهذا قبل قول المعزول وكان المال للفلان
 وفيه شعاريان لو انكر ما قال المعزول كان القول المنكر كما في الكرمان ولك ان تصرف الاستشهاد
 الى الوقف ايضا فان لم يقل ان هذه الضيعة وقف على كذا دفعتها الى فلان وصلة فاعتقد بالحق
 من المعزول كما في المغن وغيره ويقض القاض مال اليتيم يشطان يكون المستوف من حسن الاعمال غير
 لحوج من اهل المهر ولا يحد من يأخذ مضارته ولا ما يشترى به نافعا لليتيم والاعتين عليه المضارته
 والشره وفيه اشارة الى ان الوجه لا يقضه وكذا الاب وفيه وليتان كما في النجفة والى ان لا يشترى
 لنفسه ولا يستوفضه والى ان لا يقض به الالعاب وكذا مال الوقف كما في الخزانة والسجل الجامع اي
 للناس المصروفة والحكم اولى من سجد الحى وسجد السوق والدار والطريق لمجوس المظ غير الحق على
 الغرماء وغيرهم وقال فخر الاسلام هذا اذا كان الجامع وسط البلد والا فبفتح او الوسط منها والخاص
 وغيرها تاتي في باب المسجد ويخرج اليها احدان ينظر في خصوصتها كما في خصوصية الدارة واذا دخل المسجد
 يستحب ان يصل النجفة ركعتين والاربع افضل ثم يدعو الله تعالى ان يوفق الحق ويستقبل القبلة
 بوجهه وفي زمانا يستند ظهروا الى الحراب ويجلس مع قوم من الفقهاء الاسماء المشورة وفيما كان
 ما لا يقض ما شيئا ولا قايما ولا تكتيا تعظيم الامم القضاء وان جاز ذلك كما في المغن واطلاقه مشير الى ان
 يوم البطالة والاستراخام يتعين وكان في زمانه يوم السبت وفي زمان الخصاص والاربعين الاثنى عشر
 كما في شرح ادب القاض لكن في زماننا يوم الجمعة ولا يقبل هدية كى ما اعطى كراها لما اذا خطت الهدية

الباب خرجت الامانة من الكوفة فلو قبلها ردها ان اسكن والاوضاعها في بيت المال كما في الكرماني وفيه
 اشعار بان المفق والوالي قبول الهدية لا يفسد حق السلم ويرى ان من الولي رشوة كما في الزاهد
 الاسدي رحمه فانه صلا رحم او من اعتاد قبل القضاء من الاجنب مهابة لا تلهي جري على عادة
 قلة اعمدا في العرف بين الاقرباء او بين المعتادين وكذا الاقل من المعبود فلو راد على ذلك امرا
 الا اذا راد ماله فزاد بقدره كما في النسخ اذا لم يكن لها اي لذي رحم والمعتاد خصومة والا فلا يقبل
 وفيه من الحان يقبل دينار العقد البكر ونصفه للشيب الا اذا لم يكن لها ولي كما في نكاح المنيعة ولا
 يحضر القاص دعوة وليس قريب او معتاد الادعوة عامة لا يتخذ لاجل لان الاجابة سنة بلا تمتة وقبلها
 كالعرس والخان وقيل ما زاد على عشرة والاول الصحيح كما في الكافي وفيه اشعار بان لا يحضر خاصة ضامن
 من التفصيل وقيل يحضرها للقريب عند الشك في كفاي المعنى ويسوي وجوبا بين الخصمين ^{صل} ^{علا}
 مصله ثم يسميه المحاكم ويطلق على الجمع واصل الخاصة ان يتعلق كل خصم الاخر اى جانيه كما في التوبة
 جلوسا في اوطاف فيسوي بين المسام واليهودي في مكان الجلوس بلا تقديم وتأخير وكذا بين السلطان
 وخصم في مجلس وهو على الارض ولا يجلس احدهما عن يمين والاخر على اليسار فجلسوا بين يديه على خوقد
 الذراعين لسماع الكلام بلان رفع الصوت ولا يرفع ولا يجتري تعظيما كما في النسخ واقبالا اى
 نظرا فلا ينظر الى احدهما ولو علما ولا يواخذ به الا يكون في وسعه ان يمتنع بالقلب ان يظن محبة
 كفاي المبسوط ولا يسار احدهما اى لا يتكلم معه من الالهة بل لا يتكلم به قلبا ولا في اشعار بان يسوي بينهما
 كلاما كما في المرجحة ولا يضيف اى احدهما فلا باس بان يضيفها جميعا لان شفاع الميراج وفيه اشعار بان
 لا باس للامام ان يضيف بعض الناس كما في المبسوط ولا يخطك لاحدهما لانه يجتري على خصم وفيه من
 الالهة لا يفهمه اصلا فانه يمدح ولا يمدح معادى مع احدهما متناع فيه تبع فيلوقاية الوقاية ولا
 تركية الهدية ولا يمازجهم لانه يذهب بهامة القضاء ولا يشير اليه اى الى احدهما مستندة بل بقبلا كما لا يخفى
 ولا يلقنه حجة لانه اعانة له لعل لا ينفذ احدهما فيما خصم اليه كما في الحزاة ولا يلقن الشاهد اى يكن
 تلقينه بقوله اشهد بذلك لانه اعانة وفي شرح ادب القاض ان لا يقول كيف تشهد لانه شبه التلقين
 بل يقول بسم تشهد واخمس اى التلقين ابو يوسف فيما لا تمتة بالسكون والفتح اسم من اللهام فيرى
 في موضع ليس فيه ظن الاعانة كما اذا ترك لفظ الشهادة او الاشارة او خصر الكلام او لم يستندة زيادة
 علم تلقينه كفاي الكرماني وفيه اشعار بان يكره التلقين فيه عند الطرفين وينبغي ان يفهم بقوله لانه
 اكثر مهارة في سبيل القضاء كما تقرر والى انه لا يكره تلقين احدا الشاهدين للتخفيف والاجماع اعلم ان في

الاختيار وغيره انما للنفط وقد حدث فيه من اوغراس او غصبا وجمع او عطش او حاجة انسانية و
 يقعد طرفة النهار ويبعد عنه اعوانه بحيث لا يسمع من مابينه وبين الخصمان ويحوز ردهما تيقن
 لطع الصلح ويجلس اى يمنع القاذف ويقرب في حجة الخصم ولو سلمنا شيئا صعبا وفي خلاف وفي غير
 بانه لا يمنع عن الطعام واللباس والرفق والوعظ للحراير والامارة والاكساب ودفق بالنعم عن الاخير
 وغيرهما مما هو تنعم كما في الواقعات والمضارح روى الاله لا يخرج عن السجن للصلاة والحج والفقرة و
 صلوة الجنان وغيرها كما اذا مات احد من اقباليه الا اذا لم يوجد من يغتسل والله اوله ولو جلس فيه
 مستعناطين عليه الباب اعطى الخبز والماء من ثقبه والسجن المضرد اعطى ان يجلس في موضع جدير
 في فرش ولا احد يستأنسج والاضافة الى القاذف على ان لا ينبغي ان يجلس في موضع للصوم اذا خاف
 الغرار فانه يجوز البيع والاكفاء مشر الى ان لا يضرب ولا يغرب ولا ينفق ولا يجر ولا يقيد الا اذا خاف
 الغرار الكلية الخاصة واجرة الجنان والسجن عاريا الدين والدين احده في الاسلام على رضى بناءه
 في العراق وسماه نافعاً فترى الناس في آخر شهر محسبا بالحكمة وكسر ايام المشقة وفيها موضع
 التذليل وجلس سابق زمانه في المسجد والذهاب كما في شرح ادب القاذف وغيره من رها مصليته على
 الصحيح لتفاوت الناس في احتمال الصبر على الحبس حتى اذا مضت ستة اشهر ووقع عند القاذف انه تمقت
 يلزم الحبس وان مضى شهر او اعدونه ووقع انه عاجل طرفة كما في الكرماني وكذا لو لم يظهر عسرته عند
 لكن اخبر ثقة من اصدقائه او جيرانه واحبا لا اثنين احوط ولا يشرط لفظ الشهادة الا اذا جرى بينهما
 منازعة في اليسار والاعسار والاذ اطلقت لا يمنع عن الملازمة كما في المنع ولما قلنا على الصحيح لان مدة
 الحبس قبل شهر وقيل شهران وقيل ثلثة اشهر وقيل اربعة اشهر وقيل ستة اشهر كما في الاختيار واعلم ان
 كل موضع قالوا ان الراى فيه الى القاذف فالمراد قاضي له ملكة الاجتهاد كما في الواقعات المحساسة بطلب على
 الحق ولو دانقا كما في الخزانة وفيه ايمان الى ان لا يجلس الا بعد الطلب كما في الواقعات ان امتنع للمقرع
 الايقاد اى امتنع عن ايفاء الحق الثابت عن الاقرار به بان اقرم بعلا حتى وامر القاذف بالايقاد وفيه
 ايمان الى ان يخرج من الحبس الذي هو جزء مما طلة الغنى او ثبت الحق بالبينته كعلم القاذف بيساره كما
 في الخزانة في حبس لان البينة لا يكون الا بعد المماطلة وفي هذا الكلام اشارة الى ان لا يسأل القاذف ^{عليه} الله
 الله مال كما قال بعضهم والنصواب عند الخضا فان يسأل فان اقر بالمال حبسه والا فقل قال الله
 اثبت ان لم لا حجة احبسه كما قال بعضهم وهكذا في النواذر عن اصحابنا والى ان لا يقبل البينة على الاقل
 قبل الحبس وبرافقة العامة وهو الصحيح وقيل في رواية وبه افقتة الفضل ويقبل بعد الحبس قبل المدة

عند الخصاف كما في شرح ادب القاضيه فيما لم يرد من الدين بعقد صدق منه او من غيره كاللعمالة
 اي مثل المكفول به وبذل الاجارة والمهر وغيره ما ليس يبدل مال حصل له ويستثنى منه المهر الموحل وبذل
 الكفالة لما ياتي وما ذكرنا ان دفع ظن تقديره اما ليس يبدل مال حصل في يدك كاللعمالة او مثل بدل مال
 حصل للمالك كالتفن وبذل الفرض وفي نفقة عرسه ونفقة ولده لا يحبس في دينه اي لا يحبس الابوين
 في دين الاب والابن وكذلك الجد والجد والرواية وعن ابي يوسف انه يحبس لمصلحة كما في المعسر وغيره
 اي غير الصور الثلث كضمان التلغات واروش الحمايات واعتاق الاماء المستركات وبذل الكفالة
 والمهر والموجلات ونفقة سائر الزينات لا يحبس اذا ادعى فقروه بان قال في فقير اذا اصاب في الاثبات
 هو الفقير الا اذا قامت بينة من الدعي بصدقه اي بعناه فان يحبس مدة غلب على الظن انه لو كان له مال
 اظهره فان لم يظهر محله سبيله كما اذا قامت البينة بفقره كما في الاختيار واعلم ان المحبس الحق اذ لا
 عن قضاء الدين فان كان الدين والمال اياه يورث القاضيه منه بلا خلاف وان كان دهره اياه والمال
 دنايره او عرضا او عقلا يستديم حبه الى ان يبيع دنايره بنفسه ويورث ولا يبيع العرض والعقار
 اصلا وهذا عنه ولما علمنا ببيع القاضيه دنايره وعرضه وفي العقار وليتان وان كان له دناير
 يلبسها او يكن ان يعيش باقل منها يبيعها ويورث بما سوى ما يشتري ما يعيش به وكذا المسكن ولا يورث
 في خطه الرواية وعن ابي يوسف لو كان له عمل اجره وادى دينه بما سوى قوته وقوت عياله كما في المعسر
 واذا شهد والى شهد جلان فصاعدا فبطلت له الزنا على خصم حاضر وكتب به بخضر بفتح الميم
 فهو ما جرى بحضره القاضيه من وصف لدعوى واسامى الشهود وخلاصه في المغرب بالمهلة حكم بها
 اي يلغى القاضيه بسبب الشهادة بقوله لا يحبس وهو قضيت على فلان لفلان هكذا ومن لم يحكم او
 انقضت ولا ثبت عندك او ظهر او جرح على الصحيح كما في الفصولين وذكر في كفاية الشرح ان حكمت
 بعناه رتب عليه الحكم وفايد اعلام من الحق بحقه او تمكن من الاستيلاء كما في جدود الكافي
 فلو قال بطلت حكمه او رجعت عن قضائه او وقفت على تلبس من الشهود لم يعتبر كما في الخبر وفيه
 ايماء الى انه يحكم بحجده على يقضيه حتى الله كالزنا والشرب وكذا بحق العباد خلافا لما وهذا اذا علم
 قبل قتل القضاة واما بوعده فيحكم به ونماه في الخيانة والادان احضار الخصم لانهم فان امتنع عن
 الحضور عرث القاضيه بما يري من ضرب او صفع او حبس او تعيس وجهه كما في الاختيار والى ان
 على الحكم حتى انه لو راه واخضع فيأثم ويعزل ويؤزر كما في الرجوع عن الشهادة من الكافي ولهم
 ذلك لو كان في الكفراني والى ان طلب الحكم ليس شرط فانه من الاداب والى ان يجد الشهادة يلزم

الحكم على القاضى ولا يتوقف على التزكية كما في الهداية وغيرها والى ان قول القاضى احكم ليس بلام فان
احتياط ويملك ثلثة ايام ان قال المدعى عليه ان دفع كما في الخلاصة ولا يلزم لا يشترط للشهادة كل ايام
وبما اخذ كثير من المشايخ وظاهر الرواية انه شرط كما في عامة المتداولات وكتب القاضى بى الحكم
لامضاء قاض اخر كما اذا ادعى رجل على رجل الف واقام بينة وحكم بها ثم اصطلح ان يأخذ منه في بلد اخر
وخاف ان ينكر فكتب به لامضاء قاض ذلك البلد وفيه اشعار بان الكتابة واجبة عليه سيما اذا
عظم على حكم لكن في البسوط انها غير واجبة ولا بأس ان يكلف القاضى الطالب صحيفة ليكتب فيها كما لا
باس بان يجعل ذلك من بيت المال ان كان فيه سعة وعلا هذا اجرة الكاتب وهو ما يكتب في الحكم
مع سابقه الجعل كسر السين والجيم وتشديد اللام والضماتان مع التشديد والفتح مع سكون الجيم
والتحفيف والكسر معهما لغات فيه كما في الكشاف وهذا لغة اصلية وقيل معرب كما في الفوائد
في الاصل الصك وهو كتاب لا يقرأ ويخفى وذكر في كفاية الشروطين اذا ادعى عاقل فالمكتوب المختص
واذا اجاب الآخر واقام البينة فالتوقيع والذا حكم فالجمل واذا شهدوا على غيب كان في علم اخرى او
قرية او بلدة ويشترط في ظم الرواية سيرة السفر كما في المغنوعة عن ابي يوسف يجوز فيما يرجع في يومه
وعليه الفتوى كما في الخزانة للحكم بها فان الحكم عليه غير جائز عندنا كما ياتي بل يكتب عطف على اجابة
ما سبقه كتابا حكيميا وكتاب القاضى الى القاضى وهو ما يكتب فيه شهادة المشهود على غيب بلا حكم
ليحكم المكتوب اليه في رواية عن ابي يوسف فالاحسن ترك المكتوب اليه فانه بعث الحكم والمدعى الى
المكتوب اليه حتى يحكم كما في الكفاية الا في حد وقد ادى يكتب في كل حق الا في حد من الحد ودفعه
لان المكتوب اليه يشاهد الشاهد وفيه اشارة الى الشرط انه من قاضي معان الى معان والى ان كتب
في النسب والى كاح والدين والامانة والعصوب والمضاربة والمنقول والتعاقب كما في الرواية وغيره ثم
ذكر شرط ثالث واخر كتابة الاسم في داخل فقال في قوله القاضى الكاتب وحيثما السؤل للكتاب
الشهود عند المكتوب اليه انه كتاب فلان القاضى وهذا ليس بلام انما اذا شرط هو العام ولو بالاختار كما في
المشايخ ويحتم على الكتاب بعد طيبه ولا اعتبار بالختم فاسفل كما في النخبة واما قال محمد بن ابي الشهاب
لانه يشترط ان يشهد واعنده ان الختم يحتملهم كما في المغنوعة وفيه شعار بشرط الختم ولو كان الكتاب
في يد الشهود وهذا ليس بشرط الا ان كان غير المدعى وبه يفتى كما ذكره المصنف ويسلم في مجلس مع حكمه
فيه فلو سلم في غير ذلك المجلس لم يصح كما في الكرماني اليهم الى الشهود وينبغي ان يكتب كتابا اخر مثله يعني
ويسلم الى المدعى كما في النهاية واما لم يذكر حفظ شهادتهم من وقت النقل الى الادلة لانه شرط وجوب

عند الجيفة كافي المغز وعند ابيوسف يكفي ان يشهدهم القاضي على ان هذا كتابه وختمه فلا يشترط
 القراءة عليهم ولا الختم عندهم ولا التسليم اليهم وفيه اشعار بان الشروط الثلاثة عند الطرفين
 كافي الهديّة وعند اي من ابيوسف ان الختم ايضا ليس بشرط فيمكن ان يشهدهم ان هذا
 كتابه وهذا اوسع وان كان الاحتياط فيما قال كافي النجيم ثم القاضى المكتوب اليه يقبله اي لا
 يلزم الكتاب من المدعى بالحق والحضور الخصم اي وقت حضوره لانه للزامة كافي الاختيار وغيره لكن في
 النجيم وغيره ان حضور شرط قبول البينة على الكتاب لا شرط قبول الكتاب وفي لفظ ثم اشعار بان هذا
 تحقق الشروط والوصول والدعوى والاكتفاء بعرض الكتاب على القاضى وان قبل استغنى عن الكتاب
 وحضور البينة اي الشاهدين على ان اي المكتوب كتب فلان القاضى وفيه اشعار بان تسليم الكتاب
 الى المدعى كما ذهب اليه ابو يوسف فاختره هنا ما هو المعمول عند القضاة كافي النهاية فراه
 علينا او اخبرنا به وختمه وسلمه اليه اكل خبر بعد خبر وفيه روى الى مذهب الطرفين وقال ابو يوسف
 ان الشهادة كافية كما ترى الى انه لا يلزم ان يسأل عنهم ان القاضى الكاتب عادل ام لا وهذا ظ
 الرواية وفي النوادر انه لازم فلو قالوا ان غير عدل لم يقبله كافي المغز فيفتح اي المكتوب اليه
 وقبل يجوز ان يفتح بلا حضوره كافي الاختيار وفيه اشعار بجواز الفتح قبل ظهور عدالتهم كما
 قال ابو يوسف خلافا لما هو الصحيح كافي الكافي ويقراء على الخصم ويلزم ما فيه لانه ثبت عنده
 ما في الكتاب الا ان يقول الخصم لست بفلان الذي شهدوا به واقام البينة ان هذه القبيلة
 اثنان بهذا النسب كافي الخلاصة ان بقى الكاتب قاصيا فلو مات او انزل حين وصول الكتاب
 لم يقبل لانه كشاهد في خلافا لابيوسف فلو قبله ثم رفع الى قاضى اخر لمضاه وكذا اذا مات بعد
 الوصول قبل القراءة ولما بعد ما يقبل على الصحيح كافي المغز وفيه اشعار بان لزوم كتابة التام
 والام يقبل كافي الخلاصة ولا يعمل به اي بذلك الكتاب غير اي المكتوب اليه الا اذا كتب داخل
 الكتاب بعد اسمه اي المكتوب اليه والى كل من يصل اليه اي كتب من فلان بن فلان الى فلان بن
 فلان والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين فانه يعمل به غير وان جهل استحسان الحاجة اليه عند
 ابو يوسف يجوز ان يكتب على هذا الوجه ابتداء يقبل تسهلا على الناس وعليه عمل القضاة اليوم ولا
 يجوز عندهما لان اعلام الكاتب والمكتوب اليه لم يحصل به وفيه اشعار بان لو كتب اسمه في العنوان
 لم يقبل خلافا لابيوسف كافي الاختيار وان مات الخصم ينفذ القاضى الكتاب على وارثه لقيامه مقامه
 ولو لم يخطم من هذا البلد بعد ثبوت الدين عند القاضى المكتوب اليه كتب كتابا الى قاضى البلد

فيه الخصم وكذا الثالث الى العاشر فلو ورد كتاب صحيح فابق مثلاً وقبل المكتوب اليد بسط مع
 الحلية جعل المكتوب اليد عنق الأبق خاتماً من الرصاص بخلافه لا يعرض له احد في الطريق ثم يدق في
 الى المدعى بلا قضاء وباحذ منه كفيلاً بالنفس ثم يكتب الى الكاتب فاذا وصل اليه امره باعادة اليه
 ثم يقضه بالابق لانه يكتب الى المكتوب اليه ليس كفيلاً وعن ابي يوسف انه لا يقض به لان الخصم
 غايب بل يكتب ما جرى عنه بشروط ويعت اليه الأبق مع الحكم به عليه وكذا في الجارية الا ان المكتوب
 اليه يبعثها مع المدعى على يد امين كما في المغنوع وغيره ^{ما جرى} ~~المرة~~ ^{تقضي} في جميع الحقوق وان كره كما في الأخت
 الا في حد وقود في ظا الرواية اعتباراً بالشهادة وعندنا انها لا تقضي اصلاً كما في الذخيرة ولا يختلف
 فاقضه على القضاء ولا يفد قضاءه خليفته ولو لم يضا وقال الطحاوي انه نافذ فلا يطله حكم اعتباراً
 بالحكم كما في حكم الرادعي ولا يوكل ولا يكيل لان المفوض يرد وثق وفي الاكتفاء اشعار بان الوصي
 وامام الجامع ان يختلف غير كما في الكافي الامن فوض اليه من قاض او موكل ذلك الاختلاف او التوكيل
 بان قال دل او كل من شئت وفيه من ان لا يختلف بالاذن دلالة فلو جعل قاض القضاء كان
 له الاختلاف لان معناه المنصرف في القضاء تقليداً وعزلاً وقال الامام النسفي ليس له الاختلاف كذا
 العمادى والى ان القاض اذا اذن بالاختلاف فاستخلف رجلاً واذن بالاختلاف جائز ان يستخلف
 ويتم وتم كما في الخلاصة واذا عرفت ذلك ففي القاضى او الوكيل المفوض اليه ينفع الوكيل لدى
 فوض اليه الاختلاف او التوكيل ففيه خلاف الصلة اعني اليه ولو قيل بكونه الوكيل من خلاف الأصل
 نائبه اى نائب القاضى او الوكيل لا ينزل نائبه بعزله اى عزله المفوض اليه الا اذا فوض اليه ذلك كما في
 الكبرى وهو ان يكون العزل مضاً الى المفعول فلو عزله لال الى قاضها او الوكيل وكيلاً لا ينزل
 وقيل انزل نائب القاضى والقاضى لا ينزل الا اذا علم به وعن ابي يوسف انه لم ينزل الا اذا نصب اخوانه
 كما في المغنوع وفيه من ان نائبه ينزل بعزله نفسه وهذا اذا عزم الوالى به واما غير مقدر وكذا العلم
 الصلوة نفسه كما في الجواهر ولا ينزل نائب بموت اى المفوض حال كونه موكل ابل هو اى لان النائب
 المفوض فان بل يمضى اللام على ما هو المذهب عند الكوفية مع انها داخلية على الجملة نائب الأصل حقيقة
 وهو الوالى او الموكل فضلاً دليل المستلزم وفيه اشارة الى ان نائب القاضى انزل بموت كما في هداية
 الناطقة ولم ينزل عند كثير من المشايخ والى ان قاضه اى الناحية انزل بموت لكن لم ينزل قاضه الوالى
 بموت كما لم ينزل امرؤه كما في المغنوع فلم يحسن ان احسن كله الوصل وفي القاضى او الوكيل غير اى غير
 المفوض اليه لانه ان اختلف او وكل ثم فعل نائبه ما ادم به من حق القضاء والتمساح والخلع والكتابة

دون نحو الطلاق والعتاق ولهذا لم يصح ولو عدلوا لوجدت اى بحفرة غير المفوض اليه عما قال
 بعض المشايخ في نحو البيع لكنه لم يصح عند العامة الا باجازة او فعل نعيمة واجازة غير المفوض اليه
 هو كذا كيدا وكان الموكل قد رأى عين الثمن ولو حكما كبد الاجازة في عقد الوكالة صح فعله انما
 وان كان الاول غايبا الكل في وكالة الصغرى وباعمل برأيه واعتقاده كوكيل غير ويكون الغير
 وكيدا عن الموكل ولذا لا ينزل الثاني بولها بازل ولا بموته وكلاهما ينزل بموت الموكل والقضاء
 بحكم سوغ صاحبه فيه بخلاف مذهبه اى اجتهاده واعتقاده ناسيا غير ذكر مذهبه لا ينفذ عندها
 وعليه الفتوى وينفذ عنده كما في الكافي وذكر في الخلاصة انه ينفذ عنده خلافا لابيوسف ولا يبر
 عن محمد وقال بعضهم الخلاف في انه هل يجوز ان ياخذ بقول غير عندها لا ياخذ وعند محمد ياخذ
 وفي الصغرى لو قضى برأى غير ناسيا ثم تذكر رايه اخذ برأيه في المستقبل ونفذ قضاءه عند خلافا
 لابيوسف او عمدا لا ينفذ اى لا يجوز بل يرد عندهما وعليه الفتوى وعنه روايتان كما في الكافي والفتوى
 على انه ينفذ كما في الصغرى وقال ابو عبد الله النسقى انه لا يجوز عند الشيخين ويجوز عند محمد وقال الامام
 طهیر الدين لا يبرأ عن محمد وذكر ابو بكر الرازي انه لو قضى بخلاف مذهبه مع العلم بخبره قوله وذكر
 الخلاف في بعض مواضع في حل الاقدام عليه كفى المنع وغيره والقضاء على وفاقه اى وفاق مذهبه
 الحكم المختلف فيه مجمعا عليه اى بصير المختلف فيه متفقاً عليه حيث لا يرد قاض من فضاء المسلمين
 عند جميع المجتهدين كما هو المشهور ولكنه مشكل فان فيه شارة الى ان العبرة بحقيقة الاختلاف كما
 قالوا الا ان محمداً اعتبر اشتباه الدليل ولذا نفذ القضاء بشهادة رجل وامرأتين في الحد ودون القضاء
 باعتباره باطلاً النص في شهادته ولم يمتثل فيه خلاف يعقب به كافي الذخيرة والى ان خلاف الشائع
 ونحو معتبر كما ذكره المستفاد وغيره لكن الخصاف لم يعتبر الاختلاف الصدد الاول والى ان لا يشترط
 كونه عالماً بأنه مجتهد فيه والصحيح ان يشترط كما في الخلاصة ونحوه نفي بانه لا يشترط كما في الصغرى
 والى ان لا يشترط ان يكون القاضي مجتهدا كما قال الخصاف لكن ذكر الامام الخجسته انه قد اشترط كما في الرواية
 وذكر في الذخيرة ان حكم القاضي في محل مجتهد فيه انما ينفذ اذا علم بكونه مجتهدا فيه وحكم عن اجتهاده
 على رواية اليه الكبير يحى انه لا يقض بما يخالف قوله اصحابنا وفي الانساب عن احمد بن حنبل اذا كان في
 مسألة قول العلماء الثلاثة لم يسمع للحل ان يخالفهم والى ان القضاء في مجتهد فيه كفسخ اليمين نافذ
 في حق المقتض عليه ولان كانا عالمان ولهما راي بخلافه لكن قال ابو يوسف لا ينفذ في المقتض
 العالم والى ان حكم الخفي نافذ في الشائع ولو مدعيه وقيل ينفذ حكمه ان اعتقده المدعى والا فلا كما

في الصغرى فان عرض هذا القضاء ورفع على قاض آخر ثانياً بمضيه اي ينقضه ويجعله حكماً نافذاً
 وهذا من واجب التبرج بالقضاء فليس ان يرد فلو يرفع الثالث ايضاً قضاء الاول ورد القاض
 كما في المعنى وغيره وفيه اشعار بان لا يرفع ما يقض على خلاف مذهبنا الى قاض آخر لا يضيء وفي التام
 انه نافذ ليس لغريم نقضه ولا نقضه عند المجادل ولا يبيس سيفه لكن في التنف لو قضى قاض على قول
 من افاضل العلماء لكان صحيحاً وليس لاحد من القضاة نقض اليوم القيمة الا في خلاف الكتاب
 من الحكم كالقضاء بجلية في التسمية عملاً كما ذكره المص وغيره والاحسن ان يمثل بالقضاء بتقديم
 الوراثة على المداين فان الاول نافذ عند الطرفين كما في المغن وغيره والسنة المتواترة او المشهورة
 كالقضاء ببيع درهم بدلهين ورفع الحزمة بنفس عقد المصلحة ومن الظن الفاسدان ورفع منذ
 مالك والشافعية والافرنجية والالنفذ القضاء به وقد سبق تمام الكلام عليه والامام كالقضاء
 بمنفعة النساء فانهم اجمعوا على بطلانه وكفر بحمله كما في المصنف وفيه اشعار بترتيب الادلة فيقضي
 بالكتاب ثم بالسنة المتواترة ثم المشهورة ثم الاحاديث اجماع الصحابة ثم اجماع التابعين ثم وثم
 ولا يقضي بقول بعضهم في نظرية الرواية ثم اصحابنا البرجينة والبريوسف ومحمد اذا اتفقوا على امر
 يقضي بقول غيرهم كما في المغن ففي الاكتفاء نوع تقصير فلو كان المناسب بالكتاب ترك العمل بالكتاب
 هو المتز للمتواترة على بنينا صلى الله عليه وسلم والسنة ما صدر عنه صلى الله عليه وسلم من قول او فعل او تقرير
 والامام اتفاق المجتهدين من هذه الامة في عصرهم امر وهذا مختار الجمهور وقال الحصاص والبرجينة
 انه اتفاق جماعة من العلماء اجتهادهم وهذا مختار الجمهور وقال بعضهم انه اتفاق الجمهور وهذا
 الهلالية والكافي وثم في الكشف وان كان نفس القضاء اي قضاء الاول يحكم مختلفاً فيه بان قال
 بان قال بعض العلماء انه نافذ وبعضهم انه غير نافذ بناء على ان الحكم مختلف فيه وغير مختلف فيه
 كبيع المدبر فانه في المصدر الاول مختلف فيه ثم المتأخرون اجمعوا على انه لا يجوز فقال علمائنا ان اجماع
 المتأخرين ارفع للخلاف المتقدم وقال غيرهم انه غير ارفع وكذا الحكم في كل جازنة اختلفوا في اختلافهم
 مجمعا عليه عندنا باصناف اخر ثان وح ليس لاجل بطلان وبطلان بطلان اخر فليس لاجل بطلان اصناف
 بخلاف ما سبق فان الامضاء لا غير كما في المغن وغيره من الظن انه مجرد توضيح فانه مما اختلف فيه وقد
 من انه صار بالقضاء مجمعا عليه والقضاء بحجته ارجل عنده ينقض ما امر اي قضاء وباطل اي ديانته
 وعندها لا ينقض باطلا وعندها لا يفسد كافي الحقائق ولو كان القضاء شهادة زور وكذب اذا ادعى
 ادعى الحزمة او الحل السبعين هو اما العقود كالنكاح والبيع ونحوها كما اذا ادعى بها امرته واقام

زوية عليه وخصي به فانه يحل له الوطى عنده ولا يحد بها كما اذا ادعى انه باع هذه الجارية منه او اشترى عنها
 لو كان الثمن مثل قيمتها فنقد باطنا والا فلا فلو لم يتم البايع البيعة وحلف المشتري وورد الجارية
 على البايع حل له الوطى ان عزم بالقلب على تلك الخصومة وفي الهبة وسائر التبرعات عنده ولثان
 واما النسخ كالمطلق والافاقه ونحوهما كما اذا قبض بشه ودرانه طلقها ثلثا ثم تزوجت بزوج اخر
 بعد العدة فانه يحل له الوطى ظاهرا وباطنا واما عندها فيحل له ولا يحل للثاني اذا علم وعن ابي يوسف انه
 يحل له الاول من وعن محمد بن سالم لا يحل له الثاني ولان هذا القضاء مضمّن لانشاء عقد وللأشطر هو
 الزوجين في النكاح عند العامة وقيل انه لم يشترط لانه ثبت القضاء وثابت قضاء غير ثابت بشرطه
 اجمعوا ان القضاء في معتدة الغير منكوحة لا ينفذ باطنا فلم يحل له الوطى لمعنه وجعله انشاء ملكة
 اسباب الملك ولذا قال بسبب معين ولا يقضى عنها على غايب عن المجلس والبلد لان القضاء بالينة
 وهم تعلق الا ان اسلمت عن الطعن والاطاع غايب وفيه شعاريان لواق يتم غايب قضه عليه وهذا
 جمع عليه واطلاقه بشه الى انه لو اقيم البيعة ثم غايب لم يقض عليه وهذا عند محمد خلافا لابي يوسف وهو
 ارقق للناس عما قال الخرس والى انه لو تزوج عليه الحكم ثم اختفى لم يقض عليه عند الجعفيين وقال محمد
 قاضي على بابه ثلثة ايام فان خرج ولا قبضه والى انه يقض للغايب وليس كذلك فان في البسوط وغيره
 انه لا يقض على الغايب والذين غير خصم لكن لو قبضه وهو لا يرى ذلك كان نافذا عند الشيخين وعليه
 الفتوى فلو رفع الى قاض اخر ليس ان يسطر وفيه اشعار بان نفس القضاء فيه ليس بمجهدة فيه بل
 الجتهدة فيه بسبب القضاء وهو ان البيعة هل يكن حجة بلا خصم وقال الامام ظهير الدين ان نفس
 القضاء يختلف فيه فتوقف على احضار الكلي العاوى الابطهقة نايبة حقيقة بانابة الغايب اياه
 ولو بواسطه كوكيله وابيه ووصيه ووجه وصيه والى الاب ووصيه على القريب وشرا بانابة القافة
 كوصى القافة والمخراى الوكيل الذي نصبه لقافة ليسمع عليه الخصومة لمن اختفى في بيته ولا يحضر
 مجلس حكم بعد اباحت القافة اسما الى باب دار فيورثى او حكماى حكم بانه نايبة بان كان ما يدعى
 على الغايب من نحو الاشراء سببا لما يدعى على الحاضر من نحو الملك كما اذا ادعى دار على حاضره
 اشترها من الغايب فانه ان صدقه الحاضر لا يسلمها القافة الى المدعى فانه قضاء على الغايب
 وهذا حيلة لدفع دعوى الحاج وان انكره الحاضر فاقام بينة عليه قضه القافة بها عليه وهذا
 قضاء على الغايب بضم ولذا لو حضر لا يحتاج احد لعدان مولاك وكلنى ان احمل اليه فاقام العبد
 بينة ان مولاة اعتقه فانه يقض بها على الحاضر بقصر يده عن العبد لا بالعنق على الغايب فان العنق

وان كان مرجحاً لانزال الوكالة بان وجد بعد الوكالة لكنه قد لا يجب بان لا يكون هناك وكالة فلا
يكون العتق سبباً لانزال المحالة لا يقضي على الغائب ان كان ما يدعى على الغائب شرطاً لا يدعى
على الحاضر لان الشرط ليس باصل بالنسبة الى المشرط بخلاف السبب فان قضي فقد قضي على الغائب
كما اذا قال رجل لامرأته ان طلق فلان فانت طالق ثم اقامت المحاطبة بينة ان فلان طالق امرأته
وهو غائب فانها لم تقبل ولم يقض بالطلاق على الغائب وقيل قبلت ولا ولا يصح وفيه اشعار
بانه لو علق بالانقضاء على الغائب كما اذا علق امرأته بخول زيد الدار ثم اقامت بينة انه دخلها قبلت
وقضي بالطلاق والحاصل ان الشرط ان كان مضراً نحو الغيب لا ينتصب الحاضر خصماً عنه ولا
انتصب وتام في العارضي وضع تحكيم الخصمين اى جعلهما حاكماً على انفسهما ولو احدهما قاضياً وفيه
اشعار بان الحكم لا يحكم غيره الا برضاها كما في المغني من صلح بالضم والفتح قاضياً تميز اى صلح قضاة مو
شهادته فصح تحكيم المرأة والفاق كما وفيه نفي ان لا يكون اهلاً للتحكيم ثم صالح اهلاً له وحكم
لم ينفذ حكمه كما اذا كان عبداً او صبياً او كافراً فاعتق او بلغ او اسلم كما في المغني في غير ذلك من الحدود
كالزنا وشرب الخمر والسيرة واللعان والقتل فلو حكم فيه كان باطلاً بخلاف فالظرف متعلق بالتحكيم
وقود اى قصاص فلا يصح حكمه وهذا رتبة عنه ومختار الخصاف للكون في رواية الاصل وقد صح ذلك
قياساً على غير من التفوق وهو الصحيح كما في شرح ادب الفقهاء والغير شامل للطلاق والعتاق والكتابة
والكفالة والشفعة والنفقة والديون واليسوع والذبح فها من المجتهدين كالطلاق المضاف وهو
الصحيح من للذهب الا ان كبراً من مشايخنا استنعوا عن المنعوى بكيداً بخلاف العوام كما في المغني وذكر
في الخلاصة ان حكم في الدين المضاف وسائر المجتهدين نافذ على الاصح لكن لا نفه به وفي الخلاصة
لواستغنى فيها فافقه ببطلان الدين وسعدان ياخذ بفتواه فان فتوى لفتية الجاهل الحكم الموقى
ولزمها اى الخصمين حكمه كالمولى وبالبينة او الاقرار او انكول لانها ولاه عليها وصح اخبار اى
الحكم باقرار احدهما وبعدها ولاه حال ولايته اى حال يماره ولايه الحكم كما اذا قال لاحدهما قد اقرت
عندي او قامت بينة له بذلك فعدلت فلان قد حكمت به لهذا عليك فانك التقض عليه الاقرار واقامة
البينة فنقد حكمه لا يملك اشارة الحكم في حال ولايته فلو غلب قبل ان يقول حكمت به لم يصدق في ذلك
وفيما اشار الى ان اخبار باقرارها وعدلتها هي جمع والى ان الاخبار بعد الحكم ليصح بلا بينة لا يفضل
الولاية كما في الهداية لكن في الميسر انه لم يصح بعد القيام عن مجلس الحكومة لانه صار كغيره وفي المغني
ان لو اخبر عن الحكم وقبله كان نفذاً لان الحكم كالمولى ولكل منهما اى الخصمين ان يرجع عن تحكيم قبل حكمه

عليهما فالغزل غير محتاج الى الاتفاق بخلاف الحكم وللاول حكم بعينه لم ينفذ لكنه لو اجاز العاقل بعلم
 جاز فان رفع حكمه الى الحكم الى افاضه سوي مضاه ونفاه ان واقف حكمه مذهباً واعتقاده
 القاضي فلا يفتح بعينه وابطاله ان خالف مذهباً فلا ينفذ بعينه وان كان محته مذهباً فلا
 الظاهر ان ليس للقاضي ان يبطل حكم الحكم كما في الزاهدي ولا يصح القضاء والشهادة لمن يكون
 بينهما اي بين القاضي والقاضي له او الشاهد والمشهد له ولا ذوات زوجية فلا يقض ولا يشهد له
 وان سفل ولا للوالد وان علوا الزوج للزوج وبالعكس فلو قضى لزوجته وبالعكس او ابنته او
 اخوانه باطلا وقبل جاز ان واقف مذهباً وفيه اشعار بان القضاء والشهادة يصحان عليهما وبمثل
 الاخ والعم والحال ولم بينهما اوضاع بلا ولا ذمة شرع في مسائل شتى فقال وصح لا يوصل الى جعل
 وصيا لم بعد موته بلا علم الوجه بايصاير حتى لو باع شيئا من التركة جاز وهذا ظاهر الرواية وعن ابي
 انه لا يصح بلا علم لا يصح التوكيل بلا علم حتى لو باع شيئا من مال الموكل لم ينفذ اتفاقاً وشرطاً عند
 عدل او مستورين في المسائل الخمس الاية ولا يقبل خبر فاسقين لان خبر الفاسق واجب التوقف
 ويقبل عندهما وفيه اشعار بان لا يشترط لفظ الشهادة لغزاً لو كلف اي وكيل يتعلق به حق الغير فاذ لم
 يتعلق به لو كلف ثبت وكلفه في عقد الوهن لم يغزل ولو اخبى به عدلان وسياتي نعمة الكلام في الوكالة
 وعلم السيد اي شرط خبر عدل او مستورين لعلم السيد بخباية عبده حتى لو اخبى بهما فاسق او مستور
 فباع لم يكن غناراً للمفاد عنه ولعلم الشفع بالبيع للعقار حتى لو اخبى بهما فاسق او مستورين لم يفسد
 عنه ولعلم البكر البالغ بالكنح اي بكناح الولي اياها فلو اخبى به فاسق وسكت لم يكن رضاعاً
 ولعلم سلم في دار الحرب لم يهاجر اليها بالشرع ظن علم فلو اخبى بالصلوة وغيرها من العبادات
 عدل او مستورين لزم ذلك كما لو اخبى به فاسق وصدقه واما اذا كذب فلا يلزمه عند خلافها
 كما قال شيخنا والاصح عندنا ان يقبل فيه خبر الفاسق عند الكل حتى يلزمه قضاء ما فاتته من المصالح
 والصوم وغيرها بعلم جاز الفاسق لانه ما مورباً لتبليغ من جهته صلى الله عليه وسلم الا فيبلغ الشاهد
 الغائب كما في كشف المناد والتممة في الكراهة بشرط غير ذلك لصحة التوكيل فيقبل فيها خبر واحد
 ولو كان بلا خلاف فخلوها عن معنى الالتزام وقبل وجوب قول قاض عالم عدل قضيت انا بهذا العقار
 لو بدلتا لفظاً لثمة وهذا ظاهر الرواية وعن محمد بن رجوع الى انه لم يقبل به اخذ كثير من المتأخرين
 قالوا ما احسن هذا في زماننا فان القضاء قد فسد وادبهم كما في الكافي وغيره وعلم هذا لم يقبل
 كتاب لقاضي القاضي في شيء مما كان في الكرمان وقبل قول جاهل عدل ان بين سببه بان قال في

حله انما استقرت القضاة بانها ما هو المعروف فحكمت عليه بالرجوع فلم يبين سبيل يقبل قوله
 لانه ربما يظن غير الدليل دليل الجمل بخلاف العالم العادل فانه قبل قوله بلايان السبيل يقبل قوله
 غيرهما من عالم او جاهل فاسقين وفي الختم عليه بماه الى ان السكوت من تنمة المسائل اولى فانه
 المقبول القول اعز من كل غير كتاب **الشهادة** او يرد بعد القضاء لان مع التماس شرف
 منها ذاتا هي لغرضه قاطع كما في القاموس والحضور مع الشاهدة بالبصر او البصيرة كما في الموت
 او الاخبار بصفة الشئ عن مشاهدة وعيان يقال شهد فلان عند الحاكم لغمان عاقلان بكذا شهادة
 فهو يوم شهود كما في المفردات وغيره وربعه اخبار اى اعلام بحق اى بما لا يعمى ما ثبت ويسقط
 الا انه يستعمل في العادة في حق المالكية لا غير كما في اقرار الكرماني للغير اى يحصل لغيره من كل الوجه
 كما هو المتبادر فيخرج عنه الانكار فانه اخبار بنفسه في يده وكذا دعوى الاصيل لانه اخبار بنفسه في يده
 وكذا دعوى الوكيل فانه ليس باخبار للغير من كل الوجه كما ظن غير اخبر فخرج الاقرار اذ هو اخبار عن نفسه
 ويدخل فيه الشهادة بالزنا والبيع ونحوهما فانه في الحقيقة شهادة بالحد للشارع على الزاني والخن
 للبايع على المشتري بروية الهدال ليست بشهادة حقيقة وكذا لا بشرط لفظ الشهادة على اى
 والقول بانها شهادة بالصوم او الفطر للشارع على المكلف يكون اخبارا لم يحصل له على نفسه ويجب
 اى يفرض اداء الشهادة في غير الحد ويحذف المضاف والمجاز الى سبيل يطلب المدعى وان لم يتعين
 المحل فلا باس بالخوض في المحل ان لم يتعين والا فواجب ان حقه قد صاع كما في الاختيار ويستثنى
 منه ما اذا خاف على نفسه من سلطان غيره وكذا اذا علم انه اقر عنه بما هو باطل في الواقع وكذا ما اذا
 علم ان القاتل لم يعول على ما قال خلف بن ايوب ولم يقبل شهادة على ما قال ابو بكر الاسكافى في
 المضمرات وفيه شعور بان لو امتنع عن اداية بلاعة ظم صار اثما فلو علم انه ان لم يشهد يذهب حق
 الشهود وصار فاسقا كما في الخزانة فلو شهد بعك لم يقبل كما في الخزينة وسرها اى اجزاء الشهادة
 في الحد وما فضل من اظهارها لانه اشاعة فاحتمه ويقول وجوبها في شهادة الرقة اشهدته اخذ
 ماله ولنصرح قال لا يقول رقة ولا لصاع حق العبد بالقطع كما ياتي ووضا بها اى اقل الشهود
 للزنا اربعة رجال للمباغعة في السر على اثنى اثنين وللقدوسة النفس والطرف وباقي الحد وغير
 الزنا من الرقة والقذف واللعان والشرع وجلان لا رجل وامرأتان لكن من القضاء انه فاخذ
 بتلك الشهادة لاشتباه الدليل ووضا بها للبكارة وجوبا وعلم فان شهدت انها كبر لرجل
 في العنين ثم يفرق بينهما وان شهدت ان المبيعة ثيبه يخلف البايع على البكارة ثم يرد البيع اذا

اشتراط البكارة والولادة فشهدت انها ولدت هذا المولود فلو شهدت على استئصال البكر
 لم يقبل عنده في حق الارث خلافا لما يقبل في حق الصلوة وبالاختلاف وعيوب النساء ولو جاز
 فيما لا يطلع الرجال عليه امراة واحدة والاحوط امراتان والاجب ثلث والمخرج عن الخلاف اربع
 كما في الاختيار وفيه اشارة الى انه لو شهد رجل بالعبث له او الولادة والرتقاء لم يقبل ولا يصح انهما
 تقبل ويجوز ان يصوم وقع عليها بلا قصد او مع قصد الشهادة كما في الخزانة واللائم ما يطلع عليه
 الرجال لم يكن شهادتهن قامة كالشهادة على جرائم النساء في الحام كما في الكرماني وغيرهما من
 المحققين ما لا كان او غير كالنكاح والرضاع والطلاق والعتاق والبيع والوكالة والاصابة وغيرها
 بطلان او رجل وامرأتان او خنتان وفيه اشعار بان لا ترجح بالزائد على اثنين وان كان عدل
 كما في دعوى الاختيار ويستثنى من جواز صبيان المكاتب فانه يقبل فيها شهادة المعلم منزها كما في
 التحقيق ونحوه اي يجب لكل اي لوجب قبول شهادة الرجال والنساء في الحدود وغيرهما من الحق
 العدالة لغة الشقاعة وشراها انما هو مجموع في دينه وسياتى التفصيل وفيه اشعار بان لا يجوز
 القبول قبل الاهلية اي الحرة والبلوغ والاسلام وبانه جاز القبول بعد ما قبل العدالة كما في كشف القدر
 وغيره الا ان القاضى انما يذكره المصنف في القضاء وفي الزايدة الاخرى لقائه المصدق في شهادة
 الفاسق يقبل والا فلا ونحوه لكل لفظ الشهادة فلو قال علم او اتيقن لم يقبل شهادته وفيه
 الكشف ان الاداء يصح بلفظ عن الولادة والتحقيق كل لفظ اشهد وما يماويه في المعنى وقال القدر
 انه ليس بشرط في شهادة النساء في الولادة وغيرها والاول هو الصحيح كما في الكافي وفيه اشعار بان
 اللفظ شرط لنفس القبول لا لوجوبه بخلاف العدالة كما في الكافي وغيره وانما لم يقبل بهما لما اشأله
 في القضاء كما في فليس في البيان تساهل كما ظن ويسأل القاضى سرا وعلاية عندهم عن حال الشاهد
 حانه واهل سوقه فان لم يوجد فاهل محله من كان عدلا صاحب خبرة بالناس غير جامع ولا فقير
 ويصح ان يكون فقيها يعرف سباب البرج والتعديل وفيه اشارة الى ان البرج والتعديل مقبولان
 بعد الشهادة والى ان تعديل المشهود عليه صحيح الا اذا كان فاسقا ومستورا لا يتولى كان اقر الى
 على نفسه الا ان يوجب القضاء على القاضى والى ان القاضى اذا عرف جرح الشاهد وعدالته لا يسأل
 عنه كما في المحيط ولو عدل في قضية لم يستعدل في اخرى الا اذا طالت المدة وتكلموا فيه والصحيح
 قولان ستة اشهر والقول في القاضى كما في المضارب فيسأل عندهما سوا المطلقا غير مقيد
 بطعن الخصم وعنده ويحق دون حق واما عندا بحيث فيسأل اذا طعن الخصم الا في الحدود والقول

واختلفت انه اختلاف وان ابرهان ونساي باعدهما من ان يسأل بلاطعن يفتق كما في التاميم
وكذا الاختيار ان تتبع كثير من كتب ابى بكر الرضى فلم اجده ان رجح قوله على قول غيره الا هذه
المسئلة لفساد الوثائق وكذا السؤال سراى كفى يتر بان يعكف غالباً الى المركز رسولا او كتابا
في اسماء الشهود وانسابهم وعلامهم ومحامهم فكتب تحت العادل عدل والمستور مستور والقاسى
الله اعلم فتم الكتاب ثم يقول القاضى المدعى غير العدل رضى شهودك ولا يقول جرحوا ولا
يحتاج الى العلانية بان يجمع المقاضى بين المركز والشاهد ويقول للمركز هذا الذى عدلته عليه
اشعاره يفتى بكفاية السؤال فان الاصل اشراك المعطوفين في القيد وعن محمد بن تركي العلما
بلاء وفتنة وتركيب السر احدثه شرح وعليه لفتوى كما في المضمرات وغيره ويشكل في الاختيار
ان يسأل سر علانية وعليه لفتوى والاثنان احوط الواحدة التركيب اى تعديل الشاهد بان
يقول المركز هو عدل او ثقة وقيل كلاهما ليس بتعديل ولو قال اعلم منه الاخير كان تعديلا لا
الاصح بخلاف ما اذا قال اعلم منه الاخير اى علما فانه ليس بتعديل على الاصح وبلغ الفاظ عدل
ثقة جاز الشهاده كما في المحيط وفيه اشعار بان يصلح في تركيبة السر عبد واحد او امرأه واحدة في هذا
العلانية فان اهلية الشهادة والعدل شرط فيهما كالعلة في الكل كما في العلة في غيره فليس كما
يلبغى والاثنان احوط والواحد كاف في ترجمة الشاهد اى تفسير كلامه بغيره اخرى الى القاضى وهذا
مصدر ترجم فالتاء اصلية ومنه الترجمة اى بضمين او ففتح التاء وضم الجيم المفضل للسان
كما في القاموس وتركه الاضافة الى الاثنان احوط في ترجمة المدعى والمدعى عليه كما في التاميم
وغيره في الرسالة اى فيما نقل من كلام القاضى الى المركز وفي العكس وهذا كله عند الشيخين واما
عند محمد في شرط العدل في الترجمة والرسالة وعنه لا يشترط العدلية تركيبة السر ولو كان
حقا لا يشترط الا بشهادة الارباع اشترط الارباع عند كما في المحيط ولا يشترط لصحة الشهادة الا بشهادة
فان الشطر العلم فيحوز ان يشهد بكل ما سمعوا وبصرهم كالبيع والاقرار والطلاق والغصب والقتل
والقتل ما ثبت بدون القضاء فلو توسط رجلين رجلين وقالوا لا نشهد عليك بما تسمع منا
حل لان يشهد به كما في الصغير وفيه اشعار بان الاشهاد ليس بلانم فحق لكن في الكبرى انه في
المدنية والبيع فحق الا اذا كان المال قليلا كدهم لان في تركية خوف تلف المال الذي فيه تلف
البلد الذي هو حرام وقال استاذنا انه لا يثبت الا في حق المأثبات بالقضاء مثل الشهادة على
الشهادة فانه شرط فيها كما ياتي ولا يشهد في واقعة من راي خطم فيها وعلم انه نقش حاتم والمال انه

لم يذكر فيها شهادة وعلم بها المشاهدة الخط وعندها ما عندها فيشهد وعليه الفتوى كما في
الحقايق وقال نعم الامة انه يشهد اذا اتقن انه خطه ولا يوجد شاهد غير كافي المنيه وقيل لا خلا
في الشاهد اما الخلاف في القاض اذا وجد شهادة في دليوانه وفيه اشعار بان لم يشهد وان تلك
جلس الشهادة او اخبر قومه ثقة وفيه الخلاف كما في الهداية وقال الخصاف ان من شرط صحة
الشهادة علمه ان يذكر الحادثة ويبلغ المال وصفته وناسخه والا فان شهد فمورع عند البيهقي
ان يكون الصك مسودعا وان لم يشهد وان اتقن انه خائنه وعند محمد ان يذكر خطه به يفتى كما
في الخلاصة ولا بالتسامع من قبل حذف الفعل لقوله تعالى والله يسجد من السجود لا يري فلا تسامع فيه
كما ظن والتقدير لا يشهد بسبب التسامع لا العيان وهو لغة النقل عن الغير وشرعا لا الشهادة وهو ما
حصل من العلم بالتواتر والشهرة او غير ولو خلا عدل كافي الكافي وغيره وما سلك لا يخرج عن
مخالفته الا في النسب فانه جاز ان يشهد انه ابن فلان بن فلان بن فلان من سمع من جماعة عنده
او عدلين عندهما وقبل يشهد انه عبد عدل وفي الغيب لم يقبل الا اذا شهد عنده عدلان من بلدك
على الصحيح كما في شرح ابي القاسم وغيره والموت فانه لو شهد به من سمع من قومه عن بعضهم ومن عدل
عند آخرين وحلوم يقبل المقاض شهادة جاز ان يخبر به عدل لا يشهد به معا ولو اخبر واحد بالموت
والآخر بالحياة اعتبر العدل ولو كان كلاهما عدلا اعتبر الموت كما في النهاية والتمساح فانه يشهد من
سمع من جمع عنده وعدلين عندهما وقيل يشهد به عدل كافي المحيط وذكر في المنية انه لو اخبر واحد
جماعة من حضر مجلس عدل فلان ثم جحد جاز ان يشهد به والدخول بامارة الاحكام كالعادة وغيرها
وفي الخلاصة لا يشهد بالتسامع في الدخول ولا يثبت الا بشيئ الخلق ولا بتدبير القاض اي كونه قاضيا
في ناحية كذا فانه لو سمع من الناس جاز ان يشهد به وفي اصل الوقف ان يشهد ان هذا الميراث وقف
على موضع او جماعة كذا وفيه اشارة الى ان ذكر الميراث شرط حتى لو لم يذكر لم يقبل شهادة على ما ذكره
المعنيين كافي الكافي ليس بشرط على المختار وان كان وقفا قد يماضي صرف الى الفقير كافي خزانة
المعنيين وذكر في الظهير ان كان وقفا مشهورا لم يعرف واقفه لم يقبل بل اذكر على المختار وفي
التممة انه شرط بكل حال على الصحيح ثم ذكر جملة مستانفة بالتسامع كما ظن فقال لا يشهد به على المختار
وان يكن فيه رواية على شرطه اي شرط الوقف بان يوصي الى الميراث كذا والى العاق كذا مثلا
وفي اشعار بان لا يشهد على اصل الوقف وشرطه لم يقبل لانهم صاروا فسخة بالشهادة على شرطه كافي
الاسم وشرط الشهادة الا بطل بعضها بطل كلها كافي الجواهر والاكتفاء يشير الى انه لا يشهد بالتسامع

في القتل ولا في المهر ويقبل فيها ولا في الطلاق والعتاق والولاء خلاف ما يبيحون كما في الخلاصة
 والى ان لا يشهد به في الاملاك واسبابها كالبيع والهبة والصدقة كما في النخبة الا اذا اخرج وظرف
 اي يشهد بالتسامع في هذه الامور اذا اخرج الشاهد جلال او رجل وامرأتان فيشترط العدل ^{شرط}
 العدل ولا لفظ الشهادة على ما قال بعضهم كما هو الظاهر الاختار وكذا في العمد اي يشهد بالتسامع
 اذا سمع من المحدود في القذف والنسوان والعبيد وصدق ظاهره وكذا من البصير المبرور كمن اشتهر
 انه ان كان واحدا كملها شرط والا فلا ثم شرع فيما ليس من الشهادة بالتسامع بل بالبيان فقال لا يشهد
 بالتسامع راي جالس اي كل من راي رجلا في ناحية مجلس مجلس القضاء لعله حال كون الجالس لا يعمل
 عليه الخصوم اي المدعي المدعى عليه فامس اي يشهد لراي على ذلك الجالس قاض هذه الناحية
 كذا يشهد راي رجل وامرأة يسكنان بيتا واحدا بينهما انسا ط الا زواج كالعنفقة والتفيل فان
 الناح الا بساط يستباح شدة على ان عرسه عملا بالظن وكذا يشهد راي نسوة وعارف مال باوصاف
 كحل ووهو حقوقه سوى الرقيق الكبير فان غير المعير عن نفسه من الرقيق كالتامع وعن الائمة الثالثة
 انه كالكبير كذا في النخبة في يده متصرف عرف بوجهه واسمه ونسبه فانه مظروفيه راي لا يخرج من اشارة
 اليه كالمالك لظنهم جميع المالك والمالك اي تصرفا مثل تصرف المالك لا تصرف النائب كالتصاير والوكيل
 على انه اي ذلك الشئ ملكا المتصرف وفيه رمز الى انه يشترط مع ذلك ان يقع في قلبه ان ذلك الشئ
 له اليد وقيل انه ليس بشرط وبالأول ناخذوا الى انه لو لم يبر المالك والمالك او راي الملك وعرفه ولم
 يبر المالك لكن سمع من الناس انه لا يشهد ملكه كما في النخبة ثم استدرك ما يوجب صدق الكلام من جواز
 التقييد بالتسامع فقال لكن ان قال الشاهد في كل من الحجة المسموعة انه الواحد الذي تمتد قاض
 ان شهادتي بالتسامع او يحكم اليدي اي حكم تصرف المالك على تلك الشهادة بطلت شهادته على الصحيح
 لان ترك الاطلاق ينبغي عن اعتراف الشبهة في تلك الشهادة كما في الكافي وغيره وهذا لا ائمة الثالثة
 كما في قضي لكنهم لم تبطل في النكاح والنسب اذا قال بمعناه من قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب و
 كذا في الموت اذا قال اخبرنا به تقصه وكذا لم تبطل الوقف على ما قال المرعشي كذا في العاقل و
 من شهد على موت زيد بقرينة الا في فلا تسامع فيه كما ظن انه اي بناء على ارجح ويجوز ذكر القرينة
 على انه للتفيل وفي زيد او انه عليه قبلت شهادته وهذا عيان بالكرامى معانيه للموت حكما لا
 تسامع لانه لا يدفن ولا يصلى الا على الميت فكانت شهادته على الميت وهذا اذا لم يكن الشاهد منهما
 في ختم بان لم يكن من ورثة ولا موصي ولا فلا كذا في العمد وغيره والاحسن تقديمه على قول ^{يشهد}

راجعة فثبت كذا
 وزاد في باب ما يثبت
 به صريح

رأى مجلس كمال الأغني فصل ويقبل الشهادة جواز من أهل الأهواء الذين خالفوا في العقيد
 من أهل القبلة وكانوا ستة فريق الخارجية المكفرون المختارين وطحمة والزيبر وعائشة ومعاوية
 رضي الله عنهم والروضة الملعونة اللاعنون على الصهرين وغيرهم من الأخيار عليهم رضوان
 الله إلى يوم القدر والقدرية المنافون للقضاء والقدر عنه نقلاً والخبرة المنافون لقدرة العبد
 والمعلقة القائلون بخلو الذات عن الصفات والمحنة المنافون لضرب الذنب مع الإيمان ثم
 صار كل فرقة اثني عشر فم اشترى سبعون فليقاكم في النار لأنهم اتفقوا على التوحيد كما في التسديد
 وغير من شرح الهداية لا يعلم أنهم بهذه الاعتقادات صاروا فاسقين فكيف تقبل شهادتهم
 مطلقاً لأننا نقول بالإسلام أنهم فاسقون فإن الفسق لا يطلق على فعل القلب كما في الكرماني واللام شاة
 إلى أن كل من كفر منهم كالجمجمة والخواج وعذالروافض والمنا يرون بخلق القرآن لا تقبل شهادتهم
 على المسلمين كما في الشارع وعن أبي يوسف من كفرته لم يقبل شهادته كما في المحيط المحيطية طائفة
 من الروافض برئيسهم أبو الخطاب محمد بن أبي وهب صليبه على بن موسى بالكوفة لأنه قال إن علياً
 الأله الأكبر وجعفر الأصغر فأنهم لم يقبل شهادتهم لأنهم يستحيون الشهادة لكل من حلف عندهم وقيل
 برون الشهادة لشيعةهم وأجوبة الأهواء جمع هو مصدريه إذا احبوا وشهادتهم بحسب الموضع
 والتمسح محمود إذا كان أو لم يكن ممانعاً عليه المدعوم ومثل أهل الأهواء وهم ليسوا بالطائفة بعينها فأنه
 يقال على كل من خالف سنة شاذيل فاسد كما في الكرماني ويقبل الشهادة من الذي العدل على
 في الكفر فلا يقبل شهادته على المسلم ولا شهادة الكاذب منه على أحد الكذب حرام في جميع الأديان
 كما في الهداية وإن خالفوا ما كان نصارى والمجوس وعلى المستأمن وإن اختلفوا إذا كان الذي كالمسلم
 في قبول الشهادة عليها ومن المستأمن على مثله أظهر وموضع الصغار زيادة الإيضاح إذا كان من دار
 واحدة فلو كان من الروم والترك والهند يقبل شهادة المستأمن على الذي كما في الكافي وعلى حله
 ومن عدوله أي فرج بخونه وخبره فخره وقيل إنه يعرف بالعرف كما في خزانة المفتين بسبب الدين كى
 بأمر ديني لأنه لا يكذب عليه كاهل الهوى كما في الاختيار ولا يخفى أنه مستند به بما قبله وبما بعده
 والبارظف عذ ولا محذور كما ظن ثم أشار إلى تعريف العدل على القول الصحيح كما في الكافي في
 فقال ومن اجتنب لكبار أي كل فرد من أفراد الكبار كما في أكثر الكتب لكن في قضاء الخلافة
 المختار اجتناب لأصناف الكبار فلو ارتكب كبيرة قبل شهادة واختلفوا في الكبيرة والأصناف
 ما كان شيعياً بين المسلمين وفيه هذه حرمة الدين كالأمانة على المعصية وضرب المزليير والطائير

كما في الخلاصة والمجيب والنتيجة والكافي والمضرب والكلمة وغيرها من الكتب المعروفة والميلان
 المقام الشرح ثم اشار الى من قال من الشافعية ان الصغيرة بالاحرار لا تصير كبيرة فقال ولا يضر
 على الصغار اي لا يعزم على كل فرد من افراد الصغار والصغيرة خلاف الكبيرة وقد بين وانما جمع و
 اللام يرد الى الجنس ليس على ان كان شرط العبد على فعل كل كبيرة شرط العبد عن نية كل صغيرة
 كما في التفسير في الظل الحسن الصغيرة وغلب صواب الخطا اي كثر حسنة بالنية الى صغيرة في
 اجتناب الكبائر فان فعل نية حسنة وتسع وتسعين صغيرة فهو عدل وان فعل حسنة وصغيرة
 ليس يعدل وكان عليه ان يزيد قليلا آخر وهو ان يجنب الافعال الدالة على النية وعدم المروءة
 كالبول في الطريق كما ذكره المقام الشرح ولا ريب فيه فان ترك المروءة ليس بكبرة وقصحه في فضله
 الخلاصة فتزيفه بدخوله في الكبائر باطل واقلقت الذي لم يجتنب بعد الكبائر وخوف الهلاك
 فان الختان من ايام السابيع الى عشرين سنة فلم يقدر الا ان ترك استحقاقا والخضعة الممنوعة
 الخصبة ولذا نزلت لانه فاسق الاب والعمال بالضم والتشديد لانه السلطان وقيل المارون
 انفسهم وقيل ان كان العالم وجبها ذمرا ولا يحاذف في كلامه تقبل شهادته والافلا وقال الجمهور
 انهم اخذوا الصلقات وقالوا ان في هاتين لا تقبل شهادته لغلبة الظلم كذا في الكافي والصحيح
 انهم ان كانوا عدلا تقبل والافلا وذكر الصلة الشهيد لا تقبل من الرئيس والحاج في السيرة البلد
 والطراف كما في المجيب وشهادة عمال الوقف لا تقبل على الصحيح كما في الجواهر لا يقبل من الاخير في شيء
 من الحقوق سواء كان سبهما او غير دينه او عينه منقول او عقارا وسواء كان اعمى وقت العمل او قو
 الاداء واما اذا لم يكن اعمى وقت العمل فان كان المشهود منقول لا يقبله بالاجماع وان كان دينيا او عقارا
 فلا تقبل عند الطوائن خلافا لابن يوسف وهذا فيما لا يجري فيه التسامع والافتقار بالاجماع كما في الذخيرة
 وانما يعرف كونه بغير وقت العمل بما اذا عرف القاض الوقت الذي عفي فيه وتاريخ الذي عفي فيه ذلك كما في المبسوط
 ولان مملوك في او مدبر او مكاتب او امر ولد ومعنى البعض لانه من اهل الولاية على الغير من محدث
 في قذف اي لفظة وان تاب لان تمام حقه برونه شهادة وفيه اشارة الى ان الشهادة قبل الحد تقبل
 قبل اكثره وعنه لا يقبل بضرب سوط واحد والى ان شهادة المعذر التائب مقبولة كما في الكافي فلا
 ان المحدث وفي الشرب ونحوه تقبل كنهادة العاصق بعد التوبة وقيل لا يقبل شهادة الابعدة سنة
 اشهر وقيل بعد سنة والصحيح انه موقوف الى امر المحدث او القاض كما في الكافي ولا تقبل شعر
 بانه لو اقام بعد الحد اربعة من الشهود على صدق مقالته صار مقبولة الشهادة وهو الصحيح كما في

الكرماني الاس حذوف حال كثر فاسلم فانه يقبل شهادة على السلم اذ لا سلام لم يقبل شهادة على الكذب
 كما في الكافي ومن عد علي عدو بسبب الدنيا اي بام وبنوى لضهور نفسه كما في بعض نسخ الهداية
 والمحيط والمختار وغيرهما من المتداولات فلو شهد موزي رجل بالضرب وغيره لم يقبل وفي علم
 السنن وغيره من كتب الحديث انهماس العدد وتقبل اذا كان عدلا وهو الصحيح عند صاحب المنيعة
 لكن لا يخفى انه لا يعارض ما في كتب مذهبنا على ان نفسه قد قال ان الاول مذهب المتأخرين
 فعلم انه الصحيح في زمانهم زماننا ومن سيد لعبه ومكانه وامته وام ولدك لانه شهد نفسه
 فتقبل على احد منهم ولو شهد افردها النكاح ثم اعتق فاعادتها لم يقبل لثمة الكذب ولا يقبل
 الشهادة من تركه لشريك فيما يشتركان من القمار وظرف الشهادة والاطم يشتركان فيه فانه لا يصح الا
 عند الاخفش والاضافة للعهد اي شركة العنان فانها لا تقبل للشريك المفاوض لانه لا يكون الا في
 جميع المال وفيه اشارة الى انها يقبل فيما لا يشتركان فيه كالنكاح والوصية والحدود ومن مخفف في
 التوق على اليهود والكفر افع كما في التهذيب ثم قال يفعل الروي من التشبه بالنساء
 في التزيين والتكبير من الرجال ولما اذا كان في كلامه لين او في اعضائه تكسر فهو كالحنف فتقبل
 اذا كان مع رجل ولم يامر اثنان ومن فاجح في مصايب الناس ولو بالاجر فتقبل من ناح في
 مصيبة نفسها كما اشار اليه الكافي وغيره وينبغي ان لا يقبل لان صوتها حرام كما ياتي والنوح الذرية
 بالكام وتعداد المحاسن ومغنية اي من نفعه وتشد شعرا في الحكمة او غير حكمة صوتها كما في
 النخبة وغيره لكنها المحرفة بالثقة بين مخرج الغنى لم يسقط العدالة كما في الكرماني ومدين الشرب
 اي المصير طرأ على الشربة المسكرة غير الخمر فان المدمن الدوام على اللهو واتباع الهوى دون
 التداوي واما اشراط الادمان يظن فيه الشرب والا لم يخرج من العدالة واما استغنى الخمر لان
 مدمن شربها باللهو ساقط العدالة كما في الكرماني وخزانة المفتين واليه اشير في النخبة والمصنفات
 وفيه اشارة الى ان من السكر يخرج عن العدالة كما في المحيط وذكر في النظم انها لا تقبل من غدا
 الخمر والمسكر لا تاويل وفي الاختيار وغيره انها تقبل عند محمد بن شارب لتبذ ستا ولا اذا سكر
 او شرب على اللهو وقيما قال المصنف انها يقبل من يرضى شرب الخمر بقول الاطباء لا علاج له الا الخمر لان
 في حرمتها خلاف كلام كذا ذكرنا على ان الصحيح انها حرام نعم لو شرب لفض شيء في حلقه ونحوه مما
 ينفعه لا محالة كان سباحا كما في التمرات وغيره واعلم ان الجالس مجلس الخمر كالمدمن كما في التمرات
 ومن يلعب بالطيور اي يطير لان اللعب حرام فمن اسكها بذا تطير فعلى كافي الكرماني وكذا لو

خليفته المعروف وقال شيخ الاسلام انه ليس بعدل للمهاج مختلط بغيره في تصرف في ملك الغير كافي
 النخبة واللعب بالكسر حصه لعب بالكسر يلعب بالفتح اي فعل فعلا غير قاصده مقصدا
 صحيحا كما ذكر الراغب وفي الكشف انه لا يفيد فايده اصلا والطيور جمع الطيور او بمنزلة الطيور
 بالضم معرب دنيه برة فانه تشبيه بالتيه الجمل ويدخل فيه المهار ونحوه من الملاحى المستعدين
 المسلمين دون نحو الحمله وضربه لقضيب الا اذا ضم معضا الرقص وكذا الخرج من البلد لقدم
 الامير او للتعظيم او الاعتبار كما في الكبرى او يعنى من رجل للناس لا لنفسه لرفع روم فيقبل من
 المعنى فانه العالم بالتفقه لغوه فاوهر الشهادة لا عدلان الضيق كما في الكرمانى او تركب ملحقه
 كالزنا والسرقة واللواطه عندها ويدخل النذف قبل الحذف فانه كسرة مستقطعة العلة ويهتفى كذا
 الكبرى لكن يشترط اعلات الكيفية كما في النظم واكثر ما ذكره لتفصيل ما اجمل في العدل فلا يلحق
 الظان ان الظن تركه لانه مستفاد منه او يدخل الحمام ويجمع الناس مرة بلا ازال لان ابداء العورة
 فسق كما في الام وانما سمى بالحمام لانه معرق يعم اسحم الفرس اذا عرق والاذا بالكر ما يلبس عند
 الدخول في الحمام او ياكل الربوا مع العلم بذلك كما قال الامام الرضا والظاهر غير محتاج اليه لان العلم
 ما خوذ في مفهوم المعصية وشروطه الاصل الاديان فان الربوا يقيد الملك بالقبض والملك يسقط لكل
 فكان ناقصا كونه كيق كافي المحيط وغيره او يقيما بالذوق والشرط اي يلعب بالنظر ويقاسر
 بالشرط في فقد غلب بها للهذيان على الشهادة فلا لعب له بدلا لما لم يقبل شهادة بغيره خلافه
 لا لعب لشرط فانه يقبل الا اذا وجد واحد من الشرط الثلاثة احدها مام والثاني ما اشار اليه
 بقوله او يقوته الصلوة عن قتها بها اي بالشرط وانما شئ الصبر كافي الهذيان لانه يوقى على سابق كلامه
 او على قوله تعالى ويخرج منها النور والرجل وانما لم يذكر الثالث وهو كذا الحلف عليه بالكذب لانه معلوم
 فلا تساهل في التفتيد وتركه كذا في وذكره الجواهر ان مجرد اللعب بالشرط في قاص وقيل هذا اذا تخلف
 صنعة فقد قيل روى القلوب ساعة فساعة ولا يشعر بان فوات الصلوة والصوم وغيرها من المفارقات
 ليس بقادح او يوجب على الطريق بين الناس او ياكل فيه اي في الطريق بين غير السوق وكذا غيرها
 من المباحات القادحة في الدوة لصحة الارذال وافراط المرح والخوف لدية من نحو الدباغة و
 الحياكة والمجاعة بلا ضرورة كما في الكشف ويدخل في المعنى في السوق بالسر ويل وحده كما في الاختيار او
 يظهر سب واحد من السلف اي الصحابة لظهور فسقه ونعم ما قيل من طعن في علماء الامة لا يلزم
 الامة كما في الكبرى ولذا قال ابو يوسف لا قبل شهادة من شتم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه

لو شتم واحدا من الناس لم يقبل شهادته فذهبنا اولى كفاي المحيط فاعلم ان لا يعدل ان يكون السلف
 شاملا للمجتهدين كلهم كما ذكره المص على ان السلف في الشرع كل من يقلد مذهبه في الدين ..
 كما يخيفه واصحابه رضي الله عنهم فانهم سلفنا والصحابه والتابعين رضي الله عنهم كفاي الكفاية
 ولولم يوجد اصل لما في المستصفى ان جمع سالف والشهيد في الاصل مصدر سلف اي مظهر سلف والاصل
 اباؤه والجمع اسلاف وفيه اشارة الى انه لو كنتم بهام قبل شهادته فان القاضح الاعلان والى ان سب
 احدا من الصحابة ليس يكفر كفاي الحرمة المفتين وغير في مجموع التوارك لو قتل احدا من بس الشيعين
 وبلغها ما رضي لم يقض به فانه كان ان سبها يصرف الى سب النبي صلى الله عليه وسلم وفيه اشعار بان الله
 والسب يحضر وهو التكلم في عرض الانسان بما يعيبه وفيه اختلاف كفاي الخلاصة وغيره والى ان لو شتم
 اهله وماله لم يولد قبل شهادته الا اذا كان في كل يوم وكل ساعة كفاي المحيط والى ان لا يقبل شهادته
 اشرف العواق لانهم متعصبون كفاي الحرمة وفيه اشعار بان لا نقبل حجة الى الشافعي لم يقبل شهادته
 وان كان عالما كفاي او اخر الجواهر واعلم انه قد مر في القضاء ان يشهد لمن يكون بينه ما ولا يكون رعية
 وفي المنة عن نجم الائمة لا يشهد لخدمه وكاتبه ومشفرو رعية والمتكلم في احاديث الرعية وقسمته
 النوايب وكذا كلب بحر الهند لانه قد خط نفسه ودينه وكذا من سكن دار الحرب وكثر سوادهم ودينهم
 وشبههم لينال بذلك ما لا يقبل يشهد ذلك البحر للتجارة وغيرهم وهو المصواب ولا تقبل شهادته
 المدعي عليه الشهادته عندنا خلافا للخصاف وهو رواية عن ابي يوسف حال كونها مستعلم على جرح
 مجرد اي جرحه مجرد اي لم يرتب عليه ما يرتب على الجرح من رفع الحصانة عن المشهود عليه
 ولذا يقال لا الجرح المفرد وهو اي الجرح المجرد ما يفسق اي يفسد الجراح الشاهد اي شاهد ذلك
 المعتدل فان الحكم لم يجر قبل التعديل لاسيما اذا جرح كما ذكره المص وفيه ان مراد الفقهاء ان القاض
 لم يلتفت الى هذه الشهادة ولكن يسأل عن شهرته للمدعي سزاو علانية فاذا ثبت عدلهم تقبل كما
 في المضطرب ولانه ذكر في خزنة المفتين انهم لو شهدوا على رجل بحق فاقام المشهود عليه انه استاجرهم
 لهذه الشهادة لم تقبل لانها شهادة على النفي وابطال المادوي ولم يوجب اي والحال ان الجراح لم يوجب
 بهذا الجرح على الشاهد او المدعي حقا للشرع كوجوب الحد او للعبد كوجوب المال ولو اوجبه
 تقبل كما ياتي مثل قول الجراح هو اي الشاهد فاسق واكل بها او شارب خمر او زان في وقت او
 مفرغ شاهد زور او ان المدعي مطلق في هذه الدعوى وانما لم تقبل لان الشاهد صار فاسقا باثباته
 العاقبة المحرمة بلا ضرورة فان الشهادة الكاذبة تنفع باخبار القاض سر كفاي الكافي وغيره

للاتفاق في الدلالة والاتفاق عليه والمائة كلمة اخرى فصار هذا عشرة وخمسة عشر وذلك لعشرة
 وخمسة عشر عند دعوى الأكثر فان ادعى الأقل أو سكت في شاهد واحد لانه لم يعتبر شاهداً الأكثر إلا
 اذا اتفق التوقيف لصيانة البينة بقضاء المائة أو الأبرار عنها ونية التوفيق لا يكتفى على الأصح بكافي
 النهاية ان قصد المالك جرمه جهر ثبت له ان قصد الشاهدان في شهادة الف والـ ومائة وثبتت
 ذلك فان قصد عقد لم يثبت فلم يكن هذه الجملة في شيء من التوضيح كما ظن بل جملة لا يثبت العقد
 بذلك أي لا يثبت بشهادة الف والـ ومائة عقدين العقود كالمبيع بهما أي لا يثبت عقد منهما
 عند اختلاف الشاهد بن على هذا الوجه لان المدعى مكذب احد الشاهدين لا يبق الشاهد فلا فرق
 بين دعوى الأقل أو الأكثر من الموجب والقبيل وفيه اشعار بانها لو سكتا عن جنس الشئ ثبت
 العقد كما في اول دعوى كرماني ولما قرر اصلا مع فرع شغل على فرع فيها تفصيل فروع
 ذلك وان كان موضع شامل ذلك المطوق لا يقال فتقبل تلك الشهادة وثبت الأقل في شهادة عتق
 بال شاهد كان بطريق الكتابة او غيرها وصح عن قوله على مال ورهن وضيع ان ادعى من لم المال
 أي المولى والولى والموتى والزوج فلو ادعى المولى عتق عبده على الف ومائة فشهدا أحدهما
 بذلك والآخر بالالف ثبت لالف ولو ادعى العتق على الفين وشهد هذان الشاهدان لم يقبل
 عنده وقبلت عندهما وثبتت لالف ولو ادعى لالف لم يثبت شيء وفيه إيما إلى انه لو ادعى
 العبد العتق أو القاتل المصالح أو الزين الرهن والمائة الخلع وشهد الشاهدان لم تقبل فلم يثبت
 شيء والاجابة ببيع أي دعوى الاجارة كدعوى البيع اذا كانت في اول المدة أي مدة الاجارة فلو ادعى
 احدهما الأجر والمستاجر في اول مدتهما ان الاجارة على الف ومائة وشهدا لم يقبل لانه قصد العقد
 والاجارة مال بعد ما أي بعد مدة فلو ادعى الأجر الاجارة بعدها على ذلك المبلغ مع
 الاختلاف قبلت وثبت الأقل لانه ثبت للمال بخلاف ما ادعى المستاجر فانهم لم يقبل لانه ثبت العقد
 لكن ثبت بدل الاجارة باقرا وثبت النكاح بالف عند سواء ادعى الزوج أو الزوجة الأقل
 أو الأكثر لانه اختلاف في الاصل وهو العقد بل في التبع وهو المال فثبت الأقل لاتفاق الشاهدين
 على خلافها فانه لا يثبت النكاح بالف بل لا يثبت النكاح اصلا فلا يثبت لالف وقيل هذا الاختلاف
 فيما اذا ادعى الأكثر ولما اذا ادعى الأقل فلم يثبت بلا خلاف وقيل الاختلاف فيما اذا ادعت الزوجة
 ولما اذا ادعى الزوج فلم يثبت بالاتفاق والاصح هو الاول وما في الامالي قول ابن يوسف مع الحقيقة
 كذا في النهاية وغيره لان هذا التفصيل خلاف ما في العادى ان شهود البيع والاجارة والطلاق

وغيرهما واختلفوا في مقدار البذل لم تقبل شهادتهم عندهما وكذا عندهم الا في النكاح فانها تقبل
 ويرجع في المهر الى مهر المثل ولزم القبول عند الطرفين الجزء الارث هو ان ينسب الارث من الورث
 الى الوارث على وجه لا يتوهم فصل ملك بين ملكهما فلو ادعى دارا شل امير اثاعن ابيه واقام بينة
 لم تقبل الا اذا جاز الشاهد الميراث الى الوارث حقيقة كما اثير اليه بقوله مات من ثم اى معطى الارث
 المدعى الوارث وقدر ميراثا له او حكمها كما اشار اليه بقوله او مات والحال ان داملكه او مات وذا
 في يده وقصره وفيه اشعار بان لو شهد ولحق ان العين كان ملكه تقبل بالاتفاق وبانه لو شهدوا
 انه كان في يده لم تقبل وعن ابي يوسف انها تقبل كما في الكفاية وغيره فان قال الشاهد كان هذا
 الشيء لابي اي المدعى او دعه ابيه او اعاده او اجاه من كان في يده من المستودع والمستعير
 والمستاجر فان الموصول مفعول ثاني على التنازع جاز هذا القول من الشاهد بالجماع لان يد
 هؤلاء كيد المالك ولذا فرج على السابق وليس بيد مالك ولذا قال بل اجره بكرة ليس بحسن نظر
 الى الغاء كما ظن ثم شرع في شهادة الفرع وتقبل استحسانا الشهادة على الشهادة فصاعدا لكثر
 الحاجة في كل حق الا في حد من الحد وقد قد فاهما لم تقبل فيه لشبهة الزيادة والنقصان بتداول
 الالة وفيه اشعار بانها تقبل في التعذر وهذا رواية عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة انها لم تقبل
 كما في الاختيار وشرط لها اى لقبول شهادة الفرع تعد حضور الاصل لا دايما وغيرها باحد من الاسباب
 الثلاثة بموت الاصل كما في الهداية وغيرها لكن في قضاء النهاية وغيره ان الاصل اذا مات تقبل شهادة
 فرع في شرط حيوة الاصل او من لا ياتي مع مجلس الحكم ههنا اشعار بانها تقبل اذا كان الاصل مخدرا
 كما في المنة وكذا اذا جلس الاصل في سجن والى وامامى القنف فينبه خلاف كما في المحيط وسيف ترمي
 في ظم الرواية وعليه الفتوى فلو كان الفرع بحيث لحضر الاصل بمجلس الحكم امكنه البيوت في منزله لم تقبل
 شهادته وتقبل عند اكثر المشايخ وعليه الفتوى كما في المضرب ولو كان الاصل في المصلم تقبل عنده
 وفي رواية عن محمد وتقبل عندهما كما في الخزانة وشرط لها شهادة عدلين اثنين فصاعدا من كل حال
 من رجلين او من رجل وامرأتين فلا يشهد على شهادة رجل اقل من نصاب لشهادة وفيه اشعار بان
 لا يشهد على شهادة امرأة وقد جاز ذلك وان لم يقض حجة يشهد امرأة اخرى مع رجل اخر كما في قضا
 وبانه لا يشهد الاصل على شهادة نفسه ومع رجل اخر على شهادة اصل اخر كما في النهاية لا يشترط تغير فرعي
 هذا الاصل وفرعي ذلك الاصل فيشهد رجلان مرة على شهادة احدا الاصلين مرة على شهادة اصل اخر
 وفيه اشعار بان لا يشهد الاصل على شهادة نفسه وفرعان على اخر وقد جاز ذلك كما في النهاية ويقول الاصل

الى اصل كل من الفرعين عند التحيل اشهد عند الحاجة من الشهادة فلو شهد جلا وهناك ^{سجل}
 لم يجز ان يشهد على شهادتي فلو لم يذكر لم يجز خلافا لابي يوسف فانه معلوم كفا في المحيط اني اشهد
 بكذا اي بان فلان بن فلان بن فلان اقر عندي له بالف درهم والجملة بدل من الجور وفيه شعار
 بانه يجب ان يقول عند الفرع وقت التحيل كما يشهد عند القاض فان مجلس الشهاد يجلس القضاة
 كما اشير اليه في الهداية وغيره لكن في الشائع ان تلخيز هذا القول عن الامر ليس بحتم ويقول الفرع الى
 فرع المجلس عند القاض اشهد ان فلانا اشهدني على شهادتي بكذا ^{نقد} بيه على ما ياتي ليس بحتم وقوله فلانا
 شعر به وجوب ذكر اسم الاصل واسم ابيه وجهه كما في الخزانة وقال فلان في اشهد على شهادتي بكذا هذا ما
 لا بد منه خلافا لابي يوسف كفا في قسم فيحتاج الشهاد في العرف او الفارسي الى ثلث شهادات او كافا
 والاداء فيها الى خمس منها والا حسن الاقربان يقول ويقول الاصل اشهد على شهادتي بكذا والفرع
 اشهد على شهادة فلان بكذا على ما قال المص وهذا مختار الفقهاء في جعفر والي الليث وامام الشافعي
 وهو سهل وابيسر وذكر محمد في السير الكبير كفا في المحيط وغيره وهو الاصح كفا في الزايدة فيحتاج الشهاد
 والاداء الى شيتين او كافين وفي الاختيار الاحسن ما ذكره والاحوط ما قال الخصاف ان يقول الشاهد
 اشهد بكذا او اشهدك على شهادتي بكذا والفرع اشهد ان فلانا اشهد عندي بكذا واشهدني
 على شهادته فامري ان اشهد على شهادته فامري ان اشهد ليكون ابعد من الاختلاف فيحتاج الشهاد الى
 خمس شهادات والاداء الى ثمانى وجمع تعديل الفرع الذي هو عدل عند القاض الاصل الذي لم يعلم
 عدلته بان قال هو عدل وعن محمد انه لا يصح تعديل نفسه وفيه ايماء الى انه لو قال الفرع ان الاصل
 ليس يعدل ولا اعرفه لم يقبل شهادته كما قال الخصاف وعن ابي يوسف انه يقبل وهو الصحيح على ما
 الحواشي كفا في المحيط والى انه يجب ان يكون الاصل عدلا فلو خرس الاصل او فسق او اعمى او ارتد لم
 تقبل شهادته فامري كفا في الخزانة والى انه لو غاب كذا سنة ولم يعلم بقاءه على عدلته قبل شهادة فرعه
 ان كان الاصل رجلا مشهورا كفا في النخبة وجمع تعديل احد الشاهدين الفرعين الذي هو عدل
 عند القاض الفرع الاخر الذي لم يعلم عدلته لانه من اهل التولية وقيل ان تعديل لا يصح لانه
 بانه يريد تنفيذ شهادته كفا في النهاية وغيره ولا يخفى انه مفعول عن السابق وشامل لتعديل الاصل فرعه
 اذا حضر وقد صح ذلك كفا في التدوين وانما الاصل قبل موته او بعد حضوره الشهادة في هذه الكلمة
 يبطل شهادة الفرع فان شهد لم تقبل فان التجدد شرط وفيه ايماء الى ان انكاح الشهاد مبطل والى
 ان الاصل الوفي الفرع عن الاداء لم يعمل به فيه وفيه خلاف كفا في المحيط والى ان حضور الاصل يبطل

شهادة الفرج وفيه خلاف كما في المحذور بعد القضاء بناء على ان القضاء بشهادة الاصل والفرج
 كما في قضاء المنية ومن اقر اقرارا حقيقيا او حكيا بلا اكره انه شهد زورا بالضم اي كذب بشراى
 بعث به القاض الى اهل سوقه وقت الضحك اجمع ما كانوا وان لم يكن سوقيا فالى اهل محله وقت
 العصر اجمع ما كانوا ويقولون القاض ان القاض يقر بكم السلام ويقول انا وحده شاهدا ورفا حده
 وحده والناس ولم يعد ولم يضرب وهذا عنده واما عندهما فيضرب ثم ينهر وقيل لا ينهر كما في
 الحقائق ويفقه بقوله وقالا يضرب وجيعا وجبسا فادبيا ولا يسود بالاجماع كما في الرجعية ولا يبلغ
 نغديه الى اربعين عند محمد خلافا لابي يوسف وقال الحكم ابو محمد الكاتب ان رجعا تليام بعدد
 بللخلاف ونصر بعدد بالضرب بللخلاف وان لم يعمل بخلاف ثم اذا شمر وعنده فتا فان كان
 فاسقا تقبل شهادته على خلاف وان كان مستورا لم يقبل ابدا وكذا عدلا في رواية عن ابي يوسف وعنه
 انها تقبل وعليه الفتوى كما للهاية واما عم الاقرار ليشمل مثل ما اذا شهد بموت زيد او قتلتم ثم ظهر
 حيا او برؤية هلال ثم مضى ثلثون يوما ولم ير الهلال بل اعله او بلا وفاة امرأة ثم ظهر انها بكر وقطع
 شجر ثم لوجد قلمنا وفي الاقرار اشارة الى انه لو قال غلطت او خطبت او برت شهادة لثمة او دخل
 او غير ذلك ولم يعد والى انه لا يثبت بالبينة اصل الالة في الشهادة كما في الكافي وغيره ^{كقوله}
 مشر الى ان التعديل بالادارة والاطاعة في الاسواق مع الضرب لم يجز في غير هذا الزوال لان القاض
 الامام قد فعل عن العدة ان جاز في غير كترك الصلوة **فصل** لا رجوع صحيح عنها اي الشهادة
 الا عند قاض لانه فسخ الشهادة وفيه شاذ الى ان الرجوع لا يكون الا بعد الشهادة والى ان ركن قوله
 رجعت عما شهدت او شهدت بزور فلا يثبت الرجوع باقامة البينة ولا باحتلاف الشهود ولا بالادارة
 الا اذا جعل الانشاء الرجوع والى انه شرط مجلس القضاء ولو كان القاض غير الذي شهد عنه كما في النهاية
 والاكتفاء مشعر بان صحة الرجوع لا تنوقف على القضاء بالرجوع او بانصاف على ما قال بعض المتأخرين
 كما في الصغر فان رجعا عنها قبل الحكم بها سقطت الشهادة عن حين الاعتبار فلا يجوز ان يحكم
 بها ولم يضمن اي الرجوع لانها ما اتفقتا شيئا لكنه قد شمر الكافي وان رجعا بعدة اي الحكم
 لم يفسخ الحكم لان الاول يرجع بالقضاء وضمنا عندهما وكذا عنده على الاصح كما في الخزانة ما اتفقتا
 من المال والمنفعة بها اي بعدة الشهادة ان كلا فعل وان بعضا فبعض الا اذا عوقب لانهما اتفقتا
 ما للمشهد وعليه الشهادة والكفاءة مشر الى انها لم يعد ووقد عذرا ولعله اكتفى بالسابق والى ان الكفاءة
 لم يضمن لان الحكم ماض ولا القاض لانه على الحكم وكذا لو اشنع عنه بعد التعديل بانه لم يعد ويعزل

كما في الكافي اذا قبض المدعى ظرف ضمنا مدعى من الدين الحرجين او العين غيرها كافي الهداية
 كثر في الاختيار انما ضمنا قيمة العين بدون القبض لانه يترك القضاء بخلاف الدين فانه
 لا يملك الا بالقبض والعبرة في ضمان الرجوع من الشهود وعلمه للباقي منهم لا للراجع ولا يفيض الى
 الحكم بالضمان مع بقاء الحق للمسحق كما اذا شهد اربعة رجوع منها اثنان فان رجوع احدهما من الشهود
 لم يضمن ذلك الا احد الرجوع لبقاء بقية الحق فان رجوع اخرين الاثنان الباقيين ضمنا نصفاً من المقتضى
 لان التلاف يضاف اليهما وان شهد رجل وعشر نسوة ثم رجعوا الى الرجل والعشرة الغالب فعلى
 الرجل سدس من المال وعلى العشرة خمسة اسداس منه عند الحقيقة فان كل اثنين منهن رجل والباقي
 على هذا وعلى كل من الرجل والعشرة نصف لهما الا انهم وان كثرت كرجل وان رجعت اى العشرة فقط بدلا
 رجوع منه فعليه نصف اجماعا لان الاعتبار بالباقي من النصف وضمن الفرج لا الاصل ان رجوع الفرج
 هو للعطف والاصل جميعا لان شهادة الاصل علة العلة وقال محمد ان له ان يضمن كلامها وفيه
 اشارة الى انه لو رجع الفرج فقط لم يضمن الا هو والمائة لو رجع الاصل فقط لم يضمن احد منهما
 وقامه في المضمرات وضمن المترك اذا رجع فلو قال في شهادتها انهم احرار ثم بعد الرجوع قال هم عبيد
 وقد علمت ذلك ضمن الدية وقال الدية في بيت المال ويجوز ان يكون المضمون الفرج ان رجوع
 هو الاصل والمترك فان شهادتهما علة العلة كما في الكشف لا يضمن عندهم شاهد الا حصان اذا رجع
 لانه اثبت للزاني خصا لا حمية هي كونه حرا مسلما دخل بامه بركا ححيح وذاليس بموثر في اثبات
 الزاني الموجب للرحم وضمن عنه زفر لان مكل العقوبة كالوجوب وضمن شاهد اليمين اى يمين
 في ضمن شرطية اذا رجع لا شاهد الا شط منها فلو شهد انه قال رجل لغير المدعى بها ان دخلت الدار
 فانت طالق وشهد اخر انها دخلت ففرض عليه نصف المهر ثم رجع الشاهدان ضمن شاهد اليمين
 فقط لانه السبب المنلف ولو رجع شاهد الشرط فقد ضمن عند بعض منهم فخر الاسلام والصحيح انه
 لم يضمن واليه مال الرخصة كما في الكفاية فالضحية قوله اذا رجعوا للمترك وشاهد الا حصان والباقي
 والنظر كما ان الظرف للضمان وعلمه المستفاد من المقام ولا يخفى ما فيه من رعاية حسن الاختتام
 كتاب الاقرار اقره ههنا واخره عن الشهادة لانهما جحان الا انه قاصم هو في اللغة اثبات
 الشئ باللسان او بالقلب او بما وضعت الاكاد دون الجحود فانه يختص باللسان كما في المفرد
 وفي الشريعة احبا وادى اعلام بالقول فلو كتب او اشار ولم يكن شيئا لم يكن اقرارا ويدخل فيه ما اذا
 كتب الى الغاية اما بعد فله على كذا فانه كالقول شرعا كما في الصغرى بحق اى ما اثبت ويسقط

عن عيين وغيره لكنه لا يستعمل الا في حق المالة كما من يخرج عنه ما دخل من حق الغير ويخرج الاخر على
اي غير الخبر على الخبر وبه جرت زعم الانكار والدعوى والشهادة ولا ينتقص على ما ظن باقر الركيل
والولي ويصحها لنيابتهم من باب المنوبات شرعا وحكمه ظهور المقر به اي المحبوس للمقر عليه انشاء على
لا اثبات المقر به بهذا اللفظ ولذا قالوا ان المقر له اذا علم ان المقر كاذب في اقراره ثم اخذ منه لم
يجل رد يانه الا اذا اخذ من طيب نفسه فانه تملك مبتداه كفا في الكفاية وغيره انما لم يكف بالاثبات
عن النفي وجمعها مبالغة في دما قال بعض المشايخ ان الاقرار انشاء كافي العارضي وغيره وانما اطلق
انشاء الى ان تصديق المقر له بشرط وان ارتد برده ولو صدق ثم رده لم يصح الرد كما في الكفاية ولو
رده ثم اعاد اقراره صح الاقرار كما في الزاهدي ولما كان الاقرار خيرا فصح اي فقد صح الاقرار بالحق
للمسلم لانه ليس بملك ليوم بالتسليم اليه لا يصح الاقرار بطلاق او عتق مكرها لانه ليس بالشاء ولا فذ
صح ولو من المكر وفيه اشعار بانه لو اقر بها هارا او كاذبا بل اكره يصح ذلك وفي الكفاية فاصح
انه لا يصح ديانة ولو اقر حر فان اقرار العبد وان صح في الحد والقول لكنه يصح بالمال مكلف فان اقرار
المجنون والجسم لم يصح الا اذا كان ماذوقا وصح اقرار السكران كما سيأتي بحد صح اقراره ولو كان ذلك
الحق مجهولا لا يدرى ولو كان انشاء لم يصح لانه تملك مجهول وفيه اشعار بان المقر والمقر له اذا كان
مجهولا لم يصح فلو قال لزيد على الف درهم لم يصح لان زيدا في الدنيا كثير ولذا لو قال للشيخ احمد الف درهم
لان المقض عليه مجهول كفا في الكفاية والمنشأ من شخص الجهالة فلو اقر احد من الناس لم يصح واحد من
صح كفا في الكرماني واطلاق الجهالة لا يخرج عن شيء فان كان يصف بشرط لصحة اعلام الشيء فيم لم يصح
الاقرار به مجهولا فلو اقر انه باع او اجاز شيئا لم يصح اقراره لان نصف فاسد بخلاف ما اذا لم بشرط
كما اذا اقر انه غضب او ادع ما في كيس وتامة الكفاية ولزومه فيما اقر بمجهول بيانه ولو انفصلا
فلو لم يبين اجبه القاطع على بيانه بما له قيمة من المال ان كذبه المقر به فيما بين لغيره والام يكن عليه
شيء اخر فلو قال لم عاشي وبين بدرهم صح ولو قال غصبت منه شيئا وبين نرجعة او ولد او
كفا من قراب او قطرة من ماء لم يصح على الاصح والقول له اي للمقر مع يمينه ان ادعى المقر له كتمينه اي
مما بين لانه المنكر والكلام سري الى انه لو اقر لا اقر بمجهول واريد اقامته البينة عليه لم يقبل لان جهالة
المتهود به تمنع صحة الشهادة وتامة الجواهر والتحفة لا يصدق المقر في اقل من درهم في قوله لعل
مالا او مال قليل لان ما دونه من الكسور لا يطلق عليه المال عادة ولو قال درهم او دينار كان عليه
درهم او دينار لانه ذكر المصغر للصغر والجم ولا يصدق في اقل من المصاب العشرين او المائتين في قوله

له على مال عظيم من ذهب او فضة او درهم او دنانير لان النصاب عند الناس هو العظيم منها وعنه
 ان اذا قال من الدارم يصدق في عشرة دراهم كما في الهداية والاصح ان الاول منه في حق النخو
 الثالث في الفقر كما في الكرماني ويصدق في اقل من خمس وعشرين في قوله له على مال عظيم من ادبل
 لانه العظيم المطلق والعدد الواجب لكونه من جنسه وعلى هذا ينبغي ان يكون من الغنى ان
 ومن البقر ثلثين واموال عظام متعددة بثلاثة نصب وفي اقل من قدر النصاب قيمة في قوله له على
 مال عظيم من الحنطة ان الخناس وغيرهما من غير مال الزكاة ولو قال مال نفيس او كريم او جليل لم يثبت
 كما في الكفاية ودرهم في الاقر ثلثين من الوزن المعتاد لان الدرهم جمع الرباعي فهو مشترك بين جمع
 الفلة والكثرة واليتقن من الاقران الثلثة ودرهم كثيرة عشرة لانه لا وصف لفظ مشترك بين
 الجمعين بالكثرة واقل جمع الكثرة احد عشر فالجمل على ما هو اكثر جمع الفلة من عشرة اولى لانه المتيقن
 وهذا عنده واما عندها فاما لان كمالا العظيم وفي شاة كثيرة اربعون وابل كثيرة خمس وعشرين
 واما حنطة كثيرة خمسة اوسق عندها ولا يتر عنه والحنطة الكثرة عشرة اقفره وكذا ما يقال او يوزن
 كما في المم وكذا درهمها في الاقر درهم لانه اقل ما يفسره وينبغي ان يكون درهمين وفي الكافي وغيره
 ان في كذا دينارين لانه كناية عن العدد واقله اثنان وفي الاخيار وغيره عن محمد كذا درهم بالجملة
 درهم وفيه اشارة الى ان تميز كذا اقل يكون مجرورا بالاضافة فان محمدا هو الامام في العربية مع في
 معنى اللبيب في قوله الكوفيين فالوجه المخطط له بكونه خارجا عن لغة العرب مخطي ومن طعن في
 الية ان يفتي على علم غير العامة وكذا كذا درهمها او كيلا او وزنا احد عشر بلا وانه اقل عدد مركب
 يصلح ان يكون تفسيره وتعليل الكافي لكذا دينار يقتضيه ان يكون اثنا عشر وقس عليه سائر
 ما سياتي وكذا وكذا بالواو واحد وعشرون لانه اقل عدد مركب مع واو يصلح ان يكون تفسيره واو
 ثلث لفظ كذا ابدا واو واحد عشر لان احدها منها مكررا ولا يظن له في المركبات العددية ويتلفح حوا
 لو بالهاء عند الفقهاء ولو ثلث كذا مع واو فاية واحد وعشرون لانه اقل اعداد تتركع واوين
 والاكثر في الاستعمال عطف الاكثر على الاقل وان ربع كذا مع واو يدل لف فهو واحد وعشرون ومائة
 والف وله على انا اوله قبل بكسر التاء وفتح الباء اي عندي كما في الفارس وغيره اقر اريد من لم
 عليه فان على صيغة ايجاب محلة الذمة ولا يثبت فيها الدين كما في الكرماني وكذلك قبل وقال
 القدوري ان امانته والاوامر كما في الهداية وفيه اشعار بان في ذمتي ودين واجب وحق
 اقر اريد من كما في المم واختلف في قوله مبالغان درهم داني است وصدق القرائن وريعتان